

التقرير
السنوي 2018



تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام

مهما

من نحن؟

نؤمن بأنّ من حقّ جميع الناس أن يعيشوا بكرامة وفي ازدهار، وبأنّ رعاية النمأة الاقتصادية هي أفضل سبيل إلى التخلص من الفقر.

نزوّد الناس بما يمكنهم من النهوض بتقدّمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، ونشجّع النّيّة التحتية لمساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم.

نقيم شراكات تعاونية بين المجتمعات والبلدان عن طريق القطاعين العام والخاص. **نعزّز** حلولاً مبتكرة ومستدامة لأكبر معوقات التنمية في العالم، ونحن نعمل في سبيل تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" التي وضعتها الأمم المتحدة.

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف، يعمل على تحسين حياة من يخدمهم بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وبإحداث التأثير على نطاق واسع.



هذا التقرير هو المجلد الأول من مجلدين يتآلف
منهما التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية
ويبتلو المجلد الثاني على القوانين المالية
المراجعة، وينشر في مجلد مستقل بعنوان
"القوانين المالية". وهذه المجلدان متاحان على
شبكة الانترنت: www.isdb.org

لقد أدرجت الأرقام المتعلقة بباقي البيانات هنا
في شكل اعتمادات صافية، ولكنها تردد في
تقاريرها السنوية في شكل اعتمادات إجمالية.

لِبَرْ مُهَمَّةٌ



نَبْذَةٌ عَنِ الْبَنْكِ الْإِسْلَامِيِّ لِلتَّنْمِيَةِ

إنْشَاؤه

"البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") مؤسسة مالية دولية أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974 بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المخاطبين في رجب 1395هـ (يوليو 20) 1975، وبدأ "البنك" أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395هـ (أكتوبر 1975).

مُجْمَعَةُ الْبَنْكِ الْإِسْلَامِيِّ لِلتَّنْمِيَةِ

تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلامي للتنمية"، و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والثمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة".

مَقْرَرُهُ وَمَرَاكِزُهُ الْإِقْلِيمِيَّة

يتخذ "البنك" مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) مقراً له، وله أحد عشر مركزاً إقليمياً في أبوظبي (إمارة)، وألماتي (قازاخستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، ودакار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، ودبى (الإمارات العربية المتحدة)، وجакarta (إندونيسيا)، وكمبولا (أوغندا)، وبارامايري (سورينام)، والرباط (المغرب).

رَوْبِيْتَهُ

يتطلع "البنك" إلى أن يكون، بحلول سنة 1440هـ، بنكاً إسلامياً عالمياً الطراز، إسلامياً المبادئ، قد ساهم إلى حد كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

رَسَالَتَهُ

تكمّن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتفاع بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحكومة، وتحقيق الازدهار للناس.

أَعْظَادُهُ

يضم البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالم، والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشح لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلامي" ("منظمة المؤتمر الإسلامي" سابقاً)، ويستدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتباه في أسهم رأس المال "البنك"، ويقبل ما قرره مجلس المخاطبين من شروط.

رَأْسَمَالُهُ

وافق مجلس مخاطبي "البنك الإسلامي للتنمية" - في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين (38) - على قرار الزيادة العامة الخامسة في رأس المال، وبموجب هذا القرار، زُفِر رأس المال المطرّح به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه (المتاحة للاكتتاب) إلى 50 مليار دينار إسلامي، وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المخاطبين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامة الرابعة في رأس المال، وفي نهاية سنة 2018، بلغ رأس المال البنك المكتتب فيه 50.2 مليار دينار إسلامي.

سُنْتَهُ الْمَالِيَّةِ

كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القرمزية، غير أنها صارت - اعتباراً من 1 يناير 2016 - سنة هجرية شمسية، تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق ليوم 31 ديسمبر) من كل سنة.

وَحدَتَهُ الْحَسَابِيَّة

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدولي".

الْلُّغَةُ

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما أيضاً لغتان للعمل.



التقرير السنوي 2018

التحول في عالم سريع التغيير:
الطريق لأهداف التنمية المستدامة

الدُّرْسُ



0. Early Learning (EL)

Activity	Time	Subject
Play	20 Minutes	Math & Science closing
Guided Play	20 Minutes	Mathematics
Guided play	Guided play	Mathematics
Free play	Heath & Hygiene	Health & Hygiene
Free play	Heath & Hygiene	Health & Hygiene
Free play	Heath & Hygiene	Health & Hygiene

ရက္ခန်းဆင်ပွဲ
- မြတ်ဆုံး
- သာမဏေ
- သာမဏေ
- ပျော်စွဲ
- ပျော်စွဲ
- နှေ့ကျင်

Addition

$$\begin{array}{r} 2 \\ + 58 \\ \hline 31 \end{array}$$

DHYMES

Shift: ABL-1
P.G = 10
P.B = 20
T.P = 30



التقرير السنوي 2018

1



2



3



	الفصل 3
74	تعزيز الفعالية المؤسسية
76	مجلس المحافظين 1.3
77	مجلس المديرين التنفيذيين 2.3
78	إدارة المخاطر 3.3
78	أسطحة المراجعة 4.3
79	التصنيف الائتماني 5.3
79	استراتيجية الشراكة القطرية 6.3
81	تقييم العمليات 7.3
82	الفعالية الإنمائية 8.3
	إدارة المعلومات والطلول 9.3
85	التكنولوجية لمجموعة البنك
85	إدارة الموارد البشرية 10.3

الملاحق

الملاحق 1-5 ب
الملاحق 6-9 ب

86
107

	الفصل 2
40	أهمية تدخلات "البنك" الإنمائية
42	العلوم والتكنولوجيا والابتكار 1.2
45	تمويل البنى التحتية الاقتصادية 2.2
47	تعزيز البنى التحتية الاجتماعية 3.2
51	تمويل البنى التحتية الزراعية 4.2
	مبادرات التنمية الاجتماعية 5.2
53	الشاملة الشاملة 6.2
56	دعم تطوير المالية الإسلامية 7.2
	مد الجسور بين البلدان الأعضاء 7.2
59	بفضل "تبادل المعارف والخبرات"
	تعزيز الشراكات من أجل التنمية 8.2
62	المستدامة 9.2
	النهوض بالتعاون والتكامل 9.2
69	الإقليميين بين البلدان الأعضاء 10.2
	تسخير لحوم الهدبي والأهادي لمساعدة المحتاجين 10.2

	التقرير السنوي 2018
06	أهداف التنمية المستدامة
07	شكر وتقدير
08	خطاب الإطالة
09	رسالة رئيس البنك
10	مجلس المديرين التنفيذيين
12	الموجز: حصيلة سنة
	الفصل 1
	مبادرات وبرامج "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"
22	1. ملخص نتائج "مجموعة البنك" في
24	2. مجال العمليات
28	2.1 أهداف مبادرات "مجموعة البنك"
31	3.1 منجزات "مجموعة البنك"

أهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة

تلتزم "مجموعة البنك" التزاماً تاماً بأهداف التنمية المستدامة. وهي تدرك أن الأهداف الإنمائية تختلف من بلد لآخر. ولذلك تعتمد في عملها على فهم الاحتياجات الحقيقة لبلدانها الأعضاء، وتكييف تدخلاتها مع تلك الاحتياجات.

شكر وتقدير

هذا التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية عن سنة 2018 أعدّته "ادارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي" بتوجيهه عام من مجلس المديرين التنفيذيين، وبإشراف الدكتور منصور مختار نائب الرئيس (في البرامج القطرية)، المدير العام وكبير الاقتصاديين بالإدارة، وبمساهمة من مختلف إدارات وكيانات "مجموعة البنك".

المشورة بشأن التصميم:

الدكتورة حياة سندى، كبيرة مستشاري الرئيس فى العلوم والتكنولوجيا والابتكار / المشرفة على إدارة التواصل والعلاقات الخارجية

منسق التقرير: الدكتور موسى إبراهيم جيغا

فريق البيانات: أبو كمارا ومحمد القوسي وعبد الناصر نور

فريق الترجمة العربية والفرنسية: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة

فريق المالية: ذوندامير نصرتنيايف وشاكر جاسات

الميسرون: الدكتور محمد جميل يوشع (التحرير) ومحمد عصام النونو (الطباعة) ومحمد شطاواني (شؤون مجالس إدارة "مجموعة البنك") وسيد عبد الرحمن (السكرتارية)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
مجلس مديري البنك الإسلامي للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أolib عن مجلس المديرين التنفيذيين في رفع التقرير السنوي عن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته خلال سنة 2018 إلى مجلس المديرين المؤقت، وذلك طبقاً للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخلي للبنك.

ويتضمن هذا التقرير السنوي أيضاً القوائم المالية المراجعة للبنك ولعمليات صندوق الوقف على حد سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخلي للبنك.
 فأرجو التفضل بالاطلاع.

والله الموفق.

صادر
عن

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
وزير مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة رئيس البنك



إننا لا نزال حريصين كل الحرص على دعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بموازاة تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". فقد بلغ صافي اعتماداتنا 7 مليارات دولار أمريكي خلال سنة 2018، وذلك على رغم انشغالنا بإعادة الهيكلة التنظيمية وإعادة مواءمة رؤيتنا الاستراتيجية الجديدة مع نموذج عملنا الجديد ونحن بصدده إبرام العديد من الاتفاقيات وتوطيد مختلف الشراكات من أجل زيادة الموارد المالية المتاحة لتمويل المزيد من المشاريع في البلدان الأعضاء، ومن أجل تعزيز فعاليتنا الإنمائية لتحسين تأثيرات تدخلاتنا الإنمائية.

صادر

الدكتور بندر بن محمد حمزة جبار

رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

خلال سنة 2018، بذل "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") جهده لتعزيز أنشطته المتعلقة برؤيته الاستراتيجية الجديدة المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس". وقد نفذت إعادة الهيكلة التنظيمية من أجل مواءمة عمليات "البنك" مع رؤيته الاستراتيجية الجديدة الراامية إلى جعله شريكاً فعالاً وناجحاً في تنمية بلدانه الأعضاء، ويطرد المشهد الإنمائي العالمي السريع التغير مشاكل خطيرة تتطلب تدابير استراتيجية لزيادة فرص الحصول على الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق التنمية.

إذا كانت جميع الأطراف المعنية بالتنمية تتفق على أن تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" أولوية حاسمة، فإن مقومات التنمية في البلدان الأعضاء محدودة نسبياً. ولذلك لا بد من اعتماد سياسات طموحة تمكن من رفع القيمة المضافة في اقتصاد هذه البلدان تمهدآً لتحقيق تلك الأهداف. وهذا ما يبذر شعار الاجتماع السنوي لهذه السنة، الذي يحمل عنوان **"التحول في عالم سريع التغير: الطريق لأهداف التنمية المستدامة"**. إذ لا بد لنا من العدول عن الاعتماد على تحرير السلع الأولية إلى توفير الظروف الجاذبة للاستثمارات التي من شأنها تعزيز الأهمية المتعاظمة لسلسلة القيمة العالمية. وهو سبيل قوي إلى تحويل اقتصاد البلدان الأعضاء، ومن ثم إلى التحدي لمختلف المشاكل الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان، ولا سيما بطالة الشباب والفقر.

وقد استطعنا، بفضل تعاوننا مع مختلف الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء، أن نصل إلى فهم مثني لواقع المشاكل الإنمائية في العالم. ونحن متفقون على ما يتطلب فعله من أجل زيادة فرص الارتفاع بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا الأعضاء، ويتمثل عنصر أساسى من عناصر نموذج العمل والاستراتيجية الجديدة في الحرص على الاقتراب من العملاء بتطبيق اللامركزية الفعالة. ولذلك شرع 7 من أصل 11 مركزاً إقليمياً في مزاولة نشاطها خلال السنة قيد النظر. وتكمن أهمية خياراتنا الجديدة، وأعني تطبيق اللامركزية، في أنه يمكن من خلال فهم مشاكل البلدان الأعضاء في مجال تحقيق التنمية وتنفيذ المشاريع. وهو خيار سيساعد أيضاً على انتقاء صائب للاحتياجات الفضلىة التي تساهمن تلبيتها في تنفيذ المشاريع الإنمائية تنفيذاً فعالاً وناجحاً، ومن ثم على تحسين تأثير هذه المشاريع في بلداننا الأعضاء.

مجلس المديرين التنفيذيين



الدكتور نادر محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين
التنفيذيين



سعادة الأستاذ علي حمدان
أحمد
من: الإمارات العربية المتحدة
يمثل: الإمارات العربية المتحدة



سعادة الأستاذ عبد الرحمن
نديمي بوشهري
من: إيران
يمثل: إيران



سعادة الدكتور عبد الناصر أبو
زقيمة
من: ليبيا
يمثل: ليبيا



معالى الدكتور حمد بن
سليمان البازعي
من: المملكة العربية السعودية
يمثل: المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ وسام
جاسم العثمان
من: الكويت
يمثل: الكويت



سعادة الدكتور شهاب الدين
مززاني
من: مصر
يمثل: مصر



سعادة الأستاذ بدر أحمد
القايد
من: قطر
يمثل: قطر



سعادة الأستاذ محمد غامبو
شعيبو
من: نيجيريا
يمثل: نيجيريا



سعادة الأستاذة فوزية زعبول
من: المغرب
يمثل: الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس



سعادة الأستاذ زهيد الله همدزاده
من: أفغانستان
يمثل: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش والمالديف



سعادة الأستاذ جفري عبد الرحمن
من: بروناي دار السلام، إندونيسيا ومالزريا وبروناي دار السلام، سورينام، غيانا



سعادة الأستاذ بيلن أقسو
من: تركيا
يمثل: تركيا



سعادة الدكتور ديابو بالدي
من: غينيا
يمثل: بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكامبوديا وكوت ديفوار



سعادة الأستاذة زينة طوقان
من: الأردن
يمثل: الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان



سعادة الأستاذ عبد الله جال
من: غامبيا
يمثل: السنغال وبوركينا فاسو والنiger ومالي وغامبيا وتogo



سعادة الأستاذ سامي محمد حميد
من: البحرين
يمثل: اليمان والسودان وسلطنة عمان والبحرين



سعادة الأستاذ فريديريك توبيسيمي
من: أوغندا
يمثل: أوغندا وتشاد والغابون وجبوتي والاتحاد القمراني وصومالي وجزيرتي الصومال



سعادة الأستاذ باخودير عليخانوف
من: أوزبكستان
يمثل: أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وقرقازستان

الموجز الשנתי 2018

وواصل "البنك" تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، وتقديم التمويل للبلدان الأعضاء من أجل دعم تطعيمها الإنمائية، وذلك وعيًّا منه بما تواجهه هذه البلدان من صعوبات في سياق المشهد الإنمائي العالمي التنافسي. وفيما يلي ملخص لما أحرز من تقدُّم في المبادرات الكبرى وما تحقق من إنجازات أساسية في إطار هذين النشاطين خلال سنة 2018.

المبادرات الكبرى خلال سنة 2018

البرنامج الخماسي للرئيس: خلال سنة 2018، عُمم نموذج العمل. ويتمثل عنصر أساسي من عناصر نموذج العمل والاستراتيجية الجديدة في الحرص على الاقتراب من العملاء بتطبيق الامركرزية الفعالة، وتعظيم تنمية رأس المال البشري، واتخاذ المالية الإسلامية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك شرع، 7 من أصل 11 مركزاً إقليمياً مستحدثاً، في مزاولة نشاطها خلال السنة قيد النظر.

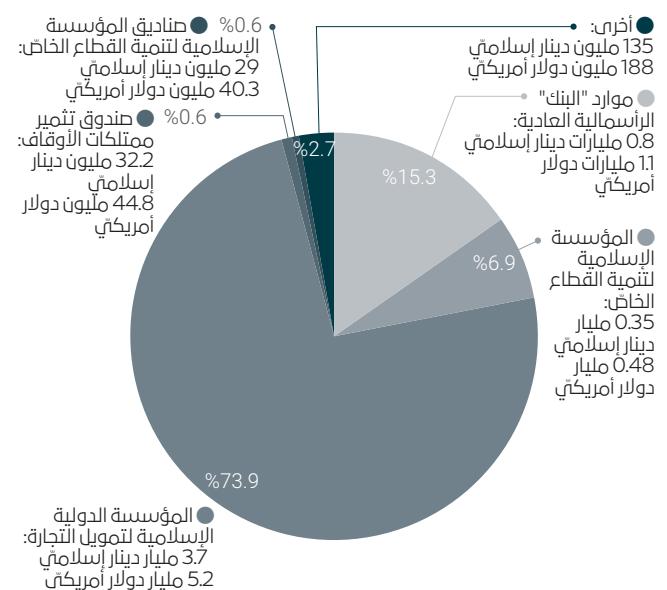
في السنوات الأخيرة، ظل المشهد الاقتصادي والإنساني العالمي يتخطى في عدة مشاكل، كتبايع الهجرة، وتزايد معدلات التفاوت في الدخل والثروة، وتفاقم الاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب التقدم التكنولوجي والمخاوف من تأثير النمو الاقتصادي على البيئة. وخلال سنة 2018، تعكر الاقتصاد العالمي بسبب تصاعد التوترات التجارية بين البلدان الكبرى. وقد بدأت هذه المشاكل تخفى في أواخر السنة قيد النظر من دون أن تنسُق تسوية تامة، ويحتمل أن يعوق تأثيرها النمو الاقتصادي العالمي في السنوات المقبلة. فقد نما الاقتصاد العالمي بمعدل %3.73 سنة 2018، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً بنسبة %0.01 عن سنة 2017. ونما اقتصاد البلدان الأعضاء في المتوسط بمعدل %3.44 سنة 2018، مسجلاً بذلك تباطؤاً عن نسبة %3.72 المحققة سنة 2017.

إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" للمشاريع الإنمائية

5 مليارات دينار إسلامي
(**7 مليارات دولار أمريكي**) لتمويل

313 عملية

توزيع الاعتمادات بحسب الكيانات





الإنجازات الأساسية خلال سنة 2018

- اعتمدت "مجموعة البنك" مبلغًا إجماليًّا قدره 5 مليارات دينار إسلامي (7 مليارات دولار أمريكي) لتمويل 313 عملية سنة 2018. وانخفضت اعتمادات "البنك" من موارده الرأسمالية العادبة بنسبة 76% عاماً كانت عليه سنة 2017، إذ حول "البنك" اهتمامه إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدتها وأولى اهتماماً أقل لاعتماد مشاريع جديدة؛ يكشف توزيع تلك الاعتمادات بحسب المناطق الإقليمية أن نحو 49% منها، أي 2.4 مليار دينار إسلامي (3.4 مليار دولار أمريكي)، خُصص للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، وأن 30%， أي 1.5 مليار دينار إسلامي (2.1 مليار دولار أمريكي)، خُصصت لمجموعة البلدان الأعضاء الأفريقية والأمريكية اللاتينية، في حين تلقت مجموعة البلدان الأعضاء الآسيوية، أي 987 مليون دينار إسلامي (1.4 مليار دولار أمريكي). وشكلت المشاريع الإقليمية نحو 0.8%， أي 41.9 مليون دينار إسلامي (58.3 مليون دولار أمريكي) من إجمالي الاعتمادات، وخصصت 0.4%，即 18.5 مليون دينار إسلامي (25.8 مليون دولار أمريكي) من الاعتمادات لتمويل الخدمات المقدمة للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛
- اعتمد من "الموارد الرأسالية العادبة" مبلغ إجمالي يناهز 0.8 مليار دينار إسلامي (1.1 مليار دولار أمريكي) لتمويل 27 عملية، خُصص منه 234.2 مليون دينار إسلامي 333.5 مليون دولار أمريكي لقطاع الطاقة (31%)؛ 148.5 مليون دينار إسلامي (208 مليون دولار أمريكي) للنقل (19%)؛ 108.7 مليون دينار إسلامي (150.5 مليون دولار أمريكي) للصحة (14%)؛ 145.3 مليون دولار أمريكي (140 مليون دولار أمريكي) للزراعة (41%)؛ 99.2 مليون دينار إسلامي (140 مليون دولار أمريكي) للتعليم (13%)؛ 69.1 مليون دينار إسلامي (97.4 مليون دولار أمريكي) للمياه والصرف الصحي والخدمات الخضرية (9.1%)؛ مثل قطاع الطاقة 31% وقطاع النقل 19% من إجمالي تلك الاعتمادات. وهو ما يعني ضمناً أن البنية التحتية الفضورية، التي تشكل أساس التحول الاقتصادي، حصلت على 50% من إجمالي الاعتمادات. وكما خصصت 14% من الاعتمادات لقطاع الزراعة، خُصصت كذلك خلال سنة 2018 اعتمادات هامة من "موارد البنك الرأسالية العادبة" لتشجيع الازدهار بالتوافق مع عدة أهداف من "أهداف التنمية المستدامة"؛

سمة جديدة: في إطار ما يبذل من جهود لإعادة توسیع "البنك" كشف رئيس "البنك" ، الدكتور بندر حجار، عن شعار جديد في 5 يونيو 2018. وتغير السمة الجديدة عن تبدل أولويات "البنك" وتغيير دوره بالتركيز على الشراكات، وتعزيز الموارد، والعلوم، والتكنولوجيا والابتكار.

وكما تحافظ سمة "البنك" الجديدة على هويته التليدة، فإنها تعبر كذلك عن توجّهه ونموذج عمله الجديد. وترمز هذه السمة إلى سياسة جديدة تعطي الأولوية للمبادرة والتعاون وإقامة البنى التحتية وتكوين رأس المال البشري في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57).

الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار: أنسئ "صندوق التحول" لتسهيل تسويق التكنولوجيا، والن هو ببالأنشطة المشتركة بين البلدان الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لتطوير ريادة الأعمال. وبعد تدشين ذلك الصندوق، استحدث "مجلس استشاري علمي" لفحص المقترفات ورفع توصيات بشأنها إلى "مجلس الأمناء". وفي خوة مجموعه من المعايير وبعد تقييم شامل، اختير نحو 32 أفضل فكرة ومشروع مبتكر - من بين 1,586 مقترناً مقدمًا - بصفتها الفائزة في الجولة الأولى من الدعوة إلى الابتكار في إطار "صندوق التحول". وتمثلت مبادرة أخرى في إطلاق "منصة إشراك" لتشجيع الجهات المبتكرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأطراف المعنية على تقديم مشاريع قابلة للتمويل في إطار "العلوم والتكنولوجيا والابتكار" ويمكن أن تدعم تنمية البلدان الأعضاء، ومن المبادرات الأخرى التمويل الجماهيري، وريادة الأعمال البحري، والشراكة مع "مبادرة ويتكر للسلام والتنمية"، واستحداث جائزة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

تنقية برنامج المنح الدراسية: نُقح "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنح الدراسية" حتى يجسد التوجّه الاستراتيجي الجديد على وفق احتياجات التنمية العالمية المعاصرة، ولا سيما بالتوافق مع "أهداف التنمية المستدامة". وفي هذا الصدد، جُدد هذا البرنامج ليشمل مجالات دراسية ومعايير أهلية جديدة. وأقيمت شراكات مع مؤسسات عالمية ذاتية الصياغ حتى تحقق المنح الدراسية النتائج المعرفية المثلثي المتواجدة منها. كما أُخذت بعض المبادرات التكميلية، كإنشاء نافذة موحدة للخدمات المالية؛ ووضع برامج للإرشاد وبرامج لإسداء المشورة؛ واستحداث جوائز لقدماء الخريجين وجوازات التمييز في الخدمات المجتمعية.



يجسد التوزيع القطاعي لاعتمادات سنة 2018 من موارد "البنك" الرأسمالية العادلة أحد الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق غایات "أهداف التنمية المستدامة"





- اعتمد "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف" 32.2 مليون دينار إسلامي 44.8 مليون دولار أمريكي على سبيل المشاركة في تمويل خمسة مشاريع بمبلغ إجمالي قدره 157 مليون دولار أمريكي. وهذه المشاريع هي بناء مبني متعدد الاستخدامات في نايروبى، عاصمة كينيا؛ وبناء مجتمع وقفي للسكن فى كمبالا، عاصمة أوغندا؛ وبناء سكن جامعى في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبناء فندق وسط المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية؛ وشراء مسكن للأطباب في "إسكي شهر" ،تركيا؛
 - اعتمد مبلغ قدره 1.6 مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة "تبادل المعارف والخبرات" التي يتواصى منها تسخير المعارف والتكنولوجيا للتنمية في البلدان الأعضاء. كما اعتمدت 42 عملية تعاون فني بمبلغ ترکماني قدره 1.4 مليون دولار أمريكي. وقد حُدّثت 5 عمليات منها لاستئجار خبراء، و15 عملية لإقامة دورات تدريبية أثناء العمل، 22 عملية لتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات.
 - اعتمد مبلغ قدره 324,500 دولار أمريكي لتمويل 3 أنشطة لمنظمات غير حكومية في نيجيريا والصومال وتركيا. وتركز هذه العمليات على تعزيز قدرة المناطق المتضررة من النزاعات على الصعيد بتعليم سكانها وتطوير مهاراتهم؛
 - اعتمدت 10 مشاريع مساعدة فنية بمبلغ إجمالي قدره 1.8 مليون دولار أمريكي من أجل دعم أنشطة تحسين الخدمات المالية الإسلامية، ولاسيما في مجال تطوير القدرات. كما نظمت 12 فعالية للتعریف بالمالية الإسلامية بمبلغ إجمالي قدره 233,500 دولار أمريكي؛
 - اعتمدت 6 عمليات تأمين الدعم للجمعيات النسائية والشبابية. كما أقيمت تعاون مشترك بين المؤسسات في إطار برنامج "إنها تتجزء" [She Trades] الذي يركز على دعم سيدات الأعمال في قطاع الحرف اليدوية بمصر؛ وقدمت لسورينام منحة مساعدة فنية من أجل تطوير قدرات "مكتب شؤون المرأة"؛
- إنّ مشاريع الطاقة ذات صلة مباشرة بالهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" (الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة)، وإنّ قطاع النقل ذو صلة بالهدف 11 من "أهداف التنمية المستدامة" (المدن والمستوطنات البشرية المستدامة). وكلّ قطاعي الطاقة والنقل هما من أهم قطاعات البنى التحتية الاقتصادية. ومن ثمّ فهما ذوا صلة أيضًا بالهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وبالهدف 9 (الصناعة والابتكار والبني التحتية) من "أهداف التنمية المستدامة". وتساهم، أثارهما غير المباشرة في تحقيق الهدف 1 من "أهداف التنمية المستدامة" (القضاء على الفقر)؛
 - إضافةً إلى قطاعات البنى التحتية الاقتصادية الخالصة هذه، مثل قطاع الصحة %14 وقطاع التعليم %13 من إجمالي تلك الاعتمادات سنة 2018. ولأنشطة هذه القطاعات طلة مباشرة بالهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) وبالهدف 4 من "أهداف التنمية المستدامة" (التعليم الجيد). كما أن حصول قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية على %9 من إجمالي تلك الاعتمادات يدعم الهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 11 (المدن والمستوطنات البشرية المستدامة) من تلك الأهداف؛
 - اعتمدت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" ما قيمته 483 مليون دولار أمريكي من العمليات سنة 2018، وهو رقم يرفع إجمالي اعتماداتها من إنسانها إلى 5.2 مليار دولار أمريكي. وصرفت هذه المؤسسة 538 مليون دولار أمريكي، فحققت بذلك نسبة صرف إلى الاعتماد قدرها %111؛
 - اعتمدت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" 5.2 مليار دولار أمريكي وصرفت 4.6 مليار دولار أمريكي لأنشطة تمويل التجارة خلال السنة قيد النظر. كما نوّعت محفظتها إلى حد كبير باستهداف بلدان أعضاء جديدة وعملاء جدد، والتركيز على تقديم خطوط تمويل للبنوك؛
 - زاد تأمين "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتeman الصادرات" للأعمال من 7.5 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 9 مليارات دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة %20. كما زادت الاتفاقيات التأمينية الجديدة من 36 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 48 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة %34. وزاد إجمالي الأقساط التأمينية المفوتة من 40.55 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 71.7 مليون دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 77%.

- أصدر "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" ("المعهد") 33 منشوراً، تشمل كتباً ومجلاً وقارير رئيسة ووثائق بحثية في الاقتصاد والصيغة والمالية الإسلامية. كما نظم 21 دورة تدريبية لمختلف المؤسسات في البلدان الأعضاء في "البنك"، ومشاريع متقدمة لاستحداث 5 منتجات مالية إسلامية هي الاستقرار، وعملة السلام، وشكوك الائتمان بالأصول الوقافية، والعملة المشفرة الاجتماعية، وأنظمة تحفيز وتعزيز الائتمان.
- حافظ "البنك" سنة 2018 على سلامته المالية بفضل قوّة الدعم الذي يلقاه من الجهات المساعدة فيه. وقد نتج عن ذلك ظهور على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة الثلاث ("ستاندرد آند بورز"، و"موديز"، و"فيتش ريتينغز") مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- يشكل "البنك" أيضاً إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتماني المستقل. فقد عده كل من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفية" و"اللجنة الأوروبية" بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف "بوزن مخاطر منعدم".
- حافظت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والائتمان الصادرات" على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" منذ سنة 2008، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من "وكالة موديز"، وهو أحد أعلى التصنيفات الائتمانية التي تمنح لكبريات مؤسسات التأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية في العالم.
- حافظت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" أيضاً على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" من "وكالة موديز". غير أن النظرة المستقبلية إليها تغيرت إلى "تصنيف قيد النظر". وأكدت "وكالة ستاندرد آند بورز" خلال سنة 2018 تصنيفها الائتماني لهذه المؤسسة بدرجة "A+"، مع نظرة مستقبلية "سلبية"، في حين خفضت "وكالة فيتش ريتينغز" تصنيفها الائتماني لها بدرجة واحدة إلى "AA-", مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- حافظت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" على تصنيفها الائتماني بدرجة "A1" من "وكالة موديز"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويأخذ هذا التصنيف الائتماني في الاعتبار متوسط الرفع المالي المقرر للميزانية العمومية لهذه المؤسسة، وقوّة سيولتها، ومتوسط تقييمها لكافية رأس المال، ودعم الأعضاء لها.
- شرع "البنك الإسلامي للتنمية" - بالتعاون مع "اللجنة الاقتصادية لدولياً" التابعة للأمم المتحدة - في إنشاء "نظام المعلومات الجغرافية" المتعلق بشبكات البنية التحتية الإقليمية. وتغطي المرحلة الأولى من هذه المبادرة 11 بلداً في منطقة أفريقيا، وسيُوسّع نطاقها ليشمل المنطقة الأفريقية سنة 2019.



الموارد البشرية

أعيد تنظيم أنشطة "ادارة الموارد البشرية" حتى تتسمق مع رؤية "البنك" الاستراتيجية الجديدة. شهدت سنة 2018 زيادةً في عدد المناصب بالمراتب الإقليمية من 90 إلى

223

عُيّن أكثر من

100

موظف جديد خلال سنة 2018، وبلغت عملية اختيار

100

موظف آخر مرحلة متقدمة

التصنيف الائتماني

حافظ "البنك" على أعلى تصنيف ائتماني

('AAA') وهو

من وكالات التصنيف الائتماني الدولية

الرائدة الثلاث

عدّ كلي من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفى" و"اللجنة الأوروبية" أيضاً "البنك الإسلامي للتنمية" بنكا إسلاميا متعدد الأطراف

"بوزن مخاطر منعدم"



سنة 2018 بالأرقام

بلغ إجمالي صافي الاعتمادات
(سنة 2018) 7

مليارات دولار أمريكيٌ

كانت البلدان الأعضاء الخمسة
(5) الأكثر استفادةً من تمويل
“مجموعة البنك” (بملايين
الدولارات الأمريكية):

مليار

959.5

تونس

932.9

بنغلاديش

771.0

باكستان

657.8

تركيا

594.1

إجمالي صافي الاعتمادات
بحسب البلدان سنة 2018
(بملايين الدولارات الأمريكية)



يضمّ "البنك" في الوقت الراهن

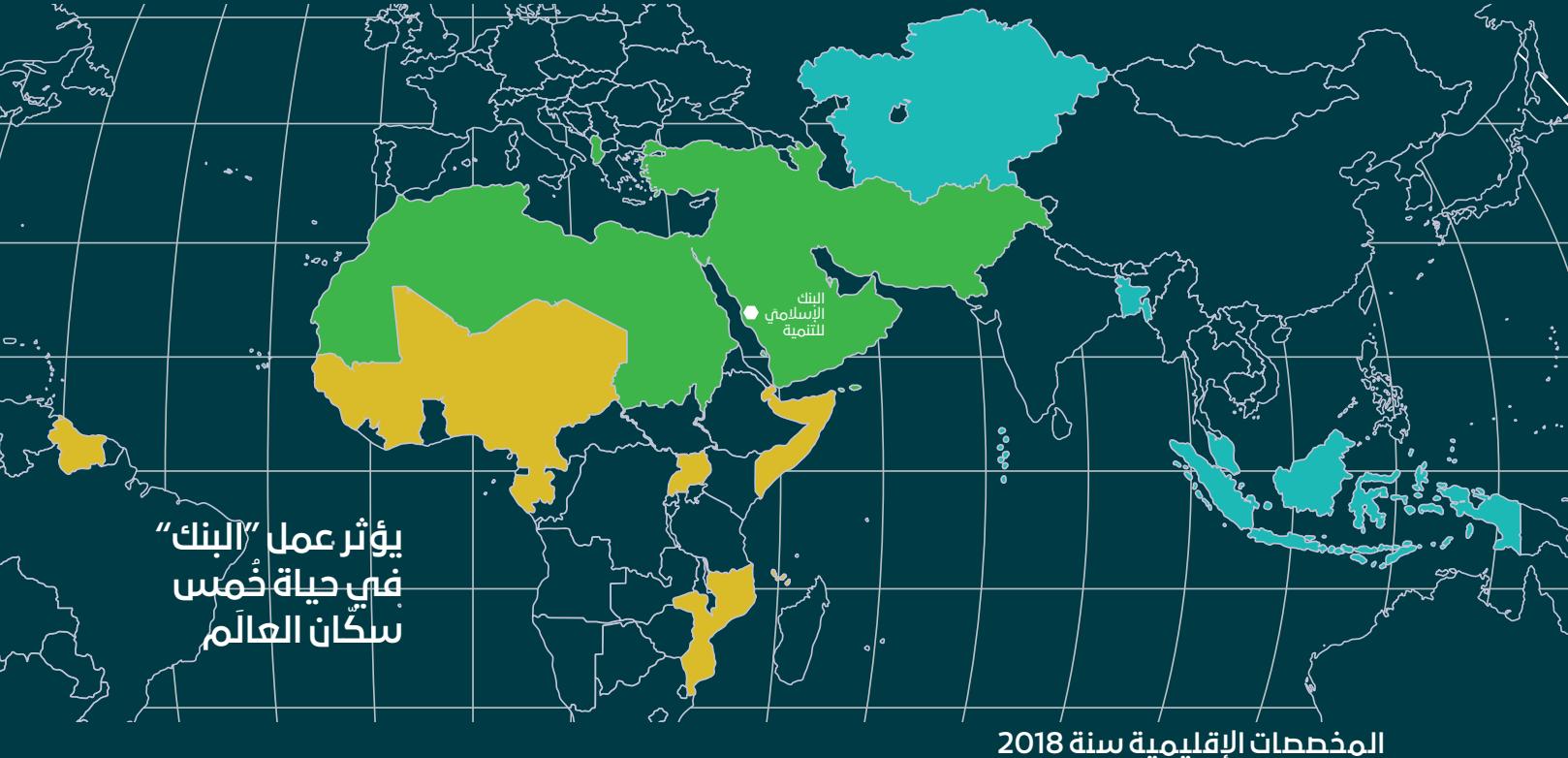
57 بلداً عضواً

يمكن الوصول إلى عمل "البنك" في مختلف أنحاء العالم، وتنشر عملياته في ثلاثة مناطق أساسية هي:

أفريقيا وأمريكا اللاتينية

آسيا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا



البلدان غير الأعضاء
18.5 مليون دينار
إسلامي (25.8 مليون
دولار أمريكي)

%0.4

المشاريع الإقليمية
41.9 مليون دينار
إسلامي (58.3 مليون
دولار أمريكي)

%0.8

آسيا
987 مليون دينار
إسلامي (1.4 مليار
دولار أمريكي)
%20

أفريقيا
وأمريكا اللاتينية
1.5 مليار دينار
إسلامي (2.1 مليار
دولار أمريكي)
%29.8

الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا وأوروبا
2.4 مليار دينار إسلامي (3.4
مليار دولار أمريكي)
%49

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا	
المملكة العربية السعودية	
الكويت	أفغانستان
السودان	لبنان
سوريا	ألبانيا
تونس	ليبيا
تركيا	أذربيجان
الإمارات العربية المتحدة	تونسية
اليمن	الجزائر
	موريتانيا
	المغرب
	البحرين
	سلطنة عمان
	مصر
	باكستان
	إيران
	فلسطين
	العراق
	الأردن

أفريقيا وأمريكا اللاتينية	
غيانا	بنين
مالي	بوركينا فاسو
موزambique	الكافوريون
النيجر	تشاد
نيجيريا	نيجيريا
السنغال	الاتحاد الافمرتي
سيراليون	كوت ديفوار
الصومال	جيبوتي
surinam	الغابون
توغو	غامبيا
غينيا	تركمانستان
أوغندا	أوزبكستان

آسيا
بنغلاديش
بروناي
إندونيسيا
قازاقستان
جمهورية
قرقازستان
مالزيا
جزر المالديف
طاجيكستان
تركمانستان
أوزبكستان

الاعتمادات في مالي 2018هـ 1395 بالأرقام

بحسب صيغ التمويل الكبرى (1395هـ - 2018م)

تمويل التجارة
54.9 مليار دينار إسلامي
78.1 مليار دولار أمريكي

تمويل المشاريع
38.5 مليار دينار إسلامي
56.7 مليار دولار أمريكي

عمليات المساعدة
الفنية
1.9 مليار دينار إسلامي
2.8 مليار دولار أمريكي

عمليات
المعونة الخاصة
0.6 مليار دينار إسلامي
0.8 مليار دولار أمريكي

بحسب عدد العمليات (1395هـ - 2018م)

10,331

تمويل
المشاريع
2,878

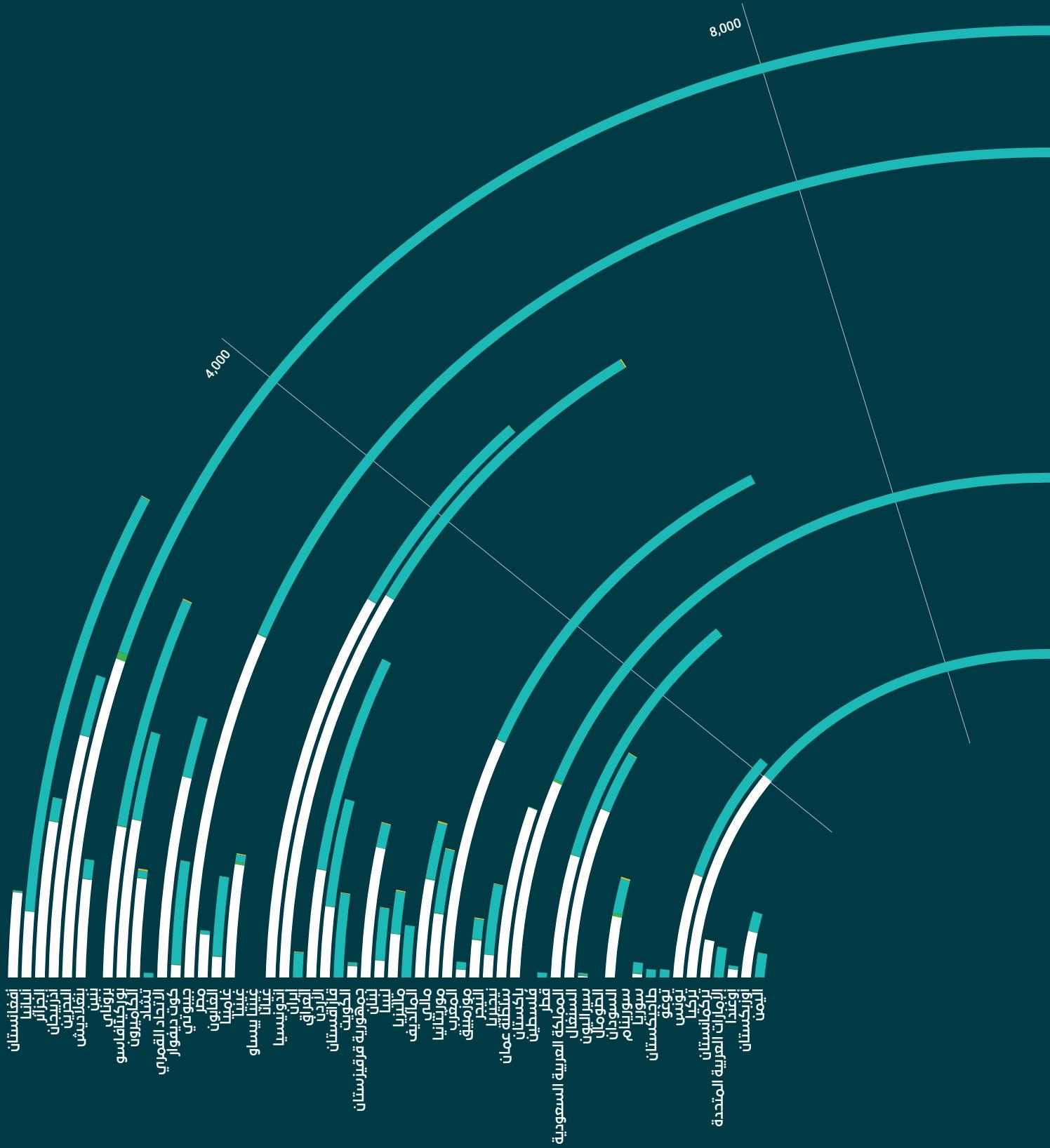
عمليات
المساعدة
الفنية
2,143

تمويل التجارة
3,714

عمليات
المعونة
الخاصة
1,596

20000

مليون دولار أمريكي



صافي الاعتمادات التراكيمية (1395هـ - 2018م)

96 | 138.4 مليارات دولار أمريكي | مليارات دينار إسلامي

1 مبادرات وبرامج “جودة” البنك الإسلامي للتنمية



الفصل 1

مبادرات وبرامج "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"

مقدمة

تقدّم "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ("مجموعة البنك") - التي تتّألف من "البنك الإسلامي للتنمية" و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلامية لتمويل الصادرات"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" - مجموعة من أنشطة المساعدة الإنمائية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. وتتّخذ تلك المساعدة أشكالاً مختلفة. وتُنفذ بواسطة قنوات وبرامج وصناديق متعددة. ويعرض هذا الفصل نتائج ما نفّذته "مجموعة البنك" من عمليات، وأهم ما اتخذه من مبادرات، وما حقّقته كيانات "مجموعة البنك" والصناديق الخاصة التي يديرها "البنك" من إنجازات.

من الناحية التراكمية، بلغ تمويل "مجموعة البنك" للمشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء منذ إنشاء "البنك"

96

مليار دينار إسلامي،
وهو ما يعادل

138.4

مليار دولار أمريكي



الخطاب بإيجاز

في سنة 2018، نما الاقتصاد العالمي بنسبة

3.73%

البلدان الأعضاء الأسرع نمواً التي مافتئت تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من 6% في السنة منذ سنة 2015:

كوت ديفوار بنغلاديش

%7.3 %7.4

السنغال جيبوتي تركمانستان

%6.2 %6.7 %7

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

تساهم مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الستة المتنامية، وهي:

الصحة الجيدة والرفاه	3		القضاء التام على الجوع	2	
المياه النظيفة والنظافة الصحية	6		التعليم الجديد	4	
الصناعة والابتكار وباسعار معقولة والهياكل الأساسية	9		طاقة نظيفة	7	

تساهم مبادرات "البنك" المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق "البرنامج الخماسي للرئيس"، وترمي إلى تحويل "البنك" إلى مؤسسة للإنماءين عالمية الطراز "تُبادر" إلى تقديم حلول إإنمائية شاملة لبلداننا الأعضاء.

1.1 ملخص نتائج "مجموعة البنك" في مجال العمليات

في سنة 2018، نما الاقتصاد العالمي بنسبة 3.73%， وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً بمقابل 0.01 نقطة مئوية عن سنة 2017. وخلال السنة قيد النظر، عكّرت عدّة مشاكل الاقتصاد العالمي، كان أبرزها التوتر التجاري بين البلدان الكبرى، ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ويرجح أن تتضمّن آثار هذه التوترات التجارية على الاقتصاد العالمي في السنة المقبلة حتى لو خلّت هذه المشاكل. وهذا ما يفسّر توقيع اتجاه نمو الاقتصاد العالمي نحو الانخفاض خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتزيد المشاكل التجارية من إبراز مختلف الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي الذي يمرّ بتحولات كبرى تغيّر ملامحه. ومن هذه المشاكل المعقّدة التي تواجه الاقتصاد العالمي آثار النمو الاقتصادي على البيئة، والتأثير التكنولوجي السريع، وحركيّة التدفقات المالية الدوليّة الناتجة عن تطبيق السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وتعاظم نزاعات الهجرة، وتزايد معدلات التفاوت في الدخل والثروة في العديد من البلدان.

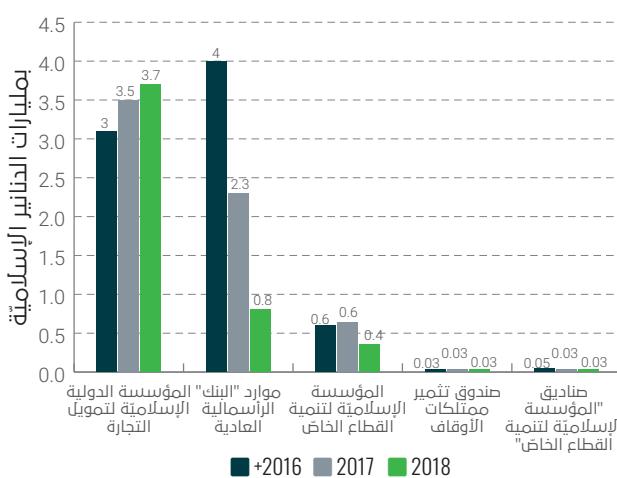
وبلغ متوسط معدل نمو اقتصاد البلدان الأعضاء في "البنك" 3.44% سنة 2018، وهو ما يمثل انخفاضاً عن معدل 3.7% الذي تحقق سنة 2017. وشهدت مجموعة البلدان الآسيوية الأعضاء أعلى نموًّا بين مختلف المجموعات الإقليمية للبلدان الأعضاء في "البنك" بمتوسط معدل نمو قدره 5.2%， على رغم انخفاضه من نسبة 5.4% المتحققّة سنة 2017. وشهدت مجموعة البلدان الأفريقية والأمريكية اللاتينية تسارعاً حاداً في معدل النمو بحيث بلغ 3.2% سنة 2018 مقابل 2.8% سنة 2017. وهو ما يجسد اتجاهها متضاداً في النموّ يتوقع أن يلاخر معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة نموًّا قدرها 3.5% سنة 2018 وقد ترتفع إلى 3.9% سنة 2020. غير أن متوسط معدل النمو في مجموعة بلدان "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وبلدان "أوروبا" الأعضاء، شهد انخفاضاً كبيراً من 3.1% سنة 2017 إلى 2.7% سنة 2018، ويُتوقع أن يزداد انخفاضاً خلال السنتين المقبلتين. وحافظت البلدان الأعضاء الأسرع نمواً - التي مافتئت تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من 6% في السنة منذ 2015 - على معدل نمو مرتفع سنة 2018. وهذه البلدان هي بنغلاديش (7.3%) وكوت ديفوار (7.4%) وجيبوتي (6.7%) وتركمانستان (6.2%) والسنغال (7%). ويُتوقع أن تحافظ هذه البلدان الأعضاء على هذا النمو المرتفع سنة 2019.

توجُّه جميع البلدان النامية في الخطة الإنمائية الدولية المعاصرة هو تنفيذ “أهداف التنمية المستدامة”

الشكل 2.1 اتجاهات في دقة البيانات من إجمالي صافي اعتمادات “مجموعة البنك”



الشكل 3.1 صافي الاعتمادات بحسب كيانات وصناديق “مجموعة البنك”



أُمِّا إجمالي اعتمادات “المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص” سنة 2018، الذي بلغ 0.4 مليار دولار إسلامي (0.5 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يشكل انخفاضاً بنحو %46.7 عن إجمالي اعتمادات سنة 2017، فمثل نحو %7 من إجمالي اعتمادات “مجموعة البنك” سنة 2018. واعتمد “صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف” 32.2 مليون دولار إسلامي (45 مليون دولار أمريكي) وصناديق “المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص” 29 مليون دولار إسلامي (40 مليون دولار أمريكي) سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة %14 في “صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف”， وانخفاضاً بنسبة %18 في صناديق “المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص”.

الشكل 1.1 صافي اعتمادات “مجموعة البنك”



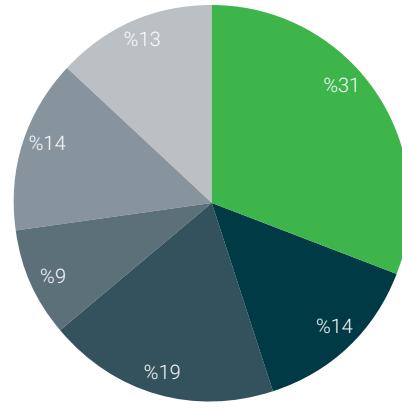
وتمثّل مهمّة “البنك” الأساسية في توفير المساعدة الإنمائية اللازمة لدعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد بلغ تمويل “مجموعة البنك” للمشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء منذ إنشاء “البنك” 96 مليار دولار إسلامي، وهو ما يعادل 138.4 مليار دولار أمريكي. وتوجّه جميع البلدان النامية في الخطة الإنمائية الدولية المعاصرة هو تنفيذ “أهداف التنمية المستدامة”. وفي هذا السياق، يوائم “البنك” تقديم مساعداته الإنمائية للبلدان الأعضاء مع هذه الأهداف.

وفي سنة 2018، اعتمد “البنك” مع باقي كيانات “مجموعة البنك” 5 مليارات دولار إسلامي (7 مليارات دولار أمريكي) لتمويل 313 عملية (الشكل 1.1). وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو %23 عما كان عليه الأمر سنة 2017. وهي اعتمادات تتسمّ مع الرؤية الإستراتيجية لمجموعة البنك وتستهدف الاحتياجات الإنمائية الأساسية للبلدان الأعضاء.

ومن حيث توزيع الاعتمادات بحسب كلّ كيان من كيانات “مجموعة البنك” (الشكل 2.1 والشكل 3.1)، اعتمدت “المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة” مبلغًا إجماليًا قدره 3.7 مليار دولار إسلامي (5.2 مليار دولار أمريكي). وهو ما يمثل زيادة بنسبة %8.3 عن سنة 2017، ولكنه شُكّل نحو %74 من إجمالي اعتمادات “مجموعة البنك” سنة 2018. وبلغ إجمالي اعتمادات “البنك” 0.92 مليار دولار إسلامي (1.31 مليار دولار أمريكي) سنة 2018. غير أن اعتمادات “موارد البنك الرأسمالية العادية” بلغت 0.8 مليار دولار إسلامي (1.1 مليار دولار أمريكي). وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة %76 عما كانت عليه سنة 2017، إذ حُول “البنك” اهتمامه إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدتها وأولى اهتماماً أقلّ لاعتماد مشاريع جديدة.

¹ فترة تزيد على سنة (من 14 أكتوبر 2015 وحتى 31 ديسمبر 2016) نتيجة التحول من استخدام التقويم الهجري إلى استخدام التقويم الميلادي.

الشكل 4.1 التوزيع القطاعي لصفافي اعتمادات "موارد البنك الرأسمالية العادلة" سنة 2018



الجدول 1.1 التوزيع الإقليمي لصفافي اعتمادات "موجموعة البنك" خلال سنة 2018

%	العدد	بمليين الدينار الإسلامية	بمليين الدولار الأمريكية	البنك الإسلامي للتنمية- 57 بلداً
98.8	6,938.2	4,933.2	258	العلاقات والخدمات القطرية مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية- 22 بلداً
29.8	2,090.5	1,509.1	111	العلاقات والخدمات القطرية مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومع أوروبا- 25 بلداً
49.0	3,443.4	2,436.9	90	العلاقات والخدمات القطرية مع الصين والدول النامية- 10 بلداً
20.0	1,404.3	987.2	57	العلاقات والخدمات القطرية مع آسيا- 10 بلداً
0.4	25.8	18.5	25	البلدان غير الأعضاء
0.8	58.3	41.9	30	المشاريع الإقليمية
100.0	7,022.3	4,993.6	313	المجموع

أي بمبلغ 104.4 مليون دينار إسلامي (145.3 مليون دولار أمريكي)، فالتعليم، بنسبة 13%， أي بمبلغ 99.2 مليون دينار إسلامي (140 مليون دولار أمريكي)، ثم قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة 9.1%， أي بمبلغ 69.1 مليون دينار إسلامي (97.4 مليون دولار أمريكي).

ويوضح هذا التوزيع أنّ البنوك التحتية الاقتصادية الضورية نالت الأولوية، لأن هذه المشاريع والبرامج ضرورية لتهيئة الظروف المواتية للاستثمار من أجل حفز تحول الاقتصادات من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة. وهو ما قد يمكن من التوسيع في الأنشطة الاقتصادية الذي سيؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق الازدهار، ومن ثم تحقيق الهدف 1 من "أهداف التنمية المستدامة" الأزدهار، ومن ثم تحقيق الهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلق بالقضاء على الفقر. كما أنّ خلول الزراعة في سلم الأولويات المتعلق بالقضاء على الفقر، يسهم في تحقيق بعد البنوك التحتية الاقتصادية الضورية في تحقيق الهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالقضاء على الجوع. ويتحقق الإنفاق على الصحة الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة" (الصحة الجيدة)، وهو يحظى بنفس النسبة المنوية من الاعتمادات المخصصة للزراعة. ويتوخى من مخصص التعليم تحقيق الهدف 4 من "أهداف التنمية المستدامة" (التعليم الجيد). وتحصّل قطاع المياه (الهدف 6 من "أهداف التنمية المستدامة")، والصرف الصحي والخدمات الحضرية (الهدف 11 من "أهداف التنمية المستدامة") حصة مشتركة قدرها 6% من الاعتمادات. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ اعتمادات "البنك الإسلامي للتنمية" المرصودة لتنفيذ المشاريع كانت متوازنة إلى حد كبير مع "أهداف التنمية المستدامة" سنة 2018.

وتراجعت اعتمادات "البنك" وغيره من كيانات "مجموعه البنك" سنة 2018 بسبب ما يفوح به من أنشطة إصلاحية هامة ترمي إلى إعداد المؤسسات لمزيد من التنفيذ الفعال والكافئ في السنوات المقبلة. وأبرمت عدة اتفاقيات مع مختلف الشركاء الدوليين لمتابعة الجهود الرامية إلى زيادة حجم الموارد المالية المتاحة لأنشطة الإنمائية في البلدان الأعضاء.

ومن حيث التوزيع الإقليمي للعتمادات (الجدول 1-1)، تُحصى نحو 49% من 2.4 مليار دينار إسلامي (3.4 مليار دولار أمريكي)، للبلدان منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا"؛ وتحصّل 29.8%، أي 1.5 مليار دينار إسلامي (2.1 مليار دولار أمريكي)، للبلدان منطقة "إفريقيا وأمريكا اللاتينية". وتلتقت بلدان منطقة "آسيا" 20%， أي 987.2 مليون دينار إسلامي (1.4 مليار دولار أمريكي)، وذلك كله من إجمالي الاعتمادات الصافية سنة 2018. كما تُحصى نحو 0.8%， أي 41.9 مليون دينار إسلامي (58.3 مليون دولار أمريكي)، من إجمالي الاعتمادات للمشاريع الإقليمية؛ وتحصّل 0.4%， أي 18.5 مليون دينار إسلامي (25.8 مليون دولار أمريكي)، لتمويل الخدمات المقدمة للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

ويكشف التوزيع القطاعي لإجمالي اعتمادات سنة 2018 من "الموارد الرأسمالية العادلة" (الشكل 4.1) عن أنّ قطاع الطاقة حصل على أكبر حصة منه بنسبة 31%， أي على 234.2 مليون دينار إسلامي (333.5 مليون دولار أمريكي) في 5 مليارات. تلاه قطاع النقل بـ 19%， أي بمبلغ 148.5 مليون دينار إسلامي (208.2 مليون دولار أمريكي)، فالصحة بنسبة 14%， أي بمبلغ 108.7 مليون دولار أمريكي، فالزراعة بـ 14%， أي بمبلغ 150.5 مليون دولار أمريكي، فالبنوك التحتية بـ 14%.

القضاء على
الفقر 1



إن "البرنامج الخماسي للرئيس" يدرك أهمية مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق غايات "أهداف التنمية المستدامة"، ولذلك يعطيها الأولوية.

إن "البرنامج الخماسي للرئيس" يدرك أهمية مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق غايات "أهداف التنمية المستدامة"، ولذلك يعطيها الأولوية. أنها على الصعيد العالمي، فإن الموارد المالية المتاحة لتمويل التنمية غير كافية إلى حد كبير. ومن ذلك، مثلًا، أن العجز في التمويل العالمي اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" يقدر بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 11% من قيمة أسواق رأس المال العالمية، أي بما يقارب 218 تريليون دولار أمريكي. وفيما يخص العوائق التي تواجهها البلدان الأعضاء في سبيل تعبيء الموارد اللازمة لتمويل المبادرات الإنمائية، يمكن للبنك الإسلامي للتنمية أن يسفر مزاياه المؤسسية سواء لخز الموارد المالية أو لتشجيع شركاء الاستثمار الأساسيين على الاطلاع بأدوار حاسمة في تشريع اقتصاد البلدان الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وخلال سنة 2018، عُمم نموذج العمل. ويتمثل عنصر أساسى من عناصر نموذج العمل والاستراتيجية الجديدة في الحرص على الاقتراب من العملاء بتطبيق الامركزية الفعالة، وتعظيم تنمية رأس المال البشري، واتخاذ المالية الإسلامية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك شرع، 7، من أصل 11 مركزاً إقليمياً مستحدثاً، في مراولة نشاطها خلال السنة قيد النظر، ومنها المركز الإقليمي الجديد في بنغلاديش. وقد وقعت "اتفاقية الدولة المضيفة" لإنشاء مركز إقليمي في مصر. وتحرز الدراسات المتعلقة بإنشاء مركز للتميز في ماليزيا تقدماً جيداً. وتواصل ثلاثة مراكز إقليمية افتراضية (أوغندا، والإمارات العربية المتحدة، وسورينام) عملها. ونقلموظفو من مقر "البنك الإسلامي للتنمية" إلى مراكزه الإقليمية، وأقيمت بني تحتية مادية وإلكترونية من أجل تطبيق نموذج العمل الامركزى الجديد.

وستساعد هذه التغييرات على فهم ما يعترض تحقيق التنمية وتنفيذ المشاريع من صعوبات، ومن ثم على تحسين انتقاء الاحتياجات الضخمة التي تساهمن تلبيتها في تنفيذ المشاريع تنفيذاً فعالاً وناجحاً. ويتوافق أن تمكّن هذه الاستراتيجية من زيادة التأثير الإنمائي للتدخلات "البنك" في البلدان الأعضاء زيادة كبيرة.

2.1 أهم مبادرات "مجموعة البنك" 1.2.1 البرنامج الخماسي للرئيس

يشكل التقى التكنولوجي قوة دافعة للمشهد الإنمائي العالمي السريع التغير، وعاملًا أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية. وإذا كانت البلدان الصناعية المتقدمة والصاعدة توافق الاستفادة من مزايا تنميّتها الاقتصادية، فإن البلدان النامية الأخرى، ومنها العديد من البلدان الأعضاء في "البنك"، لا تزال بحاجة ماسة إلى تحول اقتصادي لتذليل عوائق تنميّتها. ومن هذه العوائق عدم كفاية البنية التحتية، وتدني مستويات تطوير رأس المال البشري، وضيق الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ونقص القدرات التكنولوجية.

وتزداد الأحوال سوءاً بسبب فئة الشباب ذات الكثرة المتكاثرة، التي حارت بطالها مشكلة إنمائية مرهقة للبلدان الأعضاء. وقد أدت الإيجابيات الناجمة عن نقص الفرص الاقتصادية إلى حدوث توترات قد تتطرق إلى زراعات. ولذلك ازدادت أعداد البلدان الخعيبة التي قد تواجه ما يترب على ذلك من أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية. وتشير التقديرات إلى أن 89 مليون شخص محتاج إلى مساعدات إنسانية يقيمون في بلدان "البنك"، وأن 30 من أصل 50 زراعة مسلطاً مسجلاً في جميع أنحاء العالم ثبتت في هذه البلدان.

ولا بد من تحول بذرئي لتذليل تلك الصعوبات الإنمائية. وفي سبيل ذلك، ظهر "البرنامج الخماسي للرئيس" لتقديم حلول انتقالية ومتكللة و شاملة للبلدان الأعضاء استناداً إلى الأسباب الجذرية للمشاكل الإنمائية وليس إلى أعراضها. وسي sisir ذلك أيضًا إعادة مواءمة التمويل الإنمائي مع الاحتياجات الأساسية حتى تستطيع البلدان الأعضاء أن تتفاوض بطريقة أفضل على المشاكل الإنمائية الجديدة. ويركز "البرنامج الخماسي للرئيس" على إيجاد فرص العمل المدعوم، بتنافسية قوية عن طريق الارتباط بالأسواق العالمية. ويتمثل أحد جوانبه الهامة في أن يتطور "البنك الإسلامي للتنمية" من بنك إنمائي إلى بنك للتنمية والإنسانيين.

وينطوي هذا التحول الجذري على توسيع وتعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شركاء جدد ذوي هدف مشترك، ألا وهو التعهد بتعزيز الفعالية الإنمائية. إن النموذج الإنمائي الجديد أكثر استدامة من النماذج القائمة، لأنه يمكن "البنك" من أداء دور الحافظ للتنمية، وتحويله من مقدم لتمويل من داخل الميزانية العمومية إلى أداة للتنمية، ومنشئ للأسوق، ومبادر للاستثمارات. وهو يعده الناس لاقتصاد المستقبل، بتركيزه على الشراكات (ولا سيما مع كل من القطاع الخاص وكيانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار) في سلسلة القيمة العالمية؛ وبجعله التعليم أكثر ملاءمة للبلدان الأعضاء.



وفي سبيل ذلك، استحدثت "إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار" لتكون منارة للبلدان الأعضاء، وتساعد هذه الإدارية "البنك الإسلامي للتنمية" على أن يكون رائداً في جعل قوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار محركاً رئيساً لفعالية المؤسسة، وفي دعم البلدان الأعضاء لصياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج فعالة تهئي الظروف المواتية التي تمكّن العلوم والتكنولوجيا والابتكار من تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار وإعادة الكرامة لبلداننا الأعضاء.

وستمكّن قوّة العلوم والتكنولوجيا والابتكار البلدان الأعضاء من إيجاد حلول عملية للمشاكل الإنمائية الأساسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما أن مبادرات "البنك" في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار تساهمن في تحقيق "البرنامج الخماسي للرئيس"، وترمي إلى تحويل "البنك" إلى مؤسسة للإنمائيين عالمية الطراز "أبادر" إلى تقديم حلول إنمائية شاملة لبلداننا الأعضاء.

وفي هذا الصدد، ستساهم مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" السесть المنشقة، وههي: (أ) القضاء على الجوع؛ (ب) توفير الخدمات الصحية الجيدة والرفاهية؛ (ج) توفير التعليم الجيد؛ (د) توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ (هـ) توفير الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة؛ (و) الصناعة، والابتكار، والزراعة.

3.2.1 استغلال إمكانات سلاسل القيمة العالمية لتحقيق النمو الشامل في البلدان الأعضاء

يعتمد النموذج الإنمائي الحالي المتبع في العديد من البلدان الأعضاء على الإنفاق العام من أجل حفز النمو الاقتصادي، وعلى الصادرات التي تغلب عليها مواد خام غير ذات قيمة مضافة هامة. وقد أعاد ضعف القيمة المضافة إمكانات تحقيق النمو وإيجاد فرص العمل، وتسبّب في مستويات مرتفعة من البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب. وهو ما يتضح من إحصائيات "منظمة العمل الدولية" التي تشير تقديراتها إلى أن معدل بطالة الشباب سنة 2017 بلغ في البلدان الأعضاء من شمال أفريقيا نحو 30%， وبلغ 25.6% في البلدان الأعضاء العربية الآسيوية.

2.2.1 أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء

إن العلوم والتكنولوجيا والابتكار محرك أساسى للتحول الاقتصادي يشجّع على تحقيق التنمية المستدامة. ويزّ التغيرات السريعة في المشهد الاقتصادي العالمي والصعوبات الإنمائية الناشئة حاجة البلدان النامية إلى تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع تقدّمها التكنولوجي، ورفع نموزها الاقتصادي. وتحقيق تمثيلها المستدام. وتكشف تجارب التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان الصاعدة أن التقدم التكنولوجي، وهو وليد العلوم والتكنولوجيا والابتكار، هو العامل الأهم في تحويل أنشطة اقتصادية متدينة المستوى إلى أنشطة اقتصادية رفيعة المستوى قادرّة على تنشيط مسارات النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام. ويعزّز التغيير التكنولوجي القدرات البشرية، مؤدياً بذلك إلى تحقيق الجودة والكافأة.

وتكمّن المشاكل الاقتصادية والإنسانية العالمية الجديدة في أن التقدم التكنولوجي قد يتمّض عن فتح آفاق جديدة للأنشطة الاقتصادية. كما تسود مخاوف من تزايد دور الذكاء الاصطناعي وتهتمّم واستخدام الإنسان الذي في إيجاد بدائل لفرص العمل البشري، مما قد يتسبّب في تفاقم حالة البطالة التي تواجه العديد من بلدان العالم. ويتوقع "المتدى الاقتصادي العالمي" أن يكون للابتكار التكنولوجي آثار مركبة، وأن يغيّر من فرص العمل في مختلف القطاعات. وتوصي الاتجاهات الحالية بأنه يمكن أن تحدث خسارة حافية لأكثر من 5.1 مليون فرصة عمل خلال الفترة 2015-2020 بسبب التغيرات المركبة في سوق العمل. ويشمل ذلك فقدان 7.1 مليون فرصة عمل، ثلثاها في فئة العمل المكتبي والإداري، في حين يتوقع أن يخسر قطاعاً التعليم والإنتاج نحو 1.6 مليون فرصة عمل. وفي المقابل، يمكن أن تتحقق مكاسب إيجابية تمثل في توفير نحو مليوني فرصة عمل في عدة فئات مهنية أصغر.

إن "البنك الإسلامي للتنمية" يدرك هذه المشاكل الإنمائية العالمية الناشئة ودور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحويل البلدان الأعضاء إلى بلدان ذات اقتصاد حيّ يقوم على التكنولوجيا ويستطيع مسيرة المشهد العالمي المتزايد التنافسية. ولذلك يرى أن لا مناص للبلدان الأعضاء من اعتماد سياسات واستراتيجيات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار تمهد للتقدم التكنولوجي الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

القضاء التام
على الجوع



“أعتقد أن هذه السمة الجديدة هي سمة مؤسسة عالمية الطراز تتصدى لمشاكل عالمنا الحديث”.

رئيس البنك الإسلامي للتنمية،
الدكتور بندر محمد حمزة حجار

3.1 منجزات “مجموعة البنك” 1.3.1 سمة “البنك” الجديدة

في إطار ما يبذل من جهود لإعادة توسیم “البنك”，كشف رئيس “البنك”，الدكتور بندر حجار، عن شعار جديد في 5 يونيو 2018. وتعبر السمة الجديدة عن تبدل أولويات “البنك” وتغيير دوره، مع تركيز خاص على الشركات، وتعنية الموارد، والعلوم، والتكنولوجيا والابتكار. وقد اعتبر الرئيس، منذ أن تولى منصبه في أكتوبر 2016، التعريف بتدخلات “البنك” الإنمائية أولوية أساسية. والواقع أن هذا التعريف يمثل أولى ركائز “البرنامج الخمسي للرئيس”，التي تستهدف، إطار الاستراتيجية العشرينية” الذي وافق عليه مجلس المديرين سنة 2014.

وكما تحافظ سمة “البنك” الجديدة على هويته التليدة، فإنها تعبر كذلك عن توجّهه ونحوّله عمله الجديدين. وترمز هذه السمة إلى سياسة جديدة تعطي الأولوية للمبادرة والتعاون وإقامة البنية التحتية وتكوين رأس المال البشري في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57). كما ترکز على إيجاد حلول لمشاكل الإنمائية باستخدام، العلوم، والتكنولوجيا والابتكار والمشاركة في سلسلة القيمة.

وقد قال رئيس البنك الإسلامي، د. بندر حجار، في معرض شرحه للسمة الجديدة، إن البنك الإسلامي للتنمية ظل رمزاً للثقة والمصداقية والقوة والاستقرار لأكثر من 44 سنة، وهو فخور بإنجازاته القائم على توفير الموارد ومكافحة الفقر وإعادة الكرامة للبلدان الأعضاء. لكن إذا كانعوّل على إنجازات الماضي، فإن علينا أن نتّسّع أيضاً إلى المستقبل. وأعتقد أن هذه السمة الجديدة هي سمة مؤسسة عالمية الطراز تتصدى لمشاكل عالمنا الحديث”.

2.3.1 دعم تنمية القطاع الخاص

في سنة 2018، شهدت “المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص”， بسبب الفترة الانتقالية، تباطؤاً في تنفيذ خطة عملها الطموحة الموجّهة نحو النمو. هكذا اعتمدت عمليات بقيمة 483.2 مليون دولار أمريكي (الشكل 5.1). وهو مبلغ يرفع الاعتمادات التراكمية، منذ إنشاء “المؤسسة”，إلى 5.2 مليار دولار أمريكي. كما تمكّنت “المؤسسة” من زيادة مصروفاتها إلى 538 مليون دولار أمريكي بنسبة صرف إلى اعتماد قدرها 111%.

وكما تواجه البلدان الأعضاء مشكلة الأنشطة ذات القيمة المضافة المتدنية، فإنها تواجه كذلك مشكلة ضعف التمويل العالمي المتاح للمشاريع الإنمائية. ومن ذلك، مثلاً، أنه حتى وإن بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية 142.6 مليار دولار أمريكي سنة 2016، فإن العجز في التمويل اللازم لتحقيق “أهداف التنمية المستدامة” يقدر بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي في السنة؛ كما أن احتياجات البلدان الأعضاء لتمويل الأنشطة الإنمائية تُقدّر بما بين 700 مليار دولار أمريكي وтриليون دولار أمريكي واحد (1) في السنة. ويُتوقع أن يزداد هذا العجز سنة 2030، لأنه يتوقّع أن يرتفع عدد سكان البلدان الأعضاء من 1.7 مليار إلى 2.2 مليار نسمة، وأن يتسبّب ذلك في زيادة الطلب على الموارد.

ولقد غاب في السنوات الأخيرة على الإنتاج والمبادلات التجارية والاستثمارات الدولية أن انتظمت في سلسلة قيمة عالمية، بحيث تُنجز مختلف مراحل عملية الإنتاج في بلدان مختلفة. وتشير الاتجاهات الإنمائية العالمية الجديدة إلى أن العديد من البلدان النامية قادرة على تحقيق نمو اقتصادي قوي بمشاركةها في سلسلة القيمة العالمية. إذ يمكن لشركات من البلدان النامية أن تدخل إلى الأسواق العالمية بفضل تخصّصها في جوانب معينة من سلسلة الإنتاج تحقق فيها الميزة التنافسية، وذلك بغض النظر عن قدراتها في مجموعة سلسلة الإنتاج.

وترتبط بظاهرة سلسلة القيمة العالمية الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة إلى البلدان النامية - وهي تدفقات زادت، في المتوسط، بنسبة 16.4% في السنة، فيما بين سنتي 2001 و2016، وتجاوزت بذلك الاستثمارات في البلدان المتقدمة بأكثر من الصّفيف خلال نفس الفترة (“مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية”，2017). وتُشكّل العلاقة الإيجابية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلسلة القيمة العالمية ركيزة تتعلق منها البلدان النامية، ولا سيّما البلدان الأقل نمواً، لحفل الإنتاج ذي القيمة المضافة الذي يمكنها من نيل القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 5.1 اتجاهات في صافي اعتمادات "مؤسسة تنمية القطاع الخاص" (2018-هـ1435)



وقد سجل تمويل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" نمواً قوياً خلال الـ١٢ شهراً عشرة (١١) سنة الماضية، وبلغ صافي اعتماداتها التراكمية 43.4 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 (الجدول 2.1). وارتفعت اعتمادات تمويل التجارة من 4.8 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 5.2 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8.3%. وكان السبب في زيادة الاعتمادات هو ارتفاع طلب البلدان الأعضاء على التمويل (نتيجة ارتفاع أسعار النفط) وجهود "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" الرامية إلى توسيع محفظتها باستهداف بلدان أعضاء جديدة وعملاء جدد، مع تركز خاص على تقديم خطوط تمويل للبنوك. أضف إلى ذلك أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" وادلت التوسع في تمويل قطاعي الزراعة (ولاسيما القطن والفول السوداني) والطاقة في أفريقيا، بحيث أصبح جزءاً هاماً من استراتيجيةها المتعلقة بالنمو.

وارتفعت المدروفات كثيراً من 3.3 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 4.6 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 37.1%. وتعني خذلانه اعتمادات سنة 2018 (5.2 مليار دولار أمريكي) أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" بحاجة إلى تعزيز الموارد من جهات شريكة ذاتية لتمويل هذا المستوى من الالتزامات بتمويل التجارة. ويتوقع أن تتمكن هذه "المؤسسة"- بفضل عملها مع الجهات الشركية الحالية والجديدة- من تعزيز أكثر من 3.0 مليارات دولار أمريكي سنة 2019 في إطار 36 عملية مشتركة لفترة 15 بلداً عضواً. وسيتمثل هذا الحجم من الأموال المعيبة نحو 58% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدّمه "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" لعملائها سنة 2018.

وأسئلت "المؤسسة" قنوات جديدة للعمليات في البلدان الأعضاء، فاعتمدت 419 مليون دولار أمريكي لخطوط التمويل. وبلغت مصروفاتها لها للمؤسسات المالية 405 مليون دولار أمريكي في سنة 2018. وعلى مستوى القطاع الحقيقي، اعتمدت 64 مليون دولار أمريكي من التمويل، وُذكر منها 132 مليون دولار أمريكي. وكان معظم مصروفات "المؤسسة" في قطاعات باللغة التأثير، كالطاقة والصناعة والرعاية الصحية. كما واطلت "المؤسسة" اتخاذ إدارة الأصول أدلة هامة لها في تنفيذ مهمتها الإنمائية. وقد بلغ إجمالي الأصول التي تديرها أكثر من 760 مليون دولار أمريكي.

وكان التوزيع القطاعي لاعتمادات "المؤسسة" مطابقاً لألوبياتها الاستراتيجية المتمثلة في التوجّه نحو القطاعات المالية والبالغة التأثير. وقد اعتمدت "المؤسسة" نحو 419 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات، أي ما يقارب 87%، في القطاع المالي. وبالمثل، ركز معظم اعتمادات "المؤسسة" للمشاريع الجديدة في القطاع المؤسسي على قطاعات باللغة التأثير، كالصناعة والطاقة والرعاية الصحية.

أما من حيث التوزيع بحسب المناطق الإقليمية، فقد حصلت 67% من اعتمادات "المؤسسة" لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و11% لمشاريع عالمية وإقليمية، تليها أوروبا وأسيا الوسطى (11%) وأسيا (9%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2%).

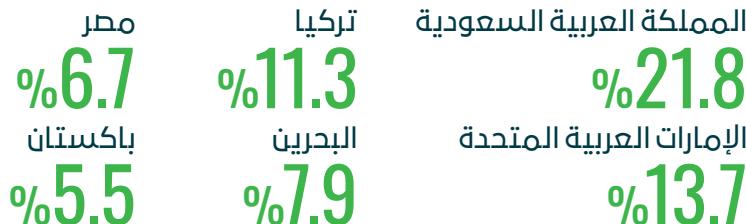
3.3.1 تعزيز تمويل التجارة

بدأت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" أنشطتها سنة 2008. وتتمثل مهمتها في تعزيز المبادرات التجارية بين دول "منظمة التعاون الإسلامي" ودعم أنشطة تنمية التجارة في البلدان الأعضاء بتمويل عملياتها المتعلقة بالاستيراد والتحمير.

وتمّول "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" الأنشطة التجارية في القطاعين العام والخاص بصيغة المراقبة على الخصوص. غير أنها تستخدم، حيث تمويل أخرى تختلف باختلاف طبيعة المعاملات والظروف. ومن هذه الصيغ التمويل المباشر، والتمويل التجاري المهيكل، وخط التمويل التجاري، والمراقبة المركبة، والضم الإسلامي، وفتح وتعزيز خطاب الاعتمادات. أما القطاعات المستهدفة أساساً بتمويل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، ف فهي الطاقة (النفط الخام، والمنتجات النفطية المكررة)، والزراعة (الأسمنت والقطن والفول السوداني والبن والقمح)، والخدمات المالية، والتصنيع، والمنسوجات.

البلدان الأعضاء الستة (6)

الأكثر استفادةً من خدمات "المؤسسة
الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان
الصادرات" منذ إنشائها هي:



الجدول 3.1 المؤشرات الأساسية (منذ الإنشاء حتى 31 ديسمبر 2018)

العام المؤمنة	المبلغ (بمليار دولار أمريكي)
ائتمان الصادرات	42.31
الاستثمارات	10.47
مطالبات التأمين المدفوعة	82.73

الجدول 4.1 ملخص نتائج عمليات "المؤسسة الإسلامية
لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال سنة 2018

المؤشرات (بمليار دولار الأمريكية)	السنة 2017	السنة 2018	نسبة التغيير
الاتفاقيات الجديدة	3,574	4,785	%34
اجمالى الأعمال المؤمنة	7,527	9,030	%20
مجموع المخاطر	4,605	4,668	%1
اجمالى أقساط التأمين المصدرة	40.49	71.74	%77
المطالبات المدفوعة	10.02	34.19	%241
المستردات	1.88	0.00	%100-

وارتفع تأمين "المؤسسة" للأعمال من 7.53 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 9.03 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20%. كذلك، زادت الاتفاقيات التأمينية المبدئية الجديدة من 3.6 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 4.8 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34%. أضف إلى ذلك أن إجمالي الأقساط المفوتة خلال سنة 2018 ارتفع من 40.49 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 71.74 مليون دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 77% (الجدول 4-1).

وبلغت اعتمادات التأمين - منذ إنشاء "المؤسسة" - 41.5 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة الأعمال المؤمنة 52.8 مليار دولار أمريكي. وبلغت نسبة المطالبات (مطالبات التأمين المدفوعة نسبة إلى أقساط التأمين المحكمة) - وهي المؤشر الرئيسي لأداء عمليات تأمين الائتمان - 47.7% سنة 2018، وبلغت نسبة التراكمية 27.6%， وهي نسبة تقل عن متوسط ما تحققه هذه الصناعة. وكانت البلدان الأعضاء، الستة (6) الأكثر استفادةً من خدمات "المؤسسة" منذ إنشائها هي المملكة العربية السعودية (%21.8) والإمارات العربية المتحدة (%13.7) وتركيا (%11.3) والبحرين (%7.9) ومصر (%6.7) وباكستان (%5.5).

الجدول 2.1 اعتمادات "المؤسسة الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة" لـ(2018هـ - 2018م)

السنة	المبلغ (بمليين الدولارات الأمريكية)
هـ1429	2,150.0
هـ1430	1,941.4
هـ1431	2,231.6
هـ1432	2,763.4
هـ1433	4,261.4
هـ1434	4,894.5
هـ1435	4,937.9
هـ1436	5,891.8
*2016	4,319.2
مـ2017	4,792.7
**2018	5,190.9
طافي الاعتمادات التراكمية	43,374.8

* 15 شهراً (من 14 أكتوبر 2015 إلى 31 ديسمبر 2016).

** بناءً على الاعتمادات الفعلية خلال الأشهر العشرة المنتهية في 2018/10/31 + الاعتمادات التقديرية خلال الشهرين المتبقيين.

4.3.1 تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر القطرية

"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" هي الكيان المكلف في "مجموعة البنك" بتوسيع نطاق المبادرات التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان الأعضاء، وذلك باستخدام أدوات تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر القطرية الموافقة للشريعة. وتحتها "وكالة موديز" بدرجة "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وبالتالي وساطة "المؤسسة" مشاركة الجهات الاستثمارية والتمويلية الدولية في العديد من مشاريع البنية التحتية التي لها بالغ التأثير في تنمية البلدان الأعضاء. ولا بد من الإشارة إلى أن تلك المشاريع ما كان لها على الأرجح أن تتحقق لو لا تدخل "المؤسسة" بسبب ارتفاع المخاطر السياسية والقطبية المدركة.

وطبقاً لهذا هدف "مجموعة البنك" المتمثل في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة قدرتها على دعم المشاريع الإنمائية الفرعية في البلدان الأعضاء، تحول "المؤسسة" أجزاء هامة من تعرضاًها لمخاطر التأمين إلى سوق إعادة التأمين العالمية وإلى الجهات الشريكية المتعددة الأطراف.

وقد قدمت "المؤسسة" منذ إنشائها، دعماً لتأمين الائتمان الصادرات بقيمة 42.31 مليار دولار أمريكي، ولتأمين الاستثمارات الأجنبية بقيمة 10.47 مليار دولار أمريكي (الجدول 1-3).

ظل "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"- على الرغم من محدودية الموارد المتاحة له- يمّول مشاريع تفيد الفقراء في بلاده الأعضاء بفضل التمويل المشترك.

وفي نهاية سنة 2018، بلغ إجمالي المساهمات في رأس المال "الصندوق" 2.7 مليار دولار أمريكي، شملت تعهدات من 49 بلداً عثرواً 1.7 مليار دولار أمريكي ومن "البنك الإسلامي للتنمية" 1.0 مليار دولار أمريكي. وقد دفع من تلك التعهدات مبلغ 2.58 مليار دولار أمريكي كاملاً (دفعت منه البلدان الأعضاء 1.58 مليون دولار أمريكي، و"البنك" 1.0 مليون دولار أمريكي). وفي سنة 2018، بلغ دخل "الصندوق" 88 مليون دولار أمريكي، كان معظمها عائدات على استثمار رأس المال المدفوع والأرباح المتحصلة.

وفي سنة 2011، اعتمد مجلس ملخص معايير الترجيح (الذي يأخذ في الحسبان الناتج المحلي الإجمالي، وال الصادرات، والاحتياطيات من العملة الصعبة) لتحديد مدى الالتفاف الاقتصادي للبلدان الأعضاء والمساهمة المحتملة التي يمكن أن تساهم بها في هذا "الصندوق". كما شجّع البلدان الأعضاء على وقف أو قاف مناسبة (قطعنة أرضية في منطقة راقية) على "الصندوق" يمكنه استغلالها من أجل تحقيق عائدات تعزّز مساهمات بلاده الأعضاء.

وقد ظل هذا "الصندوق"- على الرغم من محدودية الموارد المتاحة له- يمّول مشاريع تفيد الفقراء في بلاده الأعضاء بفضل التمويل المشترك. أنها اعتماداته التراكمية منذ إنشائه وحتى سنة 2018، بلغت 773 مليون دولار أمريكي، في إطار مجموع تراكمي قدره 5.15 مليار دولار أمريكي من المشاريع ذات التمويل المشترك. ويُحصّن نحو 80% من مشاريع "الصندوق" البلدان الأعضاء الأقل نمواً. ومن الناحية الإقليمية، حُدّدت 60% لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووجهباقي للبلدان أعضاء في مناطق أخرى. وبلغت المعرفات التراكمية 235 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2018.

واستحدث هذا "الصندوق"، أو تعاون مع مؤسسات إئمانية أخرى، في استخدام برامج جديدة مثل "برنامج التمكين الاقتصادي"، و"برنامج إيجاد فرص العمل للشباب"، و"التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه" (الإطار 1.1)، و"برنامج إنقاذ الأمهات".

كما ساهم "الصندوق" بمقدارها 100 مليون دولار أمريكي في برنامج جديد يدعى "صندوق العيش والمعيشة"، وهو آلية للتمويل المدعوم وضعها "البنك الإسلامي للتنمية" ومؤسسة بيل وميليندا غيتيس. ولن تكتفي مساهمة "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" في "صندوق العيش والمعيشة" بالمساعدة على مكافحة الفقر المدقع في البلدان الأعضاء الأقل نمواً فحسب، بل ستتحقق للبلدان الأعضاء موارد ميسّرة تقدر بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي أيضاً.

ويتطّلع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" إلى إنجاز عدة صناديق وقفية معتمدة، مثل "صندوق الإحسان لتنمية الأوقاف"، مع بعض البنك في شكل مبادرات متكررة لتعبئة الموارد. وفي إطار هذا البرنامج، لن تتجاوز مساهمات "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"

5.3.1 النهوض بالاقتصاد والمالية الإسلامية

أنسس "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" سنة 1981 لدعم مهمة "البنك الإسلامي للتنمية" المتمثلة في توفير التمويل الإنمائي طبقاً للشريعة الإسلامية. وتمثل مهمة "المعهد" في تحديد وتسريع ووضع الحلول الاقتصادية والمالية طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك للتمكن تطوير صناعة مالية إسلامية نشطة و شاملة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز منجزات "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" سنة 2018 ما يلي:

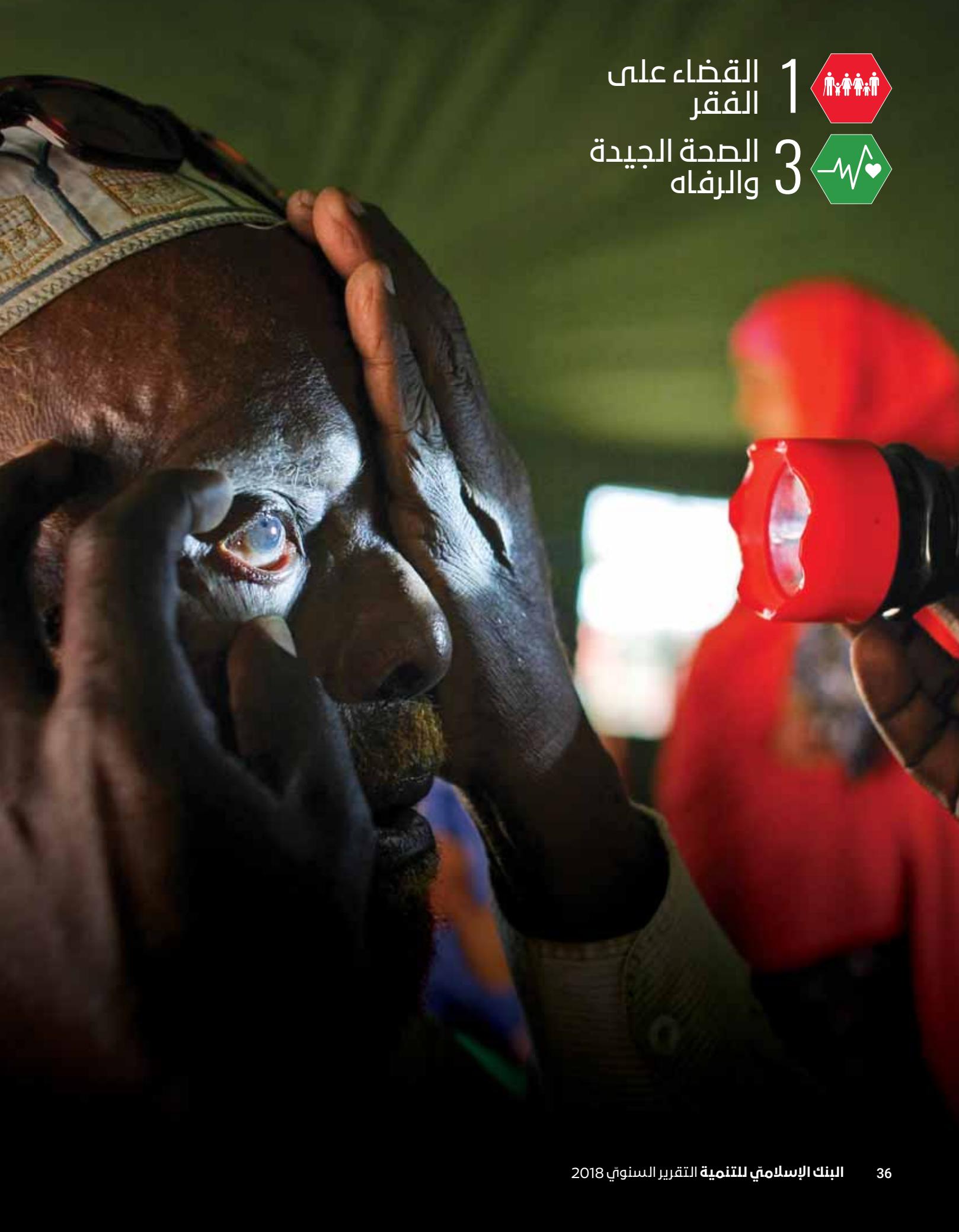
- إصدار "التقرير العالمي للمالية الإسلامية 2018".
- إصدار 33 منشوراً، تشمل كتاباً و مجلات و تقارير رائدة و تقارير مؤسسية ووثائق عمل ووثائق استراتيجية في مجال الاقتصاد والصيغة والمالية الإسلامية.
- تنظيم 21 دورة تدريبية وورشة في مختلف جوانب الاقتصاد والصيغة والمالية الإسلامية.
- إصدار 5 منتجات مالية إسلامية هي الاستجرار، وعملة السلم، وحكم الافتاء بالأصول الواقية، والعملة المشفرة الاجتماعية، وأنظمة تحفيز وتعزيز الانتاج.
- إكمال المرحلة الأولى (وحدة المعلومات المتعلقة بالصيغة الإسلامية) من مجموعة قواعد بيانات الصناعة المالية الإسلامية الجديدة.

أما "البنك الإسلامي للتنمية"، فقام بأنشطة متعددة لدعم تطوير "صناعة الخدمات المالية الإسلامية" الذي يكتسي أهمية استراتيجية ويشكل مكوناً أساسياً من مكونات مهمة "البنك". ولذلك ينفي "إطار الاستراتيجية العشرينية" على أن "تمؤّل قطاع المالية الإسلامية" هو أحد أهداف "البنك" الاستراتيجية الثلاثة.

6.3.1 زيادة الفرص المتاحة للفقراء

"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" صندوق خاص موجّه للحد من الفقر، أنشأ عملاً بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الاستثنائية التي عقدت في ديسمبر 2005 بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية). وكان المبلغ المتوفّع هو 10 مليارات دولار أمريكي تقدّمها البلدان الأعضاء في شكل مساهمات طوعية لتجسيد روح التضامن والأخوة الإسلامية. ولذلك يتوقع أن تأتي المساهمات الكبرى من البلدان الأعضاء ذات الدخل المرتفع بمقادير تفوق عن المساهمات الصغيرة التي يتحمل أن تأتي من البلدان الأعضاء الأقل نمواً. ويعمل هذا "الصندوق" طبقاً لمبدأ الوقف.





القضاء على
الفقر



المتحدة الجيدة
والرفاه



الإطار 1.1 استعادة البصر سبيلاً إلى الخروج من الفقر

بعد أن نجحت حملة لمكافحة الساد في النيجر سنة 2003، اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" مبادرة "التحالف من أجل مكافحة العمى الممكّن تقديره" ("التحالف") سنة 2008 من أجل توفير خدمات شاملة وميسورة ومستدامة للرعاية الطبية للعيون في ثمانيّة بلدان أعضاء في "البنك".

وقد مكّن الجيل الأول من هذا "التحالف" (2008-2015)، بالتعاون مع ثمانية جهات شريكة وبموازنة قدرها 10 مليارات دولار أمريكي، من ردّ البصر لأكثر من 49,400 مصاب، ومن تدريب 177 عاملاً محلياً في مجال طب العيون.

وانطلاقاً من نجاح الجيل الأول من هذا البرنامج، قرر "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" تقديم الجيل الثاني من "التحالف". وقد تعهد نحو 32 جهة شريكة مالية وفنية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز كثيراً الموازنة الأولية (30 مليون دولار أمريكي). ومن الأهداف الطموحة الأخرى أنه يتوقع أن يمكّن الجيل الثاني من إجراء 1.5 مليون عملية لإزالة الساد وتوفير 10 مليارات نظارة للأطفال.

وخلال النصف الثاني من سنة 2018، شرع "البنك" وشركاؤه في صياغة خطة عمل خماسية لكل بلد مستفيد على حدة، وفي إقامة أنشطة لتطوير القدرات، وفي تنظيم حملات لإزالة الساد في عدّة بلدان، ترمي إلى إجراء 10,000 عملية لإزالة الساد، وتدرب نحو 25 طبيب عيون، واستكمال صياغة خطط العمل المتعلقة بكل بلد على حدة.

تعهد نحو 32 جهة شريكة مالية وفنية بمبادرات

250 مليون دولار أمريكي
وهو ما يتجاوز كثيراً الموازنة الأولية

30 مليون دولار أمريكي

20% من رأس المال كل صندوق، أي أن مساهمة الجهات الخيرية ستكون 80% أو أكثر. وسيختص دخل المبلغ المستثمر كله لبرامج "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" الموجهة للتخفيف من وطأة الفقر. كما يرمي "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" إلى إنشاء صناديق استثمارية خاصة بمكافحة الفقر. وسيكون الهدف من هذه الصناديق هو حشد أموال خارجية تمكّن من توفير الخدمات الأساسية للفقراء، كالتعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأولية، والتمويل الأصغر، والزراعة والتنمية الريفية، والطاقة، والإغاثة الطارئة، وبناء القدرات المؤسسية.

7.3.1 التمويل الجماهيري في إطار الأوقاف

بموجب نموذج العمل الجديد، الذي يقوم على تسخير الشراكات العالمية لزيادة تمويل المشاريع في البلدان الأعضاء، استحدثت "مجمّع تطوير الشراكات" ووحدة خاصة، هي وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية"، وذلك في إطار الهيكل التنظيمي الجديد الذي أُعلن عنه في 1 يناير 2018. ويتمثل الهدف الرئيس منها في إيجاد آلية جديدة مكرسة لتعبئة الموارد (الصناديق الخاصة والصناديق الاستثمارية) وإشراك الجمهور (التمويل الجماهيري والاستعاة الصناديق الخارجية) وإشراك الجمهور وإدارة بالجهور. وخلال سنة 2018، حققت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" ما يلي:

حكوك الوقف النقدي

تعاون وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" على استخدام أداة مبتكرة لتعبئة الموارد تُعرف باسم "حكوك الوقف النقدي". وتطبق هذه الأداة مفهوم الوقف النقدي "المؤقت" وتحشد الأموال في شكل عائدات على حكوك تُستثمر في الاستثمارات الموافقة للشريعة. وترمي هذه المبادرة إلى تعبئة موارد المنفذ لفائدة برنامج "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالتخفيف من وطأة الفقر، وتبلغ العائدات المتوقّع حشدها في إطار إصدار "حكوك الوقف النقدي" مليار دولار أمريكي واحداً خلال 3 سنوات، يتراوح النطّر الأول منه بين 100 و200 مليون دولار أمريكي.

صندوق الإحسان لتنمية الأوقاف

كما استحدثت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" "حكوك الوقف النقدي"، استحدثت كذلك "صندوق الإحسان لتنمية الأوقاف"، وحصلت على موافقة مجلس "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" عليه. و"صندوق الإحسان لتنمية الأوقاف" صندوق "آدخار واستثمار اجتماعي" يختلف عن صندوق الاستثمار التقليدي؛ كما أنه يقيّد بمبادئ الوقف النقدي المؤقت. وسيقدّم "صندوق التضامن

الإطار 2.1 دعم الطاقة المتجددة - المحطة المستقلة لانتاج الطاقة في مشروع "عبور" (الأردن)

مكنت الشراكة بين القطاعين العام والخاص من تحقيق إنجاز هام تمثل في بلوغ مشروع "عبور" - وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص - مرحلة إغلاقه المالي في سبتمبر 2018. ويرمي هذا المشروع إلى إنتاج طاقة ريحية بقدرة 51.75 ميغاواط وفق نظام "التعريفة المدعومة" في الأردن. ويقوم على بناء وامتلاك وتشغيل محطة ريحية، ويتوقع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن توفر نحو 66% من احتياجات المشروع من التمويل على المدى الطويل في إطار هيكل تمويلها الإسلامي التقليدي المتمثل في الإجارة.

- وقعت مذكرة تفاهم بين "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"صندوق وقفية القدس"، خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في الجمهورية التونسية، لإنشاء صندوق إحسان لتمويل الأوقاف بقيمة 100 مليون دولار أمريكي من أجل دعم جهود التخفيف من وطأة الفقر في القدس، عاصمة فلسطين؛
- اتفق على قائمة شروط إرشادية مع مدير استثمارات - مقعده البحرين - لإنشاء صندوق إحسان لتمويل الأوقاف بحجم 250 مليون دولار أمريكي؛
- يرتكب توقيع مذكرة تفاهم مع "مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية" (اليمن) لإنشاء صندوق ثالث من صناديق الإحسان لتمويل الأوقاف بقيمة 100 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة، وذلك من أجل تمويل مشاريع مكافحة الفقر في اليمن. كما تجري وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية"، بالتنسيق مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، مفاوضات مع "مصرف أبو ظبي الإسلامي" و"بنك أبوظبي الأول" و"هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والديانات" و"بنك أكتيف" و"بنك رئيس الخيمة الوطنية" في الوقت الحالي لاستحداث صندوق آخر من صناديق الإحسان لتمويل الأوقاف. كما تزمع التعامل مع خمس مؤسسات مالية أخرى سنة 2019.

وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" ودور المؤاءمة

بسبب تعدد الصناديق الخارجية الموكلة إلى "البنك الإسلامي للتنمية"، تعمل وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" على وضع إطار إدارة الصناديق الخاصة والصناديق الاستثنائية يحدد السياسات والإجراءات التي تتسمق مع مهامه "البنك الإسلامي للتنمية" المتمثلة في الإشراف على وظائف وأنشطة هذه الصناديق، والهدف من ذلك هو جعل وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" الجهة الوحيدة المسئولة عن سلامة الإدارة التشغيلية والمالية لجميع الصناديق الخاصة، ومنها الصناديق الخارجية الموكلة إلى "البنك الإسلامي للتنمية".

كما أكّلت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" بتنسيق "مبادرة تقويم صندوق الوقف". وكان ذلك وليد الحاجة إلى وضع خطط وسياسات تضمن الاستدامة المالية لـ "صندوق الوقف".



يندرج مشروع "عبور" في عداد ما تبذله حكومة الأردن من جهود لزيادة إمدادات الطاقة المتجددة بنسبة 10%

2020 %10 قبل سنة

ستولّد هذه المحطة طاقة مستفادة تقدّر بنحو
1,322,000 ميغاواط ساعي
 في السنة



الإطار 3.1 مشروع بطة بهو لـ توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز-بنغلاديش

شارك القطاعين العام والخاص مع "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" و"شركة تطوير البنية التحتية المحدودة" في تمويل مشروع إنشاء محطة غازية مستقلة لإنتاج الطاقة بقدرة 220 ميغاواط في بنغلاديش. وستولّد هذه المحطة طاقة مستفادة تقدّر بنحو 1,322,000 ميغاواط ساعي في السنة وعامل حمل نسبية %80. وهذا أول تمويل مشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" و"شركة تطوير البنية التحتية المحدودة" لمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، يقدّم فيه "البنك الإسلامي للتنمية" إجازة قدرها 60 مليون دولار أمريكي تُسدد خلال 18 سنة.

ويُنسق هذا المشروع مع درص "البنك الإسلامي للتنمية" على دعم تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وتشكل الطاقة أهّم ركائز "الخطة الخمسية السابعة" (2016-2021) لحكومة بنغلاديش، لأن ثلث هذا البلد غير موصول بالكهرباء. وسيمكّن هذا المشروع من توفير شتى تقنيات جديدة وفعالة ومستدامة وقدرة على الصمود يكون لها تأثيراً مائياً قوياً في إطار مبادرة حكومة بنغلاديش الرامية إلى زيادة القدرة على إنتاج الكهرباء بمقدار 17,984 ميغاواط قبل سنة 2021. وستتوفر لبنغلاديش طاقة أرخص مما توفره محطات إنتاج الطاقة التقليدية التي تستخدم زيت الديزل الخفيف أو الديزل العالي السرعة. وسيؤدي تحسين تنافسية البلد دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية والارتفاع بأحوال الناس، ولاسيما في تعليم الكهرباء بأسعار معقولة وعادلة. كما سيعمل المشروع على النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد.

8.3.1 استغلال إمكانات الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تقوم استراتيجية "البنك" المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص على إشراك القطاع الخاص في دعم تطوير البنية التحتية في البلدان الأعضاء. ويشكّل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية تمكّن من اجتذاب موارد السوق لتمويل الاستثمار في البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والمالية، ولحفز التنمية الشاملة والمستدامة (الإطار 2.1).

وتشمل المحفظة الحالية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص على اعتمادات تمويل مباشر تبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي في 15 بلداً عضواً في "البنك"، وتغطي 44 عملية تمويل تستهدف قطاعات كالنقل (المطارات، والطرق الخاضعة للرسوم)، والطاقة (الكهرباء والبتروكيماويات ومعامل المياه). كما تشمل هذه المحفظة على خطوط تمويل بمبلغ 326 مليون دولار أمريكي مقدّمت من مؤسسات مالية من أجل دعم الصيرفة الإسلامية في البلدان الأعضاء يأخذ عشرة (11) عملية. أمّا التوزيع الإقليمي لمحفظة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فهو كما يلي: شمال أفريقيا (19%), وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (5%), وجنوب شرق آسيا (20%)، والشرق الأوسط (56%).

وفي سنة 2018، صبّ "البنك الإسلامي للتنمية" اهتمامه، عن طريق عملياته المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، على الخدمات الاستشارية الفنية من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تطوير قدراتها و توفير بيئة مواتية لإشراك القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، عهدت "وزارة الصحة" في المملكة العربية السعودية إلى "البنك" بمهمة مساعدة برنامج مشاركة القطاع الخاص على تمهيمه، منشروع خدمات المختبرات في منطقتي الرياض وجدة، وعلى تقديم عطاء لنيله. وتدخل هذه المبادرة، التي هي أول مبادرة من نوعها، في إطار إصلاح واسع النطاق يرمي إلى تحقيق تحول في قطاع الصحة وفقاً "رؤية المملكة العربية السعودية 2030". وتعتمد هذه المهمة الاستشارية على ما يتمتع به "البنك" من سمعة راسخة في مجال تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي؛ كما ستمهد السبيل لمهام استشارية أخرى ذات صلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص تقدّم فيها المساعدة للبلدان الأعضاء في المجال الاجتماعي.

أهم تدخلات ”البنك“ الإنمائية 2



الفصل 2

أهم تدخلات "البنك" الإنمائية

مقدمة

يتناول هذا الفصل أنشطة "البنك" ودتها وسيعرض ويُيزّ أهم ما قدّمه "البنك" من تمويلات وما حققه من إنجازات خلال السنة قيد النظر في مجالات ومحاور وقطاعات ذات أولوية ومناطق أساسية.

أنشأ "البنك الإسلامي للتنمية" صندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في يوليو 2017 برأسمال أولي قدره

500 مليون دولار أمريكي

ويدعم هذا "الصندوق" أربع فئات هي:

- 1 الأفكار الجديدة مع إثبات صحتها
- 2 توسيع نطاق المشاريع الابتكارية
- 3 تسويق التكنولوجيا
- 4 بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

الفصل 2 بيان جاز

1.2 العلوم والتكنولوجيا والابتكار

اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" عدة مبادرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار سنة 2018، وذلك إيماناً منه بقوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في حفظ النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية المستدامة. وتمثل هذه المبادرات فيما يلي:

"صندوق التحول"

أنشأ "البنك الإسلامي للتنمية" صندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في يونيو 2017 برأسمال أولي قدره 500 مليون دولار أمريكي. وهو صندوق يرمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على إيجاد طول عملية لمشاكلها الإنمائية الأساسية عن طريق قوة الابتكار، وتيسير تسويق التكنولوجيا، والنهوض بالأنشطة المشتركة بين البلدان الأعضاء، وتعزيز المؤسسات البحثية، وتطوير ريادة الأعمال.

ويدعم هذا "الصندوق" أربع فئات هي: (1) الأفكار الجديدة مع إثبات صحتها؛ (2) توسيع نطاق المشاريع الابتكارية؛ (3) تسويق التكنولوجيا؛ (4) بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وقد قدم ما مجموعه 1,586 مقترضاً، فأذاعت لعملية اختيار هارمة وشاملة تضمنت فحصاً أجريه مراجعون من ذوي الاختصاص في "أهداف التنمية المستدامة" في خoo عدد من المعايير، منها تقييم التأثير والاستدامة. وبعد عملية تقييم وافية، أجاز المجلس الاستشاري العلمي التوصيات وأقرها مجلس أمناء "صندوق التحول". ومن ثم، أعلن عن فوز 32 مقترضاً مقدماً من 18 بلداً.

وتتألف المقتربات الفائزة من 13 استثماراً في أسهم رأس المال (رأسمال الشركات الناشئة والمبادرات الصغيرة) و19 منحة (أفكار جديدة أثبتت صحتها، وبناء قدرات مؤسسية في العلوم والتكنولوجيا والابتكار). وتنقسم المقتربات الاثنين والثلاثين (32) الفائزة إلى 24 مقترضاً من البلدان الأعضاء و8 مقتربات من البلدان غير الأعضاء.

وقدمت مؤسسات تديريها نساء وعمالات %41 من تلك المقتربات. وكانت 6 مقتربات تتعلق بالهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة"، أي القضاء على الجوع (توفير الأمن الغذائي)؛ و9 مقتربات تتعلق بالهدف 3، أي الصحة الجيدة والرفاهية؛ ومقتربان يتعلقان بالهدف 4، أي التعليم الجيد؛ و3 مقتربات تتعلق بالهدف 6، أي المياه النظيفة والصرف الصحي؛ ومقتربان يتعلقان بالهدف 7، أي الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، و10 مقتربات تتعلق بالهدف 9، أي الصناعة والابتكار والبني التحتية.

في سنة 2018، أطلق "البنك"- عن طريق "صندوق التحالف الإسلامي للتنمية" وبالتعاون مع "التعليم فوق الجميع"- برنامج **الأطفال غير الملتحقين بالمدارس** بتمويل قدره

100
مليون دولار أمريكي

ويرمي هذا البرنامج إلى تسجيل

يشمل تدريب

244,800
مدرس وإنشاء
8,800
مدرسة

2.4
مليون

طفل مهمش
وتوفر لهم جيد

أعلن رئيس "مجموعة البنك" عن مبادرة
"إنها تستطيع"

[“SheCAN”]

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2018، وهي مبادرة مؤسسية، مدتها خمس سنوات، تدعى إلى تمكين المرأة والفتيات في "مجموعة البنك" وفي البلدان الأعضاء.

في سنة 2018، وسع "البنك" نطاق محفظة

مشاريع "تبادل المعرف والخبرات". فاعتمد

6

مشروع جديد قائمة بذاتها بمبلغ إجمالي قدره

1.6
مليون دولار أمريكي



الأنشطة الأخرى

فيما يلي أنشطة أخرى تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار:

التمويل الجماهيري

أجريت زيارات تعريفية إلى المراكز الإقليمية لتعريف الأطراف المعنية المحتملة بالتمويل الجماهيري. وقد أعدت خطة للعمل وخطط للتسويق وهيكل لمنصة التمويل الجماهيري، وهي الان قيد النظر.

ريادة الأعمال البحريّة

هو حندوق خاص يتذبذب شكل آلية لتمويل الاستثمار في "الاقتصاد الأزرق". وفي هذا السياق، يجرى تحليل ميداني لجوانب السوق في السنغال من أجل تقييم نماذج العمل، ومن ثم تحديد صيغ التمويل المناسبة (الالصكوك والإجارة والسلام).

الشراكة مع "مبادرة ويذكر للسلام والتنمية"

هناك عملية مستمرة ترمي إلى إقامة شراكات مع مبادرة "ويذكر للسلام والتنمية" من أجل تعزيز السلام والشمول الاجتماعي والمصالحة والأهلية للعمل في المناطق المتضررة من التزاعات والعنف في أوغندا. ويتمثل هدف هذا البرنامج في تحويل 168 شاباً إلى شركاء وقادة في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في المقاطعات الأكثر هشاشة في كaramoja، إحدى مناطق شمال أوغندا، وذلك بتنفيذ برنامج "مبادرة ويذكر للسلام والتنمية" الرائد، الذي يحمل اسم "شبكة صناع السلام الشباب".

وسينفرد إطار الشراكة مع "مبادرة ويذكر للسلام والتنمية" عن طريق تقديم منحة مساعدة فنية لتحقيق النتائج التالية: (1) تشكيل فريق من الوسطاء ورواد الأعمال الشباب يعمل على حل التزاعات وإنشاء 14 مشروعًا اجتماعيًّا. وسيتألف هذا الفريق من 28 قائدًا شابًا و140 منظمة شبابية محلية؛ (2) إنشاء مركز تعلم مطّلي، يستفيد منه أكثر من 7,000 شخص، ومنهم الشباب والمستحقون؛ (3) احتضان 18 منشأة صناعية ومتعددة الأغراض عن طريق منصة خاصة بريادة الأعمال؛ (4) احتضان 5 منشآت صناعية ومتعددة الأغراض عن طريق منصة خاصة بريادة الأعمال النسوية.

منصة إشراك

هي منصة إلكترونية لتشجيع المبتكرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير أولئك من الأطراف المعنية في جميع أنحاء العالم على تبادل الأفكار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي يمكن تحويلها إلى مشاريع قابلة للتمويل من أجل سد الاحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء. وقد أطلقت "منصة إشراك" في 20 فبراير 2018، وأعلن عنها على الصعيد العالمي في فعاليات، منها "المتدن الاقتصادي العالمي" في دافوس و"متدن أستانة الاقتصادي الإسلامي" في قازاقستان. وكان التجاوب ممتازاً بحيث قام أكثر من 4,000 مشترك ومئات الشركات بالتسجيل في المنصة.

تقدير برنامج المنهج الدراسية

بعد عقود من النجاح، نُقد "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنهج الدراسية" حتى يجسّد التوجه الاستراتيجي الجديد المتمثل في إدراك احتياجات التنمية العالمية المعاصرة، ولا سيما على وفق "أهداف التنمية المستدامة". وفي هذا الصدد، نُقد هذا البرنامج ليشمل ما يلي:

- **مجالات الدراسة:** تغطي مجالات الدراسة نطاقات أوسع تتعلق بالتنمية المستدامة في العلوم والتكنولوجيا والدورس غير العلمية؛
 - **معايير الأهلية:** صيغت معايير الأهلية ونشرت بمساعدة شركاء في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، عن طريق الإعلانات والاتصالات المباشرة، وعلى الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية.
 - **أطر الشراكة:** استناداً إلى تقييم، تصنف الجامعات في العالم، اختار "البنك" بعض الجامعات وجهات رئيسة لمستفيداته من منحة الدراسية. ولذلك وقع معها مذكرات تفاهم، كما وقع مذكرات تفاهم مع منظمات غير حكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلاة بشأن تنفيذ برنامج المنهج الدراسية المنْقَر.
- كما تضمن برنامج المنهج الدراسية مبادرات أخرى، كإنشاء نافذة موحدة للتمويل؛ ووضع برنامج للإرشاد، وبرامجه لإسداء المشورة؛ واستحداث جوائز لقدماء الخريجين، وجوائز للتميز في الخدمات المجتمعية.

جائزـة العـلـوم والـتكـنـوـلـوجـيا والـابـتـكـار جـائزـة جـديـدة. وـهـي عـبـارـة عـن مـكـافـأـة نـقـدـية قـدرـها

400,000
دولـارـأمـريـكيـ

جائزـة العـلـوم والـتكـنـوـلـوجـيا والـابـتـكـار

أعلن عن الإطار الجديد لجائزـة العـلـوم والـتكـنـوـلـوجـيا والـابـتـكـار وـعـرـض على أعضـاءـالمـجـلـسـخـلـالـاـجـتمـاعـالـسـنـوـيـالـثـالـثـوـالـأـرـبـعـينـ(43)ـلـلـبـنـكـالـإـسـلـامـيـلـلـلـتـنـمـيـةـذـيـعـقـدـفـيـالـجـمـهـورـيـةـالتـونـسـيـةـ.ـوـهـذـهـجـائزـةـالـجـديـدةـعـبـارـةـعـنـمـكـافـأـةـنـقـدـيةـقـدرـهاـ400,000ـدوـلـارـأـمـريـكيـ،ـثـمـنـتقـدـيرـأـلـعـلـمـاءـالـمـسـلـمـينـفـيـالـبـلـادـالـأـعـضـاءـوـالـبـلـادـأـحـدـثـتـأـثـيـرـأـكـيـرـاـكـيـرـاـفـيـالـمـجـتمـعـ.

منـحةـالـتـموـيلـالـجـماـهـيرـيـ

أطلق "البنـكـ"ـمنـحةـالـابـتـكـارـفـيـديـسـمـبـرـ2018ـ،ـوـذـكـإـدـرـاكــمـنـهـأنـالـتـموـيلـالـجـماـهـيرـيـطـرـيـقـةـتـزـدـادـشـيـوعـاـوـتـقـدـمـاـلـحـشـدـالـأـمـوالـلـفـائـدـالـمـشـارـيـعـوـالـمـنـشـآـتـ.ـوـهـيـمـنـحةـلـلـتـموـيلـالـجـماـهـيرـيـتـرـمـيـإـلـىـتـيـسـيرـتـموـيلـالـمـشـارـيـعـالـتـيـتـخـارـهـاـ"ـإـدـارـةـالـعـلـومـوـالـتـكـنـوـلـوجـياـوـالـابـتـكـارـ".ـوـسـتـسـتـهـدـفـهـذـهـمـنـحةـالـجـهـاتـالـمـانـحةـفـيـجـمـيعـأـنـاءـالـعـالـمـمـنـأـجـلـتـعـظـيمـالـاسـتـثـمـارـفـيـالـمـشـارـيـعـ.ـوـسـتـوـجـهـالـتـبرـعـاتـالـتـيـتـحـشـدـهـاـإـلـىـأـصـاحـبـالـمـشـرـعـوـدـونـأـنـيـفـرـضـعـلـيـهـاـ"ـالـبـنـكـ"ـأـيـرـسـومـ.ـوـتـرـاـوـلـمـنـحةـأـشـطـهـاـفـيـ9ـبـلـادـأـعـضـاءـ.ـوـيـرـمـعـتـوـسـيـعـنـطـاقـهـاـسـنـةـ2019ـ.

جـائزـةـالـبـنـكـالـإـسـلـامـيـلـلـتـمـكـينـالـمـرـأـةـوـالـفـتـاةـ فـيـمـجـالـالـتـعـلـيمـ

فيـسـنـةـ2018ـ،ـغـيرـالـبـنـكـالـإـسـلـامـيـلـلـلـتـنـمـيـةـ"ـجـائزـةـالـبـنـكـالـإـسـلـامـيـلـلـلـتـنـمـيـةـلـمـسـاـهـمـةـالـمـرـأـةـفـيـالـتـنـمـيـةـ"ـإـلـىـ"ـجـائزـةـالـبـنـكـالـإـسـلـامـيـلـلـلـتـنـمـيـةـلـمـكـينـالـمـرـأـةـوـالـفـتـاةـفـيـمـجـالـالـتـعـلـيمـ"ـ،ـوـذـكـحـرـصـمـنـهـعـلـىـتـوـسـيـعـنـطـاقـهـذـهـجـائزـةـوـعـلـىـمـوـاءـمـتـهـاـمـعـمـاـيـيـذـلـهـ"ـالـبـنـكـ"ـمـنـجـهـودـفـيـالـمـسـتـقـبـلـلـمـكـينـالـمـرـأـةـ.

وـسـتـمـنـهـهـذـهـجـائزـةـتـقـدـيرـاـوـتـشـجـيـعـاـوـإـلـهـامـاـوـمـكـافـأـةـوـمـتـابـعـةـلـأـولـئـكـالـذـيـنـلـاـيـدـخـرـونـوـسـعـاـفـيـتـمـكـينـالـمـرـأـةـ،ـبـخـضـالـنـظـرـعـنـجـنسـهـمـأـوـجـنسـيـتـهـمـأـوـدـيـنـهـمـ.

الـشـرـاكـاتـ

"ـالـأـكـادـيـمـيـةـالـعـالـمـيـةـلـلـعـلـومـ"

وـافـقـ"ـالـبـنـكـ"ـعـلـىـبـرـنـاجـمـشـترـكـمـعـ"ـالـأـكـادـيـمـيـةـالـعـالـمـيـةـلـلـعـلـومـ"ـفـيـإـيطـالـياـمـنـجـلـىـأـجـلـتـوـفـيرـالـحـدـالـأـدـنـىـفـيـمـجـالـتـعـلـيمـوـالـتـكـنـوـلـوجـياـوـالـابـتـكـارـلـلـتـغـلـبـعـلـىـمـعـوـقـاتـالـتـنـمـيـةـالـمـسـتـدـاـةـفـيـالـبـلـادـاـنـالـأـعـضـاءـ.ـوـتـجـرـيـالـاسـتـعـدـاـتـعـلـىـقـدـمـوـسـاقـلـلـإـلـعـلـمـعـنـهـذـهـبـرـنـاجـمـفـارـسـ2019ـ.

"ـجـامـعـةـالـحـفـاةـالـدـولـيـةـ"

يـتـعـاـونـ"ـالـبـنـكـالـإـسـلـامـيـلـلـلـتـنـمـيـةـ"ـمـعـ"ـجـامـعـةـالـحـفـاةـالـدـولـيـةـ"ـفـيـ1.5ـمـلـيـونـدوـلـارـأـمـريـكيـ.ـوـالـهـدـفـمـنـذـلـكـهـوـتـحـسـيـنـحـيـاةـإـنـتـاجـيـةـفـقـرـاءـالـمـنـاطـقـالـرـيفـيـةـالـذـيـنـيـعـيـشـونـفـيـقـرـىـنـاـئـيـةـمـنـقـطـةـعـنـالـشـبـكـاتـالـكـهـرـبـاـيـةـفـيـ9ـبـلـادـمـخـتـارـةـمـنـبـيـنـالـبـلـادـالـأـعـضـاءـفـيـ"ـالـبـنـكـ"ـ(ـوـهـيـأـفـغـانـسـتـانـوـالـكـامـبـيـونـوـمـالـيـوـالـسـنـغـالـوـالـصـومـالـ)ـوـسـوـرـيـاـوـالـأـرـدـنـوـبـوـرـكـيـنـافـاسـوـوـإـنـدـونـيـسـيـاـ).ـوـسـتـسـاعـدـتـلـكـالـمـنـحةـعـلـىـتـزوـيدـسـكـانـهـاـيـاضـاءـمـنـزـلـيـةـنـظـيـفـةـمـنـفـذـةـالـتـكـلـفـةـمـسـتـدـدـةـمـنـالـطـاـقةـالـشـمـسـيـةـبـاـسـتـخـدـمـ طـرـيـقـرـاسـخـةـفـيـالـتـنـمـيـةـالـمـلـحـيـةـالـذـاـتـيـةـ،ـتـعـرـفـبـاـسـمـطـرـيـقـ"ـالـحـفـاةـ"ـأـوـ"ـالـمـعـارـفـالـتـقـليـدـيـةـ".ـ

من أهم الاحتياجات الاجتماعية التعليم والصحة، وهما مكونان حاسمان من مكونات التنمية البشرية وعاملان ضروريان للتنمية المستدامة.

وترمي هذه السياسة إلى الاستفادة مما حققه "البنك" من نجاح في أنشطته المتعلقة بقطاع النقل خلال العقد الماضي. كما ستمكن من المشروع في تنفيذ أنشطة تجسيد الركائز الخمس التي تنص عليها هذه السياسة، وهي: الحصول على النقل الميسور التكلفة، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، ونظم النقل الفعالة، والترابط الإقليمي، والنقل غير المضر بالبيئة؛ والتي تدعمها أربعة عوامل رئيسية هي: تنمية القطاع الخاص، وإقامة الشراكات، والتمويل المبتكر، والتكامل الإقليمي.

3.2 تعزيز البنى التحتية الاجتماعية

من أهم الاحتياجات الاجتماعية التعليم والصحة، وهما مكونان حاسمان من مكونات التنمية البشرية وعاملان ضروريان للتنمية المستدامة. ويعود التعليم والصحة والتنمية الحضرية وتوفير المياه بمنافع كبيرة سواءً على الفرد أو على المجتمع، ويؤديان دوراً هاماً في تعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وفي حون كرامة الإنسان. ويدرك "البنك الإسلامي للتنمية" أهمية التنمية البشرية في تحول اقتصاد البلدان الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك يعتبر هذين القطاعين الاجتماعيين الضروريين (التعليم والصحة) مكونين هامين في أنشطة تمويله الإنمائي.

سياسة التعليم

وضعت سياسة قطاع التعليم الجديدة لمواصلة استراتيجية "البرنامج الخماسي للرئيس" مع تفاهم المراكز الإقليمية بشأن النظم التعليمية في البلدان الأعضاء، وذلك لتمكين "البنك" من وضع استراتيجيات مناسبة تعزز جودة التعليم وفرص الالتحاق به في البلدان الأعضاء، وقد أقر شعار "التعلم من أجل التنمية البشرية" لتوجيه الاهتمام إلى نتائج التعلم، التي تعزز التنمية البشرية. وبموازاة "البرنامج الخماسي للرئيس"، تنص هذه السياسة على تدابير مالية مرنة و شاملة، منها الأدوات المبتكرة للتمويل الإسلامي؛ والتمويل المختلط؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والتمويل الجماهيري. ولابد من تغطية ثلاثة ركائز أساسية هي: تعزيز توفير التعليم الأساسي؛ وتوفير التعليم ما بعد الأساسي؛ وخدمات التوعية والمشورة.

"مؤسسة التنمية الدولية لطب الأسرة في فلسطين"

قامت "مؤسسة التنمية الدولية لطب الأسرة في فلسطين" بتضمين تنفيذ جولة دراسية تدريبية وإشرافية تستغرق 5 أيام (18-22 يونيو 2018) في لندن لقيادة مختصين ومدرسين مستقبليين فلسطينيين في مجال طب الأسرة. وتتألف المشاركون من 9 معلمين فلسطينيين مختصين بطب الأسرة، 4 منهم من "جامعة النجاح الوطنية" و5 من وزارة الصحة. وكان الهدف من ذلك هو من هؤلاء المندوبيين قدرًا كافيًا من الوقت لملاحظة وفهم كيفية عمل نظام التدريب في مجال طب الأسرة بالمملكة المتحدة، وذلك تحضيرًا لمزيد من التطوير وتقديم التدريب الجيد في تخصص طب الأسرة في فلسطين.

2.2 تمويل البنى التحتية الاقتصادية

سياسة قطاع الطاقة

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تحديث لسياسة قطاع الطاقة في ديسمبر 2018. وتحمل هذه السياسة المحدثة عنوان "الطاقة المستدامة من أجل التمكين والازدهار". وهي تحدد التوجه العام الرامي إلى توجيه عمليات "البنك" المستقبلية في مجال الطاقة بالبلدان الأعضاء، وهو ما ينسق مع "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية"، ومع "الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" (2016-2025)، ومع خطته الإصلاحية استناداً إلى "البرنامج الخماسي للرئيس" (2018-2022).

وترمي هذه السياسة إلى الاستفادة مما حققه "البنك" من نجاح في أنشطته المتعلقة بقطاع الطاقة خلال العقد الماضي. كما ستمكن من المشروع في تنفيذ أنشطة تجسيد الركائز الأربع التي تنص عليها هذه السياسة، وهي: الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجدد، والمعرفة؛ والتي تدعمها أربعة عوامل رئيسية هي: تنمية القطاع الخاص، وإقامة الشراكات، والتمويل المبتكر، والتكامل الإقليمي.

سياسة قطاع النقل

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على سياسة قطاع النقل التي تحمل عنوان "النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار". وهي تحدد التوجه العام الرامي إلى توجيه عمليات "البنك" المستقبلية في مجال النقل بالبلدان الأعضاء على وفق "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية"، و"الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" (2016-2025)، وخطته الإصلاحية استناداً إلى "البرنامج الخماسي للرئيس" (2018-2022).

5 التعليم الجيد





الشراكة العالمية من أجل التعليم

جدد "البنك"، في مؤتمر تمويل "الشراكة العالمية من أجل التعليم" الذي عقد سنة 2018 بدار السلام، عاصمة السنغال، التزامه بمساعدة البلدان الأعضاء على الحصول على مخصصاتها من "صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم"، وذلك تحقيقاً للأهداف المتمثلة في تعزيز تمويل لفائدة التعليم أكثر كمًا وأفضل نوعاً وإقامة شراكة أقوى. ويمكن لأي من البلدان الأعضاء أن يحصل على مخصصه من هذا "الصندوق" بتعينه ما لا يقل عن 3 دولارات أمريكية من التمويل الخارجي الجديد مقابل كل دولار أمريكي واحد (1) من هذا "الصندوق". وقد اختير "البنك الإسلامي للتنمية" وكيلًا للمنفذ من أجل حشد 10 مليارات دولار أمريكي من "صندوق المخاطر" في طاجيكستان في إطار تمويل مختلط سيساهم فيه "البنك" بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي.

الآلية الدولية لتمويل التعليم

استهل "البنك" تعاونه مع "اللجنة الدولية المعنية بتمويل التعليم العالمي" بوضع "الآلية الدولية لتمويل التعليم". ومن شأن هذه الآلية المبتكرة المقترنة بتمويل التعليم أن تعين تمويلات جديدة هائلة للتعليم في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وسيتعاونون في إطار تمويل مختلط سيساهم فيه "البنك" بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي مع تلك اللجنة على تنفيذ هذه الآلية.

الشراكة مع المؤسسات التعليمية

أقام "البنك" شراكات مع عدة مؤسسات تعليمية سعودية خلال هذه السنة. وقد وافق على منحة لمساعدة "جامعة الأمير مقرن" على تهيئه عدد كافٍ من المهنيين والباحثين المهرة في مجال الإلكترونيات. ووافق "البنك" - في إطار التعاون القائم مع "جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن" - على منحة لمساعدة فنية لدعم هذه الجامعة في تعزيز قدراتها الفنية والمؤسسية في تدريس العربية لغة أجنبية للطلاب.

برنامج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس

طبقاً لمبدأ إقامة الأساس اللازم للتنمية البشرية - المنصوص عليه في "سياسة التعليم" -، ستسهدف هذه الركيزة إلى عدد الملتحقين بالمدارس والأطفال اللاجئين. وعلى الرغم مما تحقق خلال عقود من الزمن من تقدم هام في الحصول على التعليم، فإن تقديرات اليونيسيف تشير إلى أنه لا يزال نحو 262 مليون طفل وشاب خارج المدارس سنة 2017. وفي مواجهة هذا الواقع، أطلق "البنك" - عن طريق "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" وبالتعاون مع "التعليم فوق الجميع" - "برنامج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس" بتمويل قدره 100 مليون دولار أمريكي سنة 2018. ويستهدف هذا البرنامج، الذي يدوم خمس سنوات، البلدان الأعضاء التي يمكن إتاحة التعليم فيها لعدد كبير من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس عن طريق مجموعة من التدخلات الملائمة للتقليل أنواع العقبات التي يواجهها هؤلاء الأطفال المحرمون. وضمّن هذا البرنامج، المستوحى من "البرنامج الخماسي للرئيس" لتعزيز قدرات وخبرات المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في الاتصال بالمجتمعات التي تعاني من حالات النزاع، وفي تقديم الخدمات لها. ويرمي هذا البرنامج إلى تسجيل 2.4 مليون طفل مهتمّ و توفير تعليم جيد لهم. وسيشمل تدريب 244,800 مدرب وإنشاء 8,800 مدرسة.

توفير التعليم ما بعد الأساسي

في سنة 2018، وقع "البنك" اتفاقية مع كوت ديفوار بمبلغ إجمالي قدره 121 مليون دولار أمريكي (101,88) مليون يورو لدعم تطوير جامعة "بوندوكو" ، وذلك طبقاً لمبدأ تعزيز التنمية البشرية، المنصوص عليه في "سياسة التعليم" ، وطبقاً للمحاور الاستراتيجية المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس" ، ولاسيما محور "الكفاءة" ، وسعياً لبناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال التكنولوجيا. وسيشمل هذا المشروع، الذي يتوقع أن يمكن من إضافة 3,000 مقعد في التعليم العالي، وإنشاء 4 كليات، وتوفير تدريب متخصص لثلاثين (30) أستاذًا جامعيًا، ورفع مستوى 100 موظف إداري، وتجهيز الوزارة بنظام تتبع آلي لإحصاء وتسجيل جميع الطلاب. وترمي هذه الركيزة إلى مساعدة البلدان الأعضاء على إنشاء مراكز التميز وتعزيز قدرات التعليم، العالي، ولاسيما في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالنظر إلى دور جهات شريكة إنسانية أخرى في قطاع التعليم، فإن مبدأ تشجيع إقامة الشراكات ذات القيمة المضافة - المنصوص عليه في "سياسة التعليم" - يركز على علاقات التعاون التي تمكّن من إيجاد حلول مبتكرة لاحتياجات البلدان الأعضاء في قطاع التعليم.

يعكّف "البنك" على إعداد سياسة جديدة لقطاع الصحة، توجه تدخلاته في دعم تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة في البلدان الأعضاء.

كما أقام "البنك" علاقات التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ومنها:

"البنك الدولي" بشأن الأنشطة المشتركة، ولاسيما المشاريع الصحية في حالات الطوارئ في الأردن ولبنان، والبرنامج المختتم لمكافحة التهاب الكبد الوبائي "ج" في مصر. ومن أجل تعزيز التعاون، شارك "البنك الإسلامي للتنمية" في المنتدى الثالث بشأن إصلاح تمويل التخطية الصحية الشاملة الذي عُقد فيما بين 18 و20 أبريل 2018. وقد أتى هذا المنتدى فرصة لتقديم حالة "أهداف التنمية المستدامة" والرعاية الصحية الشاملة، ولاسيما في سياق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تجارب مختلف البلدان.

"منظمة الصحة العالمية" من أجل وضع "آلية التأهب والتصدي لحالات الطوارئ" لفائدة قطاع الخدمات الصحية في البلدان الأعضاء. وبناء على ذلك، يجري بحث المشاريع المقترنة التالية من أجل تعاون محتمل:

- تنفيذ مهام "مركز عمليات الطوارئ" و"نظام إدارة الحوادث" في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال؛
- اعتماد وتعزيز "تطبيق رصد النواقل" ("تطبيق الخرائط الجغرافية المكانية لرصد نوائل الأمراض ومكافحة البعوض الزاعج"). وهذا التطبيق منصة فورية جَوَّالة للإنذار المبكر في البلدان المتضررة من الأزمة تُستخدم لوضع خرائط مخاطر نوائل الأمراض (المناطق الخطرة) عن طريق تحليل التوزيع المكاني للبعوض الزاعج، والتتبُّؤ بظهور النواقل عن طريق تحليل المؤشرات البيئية والإيكولوجية وتحليل مدى ملاءمة المoenل لما يعيش فيه من كائنات؛
- اعتماد بطاقات هوية فريدة يحملها الأجانب والنازحون داخلياً، ويمكن اتخاذها "وسيلة" للطلاع على بيانات الرعاية الصحية للأفراد. وستخزن بيانات المرضى في "سجل عالمي إلكترونى للمستفيدين" يستطيع شركاء "منظمة الصحة العالمية" و"الفريق الطبي لحالات الطوارئ" الاطلاع عليه؛
- تطوير التأهب والتصدي لحالات الطوارئ من أجل مواجهة الكوليرا في البلدان الأعضاء المشتركة في أفريقيا بالتعاون مع "الإقليم الأفريقي التابع لمنظمة الصحة العالمية".

أنشطة قطاع الصحة

يعكّف "البنك" على إعداد سياسة جديدة لقطاع الصحة، توجه تدخلاته في دعم تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة في البلدان الأعضاء.

وفي سنة 2018، قدم "البنك" دعمه الفني (التقدير، وفحص الجودة) لمشاريع قطاع الصحة التي باعفت تكلفتها 43 مليون دولار أمريكي في إطار "صندوق العيش والمعيشة" والتي يتوصّل منها تحسين صحة الأم والوليد والطفل في طاجيكستان (23 مليون دولار أمريكي) وجيبوتي (20 مليون دولار أمريكي). وقد مُحدثت جودة هذه المشاريع بالتعاون الوثيق مع وحدة "صندوق العيش والمعيشة" ومع المراكز الإقليمية المعنية، وهو ما كشف عن نجاح تأمّل المشاريع الصحية التي عُرضت على "لجنة تأثير صندوق العيش والمعيشة". وبلغت اعتمادات "صندوق العيش والمعيشة" في برنامج عمله عن سنة 2019 269.4 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل المتعلق بتمويل قطاع الصحة 34.29 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل اعتمادات تجمع بين 235.11 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل من "الموارد بالمند" والأسمالية العادلة". وتراوح الاهتمام المحوري للمشاريع الصحية المعتمدة بين درء ومحاربة الأمراض (مثلاً: 100 مليون دولار أمريكي لمشروع تطوير البرنامج الوطني للقضاء على الملاريا في نيجيريا، و100 مليون دولار أمريكي لدعم المرحلة الثالثة من برنامج القضاء على شلل الأطفال في باكستان) وتعزيز النظام الصحي (مثلاً: 29.40 مليون دولار أمريكي لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية الأولية وإدارة الطوارئ في الكاميرون) والاعتماد على الذات في إنتاج الأجهزة الطبية (مثلاً: 40 مليون دولار أمريكي لتصنيع المحاقدن الذاتية التعطيل في مصر). كما أُنجز "الفريق الصحي المعنى بالمهارات العالمية" تقرير اكتمال المشروع المتعلق بدعم "البنك" للمرحلة الثانية من "برنامج القضاء على شلل الأطفال (PAK160)" في باكستان.

المياه النظيفة
والنظافة الصدية



الإطار 1.2 مشروع الصرف الصحي في كوناكري

هذا أول مشروع للبني التحتية يموله "البنك الإسلامي للتنمية"، في إطار "صندوق العيش والمعيشة"، بمبلغ قدره 54 مليون دولار أمريكي، منها حصة قدرها 16 مليون دولار أمريكي في شكل منحة. والهدف العام من هذا المشروع هو تحسين ظروف العيش الاجتماعية في كوناكري بما يلي: (1) حماية السكان من حوادث الفيضانات عن طريق نظام كفء لتصريف مياه الأمطار؛ (2) تحسين ظروف السلامة والظروف الصحية والبيئية بأنظمة مستدامة لتجفيف النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي ونقلها والتخلص منها.

المياه

المياه مصدر الحياة والعيش والازدهار، غير أنه قد يكون سبباً للدمار والفقر نتيجة الجفاف والفيضان والانجراف والأوبئة. وعلى الرغم من بعض التحسن في الحصول على خدمات توفير المياه والصرف الصحي، فإنه لا يزال نحو 4.5 مليار نسمة في جميع أنحاء العالم يفتقرن في الوقت الحالي إلى خدمات الصرف الصحي التي تدار إدارة سليمة، وبفتقر 2.1 مليار نسمة إلى خدمات المياه التي تدار إدارة سليمة. وتمثل الزراعة أكبر مستهلك للمياه في البلدان الأعضاء شأنها في ذلك شأن بقية بلدان العالم. لكن على خلاف البلدان المتقدمة، يزيد سوء الإدارة وتهاك البنى التحتية في البلدان الأعضاء من هدر المياه، ما يؤدي إلى الإفراط في استغلال هذا المورد العزيز الذي يتجاوز استهلاك الزراعة منه %80 (مقابل %40 في البلدان المتقدمة).

وخلال سنة 2018، اعتمد "البنك" مبلغاً إجمائياً قدره 35 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعين في قرقازستان وطاجيكستان، يغطيان خدمات توفير المياه والصرف الصحي وأنظمة الرى. ويتمثل الهدف العام من هذين المشروعين في تحسين معيشة 210,000 نسمة، وذلك بتعزيز فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتقنيات الرى الحديثة وتجويد نوعيتها. وسيستهدف هذان الاستثماران المناطق الريفية أساساً، وذلك من أجل المساعدة في تقليص التفاوت الموجود في الخدمات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وسيساهم هذان المشروعان، الممولان بالاشتراك مع عضويين من أعضاء "مجموعة التنسيق" (هما "صندوق الأولي للتنمية الدولية" و"الصندوق السعودي للتنمية") في تحقيق الهدف 6 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في البلدين.

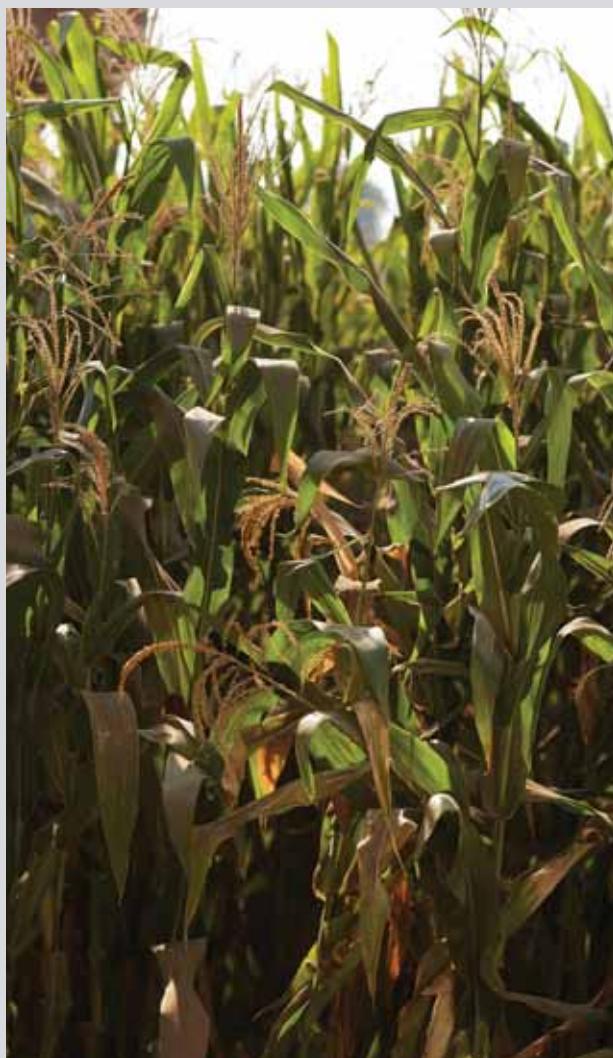
وسيرث المشروع تأثيراً إيجابياً على وسائل مقاطعتي "ماتوتو" و"راتوما" اللتين يبلغ مجموع سكانهما أكثر من مليون نسمة، وذلك بالحد كثيراً من انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه في هاتين المنطقتين. وفي سنة 2015، كانت الملايريا أول سبب لوفيات، ولاسيما وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وقد سجلت 24,000 إصابة في "ماتوتو" و30,589 في "راتوما". أما الأمراض الأخرى المرتبطة بالمياه والتي أفرزت بالسكان، فكانت الإسهال 11,400 إصابة بسبب تلوث مصادر المياه وحمى التيفوئيد 3,950 (إصابة) وداء الديدان المعوية 16,900 (إصابة) سنة 2015. وتمثل المنافع والتأثيرات الأخرى فيما يلي: (1) الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات بسبب أحداث الفيضانات؛ (2) تحسين النظافة الصحية والظروف البيئية بفضل خفض التلوث؛ (3) تحسين حركة الناس ونظام النقل.



الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي يغلب على معظم السكان في عدة بلدان أعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية".

الإطار 2.2 تقديم الدعم لبوركينا فاسو في مجال الزراعة

من أبرز تدخلات "البنك الإسلامي للتنمية" استثماره الهام الرامي إلى مساعدة حكومة بوركينا فاسو على تطوير قطاع التنمية الزراعية والريفية. ويبلغ هذا الاستثمار 636.32 مليون دولار أمريكي منذ انضمام هذا البلد إلى "البنك" سنة 1977 حتى الان. وقد أجري تقييم قطاعي في ديسمبر 2018 من أجل تقديم مؤشرات عن تأثير استثمارات "البنك" من منظور المشاريع الجارية وتسلیط الضوء على تحسين الاستثمارات المستقبلية. ولذلك جرى تقييم 7 مشاريع بلغت موازنتها المشتركة 162.57 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت الحالي، تنفذ 4 مشاريع، واعتمدت 3 مشاريع هي في طور الإعداد للتنفيذ.



4.2 تمويل البنى التحتية الزراعية

الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي يغلب على معظم السكان في عدة بلدان أعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية"، ومن ثم فهو مصدر هام للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ولذلك لا عجب أن يولى "البنك" اهتماماً كبيراً لتمويل الزراعة في تدخلاته الإنمائية في البلدان الأعضاء (الإطار 2.2).

وفي سنة 2018، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على أول سياسة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية. وترمي هذه السياسة إلى تقديم توجيه استراتيجي لاستثمارات "البنك" في مجال الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء، وتحدد السياسة ستة مجالات سيركز فيها "البنك" دعمه للبلدان الأعضاء، وهي: (1) إنشاء زراعة قادرة على الصمود وذكية في مواجهة المناخ؛ (2) تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق المجزية؛ (3) النهوض بالخيارات الشاملة والمتكاملة؛ (د) النهوض بآمكانت الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية؛ (5) النهوض بمشاركة القطاع الخاص؛ (6) بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

وفي سنة 2018، أطلق "البنك الإسلامي للتنمية" كذلك برنامجاً استراتيجياً هو البرنامج الإقليمي لقيمة الأرز، الذي يهم 10 بلدان في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى. وسيعود هذا البرنامج بالنفع على أكثر من مليوني مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة. وهو يتضمن 50 نموذج العمل الجديد للبنك الذي يرمي إلى تعزيز خيار سلسلة القيمة ومشاركة القطاع الخاص في مبادرات "البنك" الإنمائية. ويمول تمويلاً مشتركاً مع "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا" و"بنك التنمية الأفريقي" ويعظمى بدعم عدد من الجهات الشركية الفنية، منها "أرز أفريقيا" و"الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون" وسيمول البرنامج في إطار "صندوق العيش والمعيشة".

كما اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" مبادرتين لمساعدة الفنية هما: (1) دعم "مركز خدمة قطاع التمور في المدينة المنورة" من أجل تعزيز تنافسية قطاع التمور في محافظة المدينة المنورة بالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية؛ (2) دعم إنشاء "المراكز الدولي للابتكار في حوض بدر آرال" بالتعاون مع حكومة أوزبكستان.



5 المساواة بين الجنسين



8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد





5.2 مبادرات التنمية الاجتماعية الشاملة

في سنة 2018، أخذ "البنك" مبادرات جديدة لتعزيز التزاماته المؤسسية، ومن ثم دعم التنمية الاجتماعية الشاملة القائمة على تمكين المرأة والشباب وأنشطة دعم أخرى. ونسلط الضوء فيما يلي على ثلاث مبادرات هي:

مبادرة "إنها تستطيع"

أعلن رئيس "مجموعة البنك" عن مبادرة "إنها تستطيع" [SheCAN] في 8 مارس 2018. وهي مبادرة مؤسسية، مذكورة في اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2018. تدعوه إلى تمكين المرأة والفتيات في "مجموعة البنك" وفي البلدان الأعضاء. وسيركز "البنك"، في إطار هذه المبادرة، على تحويل التزاماته المؤسسية بتمكين المرأة إلى تدابير ملموسة عن طريق زيادة الاستثمارات المالية والفنية والبشرية في البرامج والمبادرات التي تتيح للمرأة فرص المشاركة في المساعدات الإنمائية التي يقدمها "البنك" والاستفادة منها. وبعبارة أخرى، إن المرأة، إذا كانت متعلمة، تستطيع تحقيق كل ما ترغب فيه.

مبادرة تمويل رائدات الأعمال

تركز هذه المبادرة على تعزيز قدرة "المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسوية" على الصمود، ولاسيما في المناطق الهمجية، وذلك لحفظ وإلهام الابتكار والتخطي والنمو المستدام الشامل. وقد اعتمد "البنك" منحة قدرها 32.2 مليون دولار أمريكي في إطار الجولة الأولى من تمويل "مبادرة تمويل رائدات الأعمال"، من أجل دعم مشاريع في مالي وفي شمالي نيجيريا وفي اليمن. ويتوخى من هذا التمويل - على سبيل المثال لا الحصر - دعم تطوير القدرات، ودعم انتعاش الأعمال، ومساعدة "المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسوية" على إدخال سلاسل القيمة.

و"مبادرة تمويل رائدات الأعمال" شراكة تعاونية بين الحكومات والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الأطراف المعنية، ترمي إلى استقطاب التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تديرها وتملكها النساء في البلدان النامية، وذلك من أجل تذليل العقبات المالية وغير المالية، وتوفير بيئة أفضل لرائدات الأعمال في امتلاك وتطوير الشركات.

ومن أجل تعزيز مستودع معارف "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" في مجال الزراعة والتنمية الريفية أصدر "البنك" أول منشور له عن الممارسات العالمية في مجال الزراعة بعنوان "التغيير من أجل التأثير: تحويل الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في البنك" سنة 2018. وهو كتاب يسلط الضوء على ما أحرزه هذا القطاع من تقدم في فهم عقبات التنمية الزراعية والسبل الممكنة لتذليلها. كما يعرض دروساً وفرصاً هامة لتحويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية في بلدان "البنك". أضف إلى ذلك أن "البنك" أجز 7 تقارير عن اكتمال

مشاريع وبرامج الزراعة والتنمية الريفية المتعلقة بالعمليات التالية:

- مشروع التنمية المتكاملة لإنتاج القطن والمحاصيل الغذائية في الكاميرون؛
- مشروع بناء مساكن ريفية حديثة (المراحل 1) في أوويستان؛
- مشروع قرى الألفية (المراحل 2) في مالي؛
- خط تمويل لفائدة "البنك الزراعي السوداني"؛
- مشروع مصنع حلج القطن في السودان؛
- مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في موريتانيا؛
- مشروع التنمية الزراعية الرعوية في غامبيا وغينيا وغينيا بيساو والسنغال (مشروع إقليمي).

ومن شأن الدروس المستفادة من هذه العمليات أن تكون منطلقاً لعمليات وتدخلات "البنك" المستقبلية. وأقام "البنك" شراكات مع الأطراف المعنية الأساسية من أجل توسيع نطاق أنشطته. ومن أبرز هذه الشراكات التعاون مع "مؤسسة بيل ومليندا غيتيس" بشأن قائمة من مشاريع الزراعة والتنمية الريفية، التي تركز على البرنامج الإقليمي لسلسلة قيمة الأرز. وهو ما سيساهم في توفير المزيد من الفرص الاقتصادية في البلدان الأعضاء. أضف إلى ذلك أن بين "البنك" و"المركز الدولي للزراعة الملحة" في دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجاً مشتركاً طويلاً الأمد. ويقدم "البنك" لهذا "المركز" - منذ إنشائه مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1996 - مليوني دولار أمريكي كل سنة، يُصرف منها مليون دولار أمريكي على دعم موازنة "المركز" الأساسية، في حين يستخدم المليون دولار أمريكي المتبقى في تمويل المشاريع. وتوجد قائمة من المشاريع المشتركة قيد النظر.

أضف إلى ذلك أن "البنك" وقع مذكرة تفاهم مع "مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط"، وهي شركة أسمدة مغربية، لإقامة شراكات استراتيجية ترمي إلى الاستثمار في بحث وتطوير الأسمدة المناسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

6 عمليات

تقديم الدعم لجمعيات نسائية وشبابية

منشورات عن تمكين المرأة والشباب

أعد "البنك" 11 ملفاً قطرياً عن المرأة والشباب من أجل تقديم نظرة عامة على أحوال المرأة والشباب في البلدان الأعضاء، وتحديد الاحتياجات والمشاكل الأكثر إلحاحاً في قطاعات "البنك" ذات الأولوية. وستستخدم هذه الملفات في وضع "استراتيجية الشراكة القطرية" و"الحوار القطري" الذي يوثران على تحديد وتحصيم عمليات "مجموعة البنك" في البلدان الأعضاء، وأعد "البنك" مقالتين وكثيراً للتعريف بأثار "أهداف التنمية المستدامة" على المرأة والشباب.

العمليات

في سنة 2018، اعتمد "البنك" 6 عمليات تقدم الدعم لجمعيات نسائية وشبابية. كما أقام تعاوناً مشتركاً بين المؤسسات في إطار برنامج "إنها تتجار" [She Trades] الذي يركز على دعم سيدات الأعمال في قطاع الحرفة اليدوية بمصر من أجل دعم وتنمية مشاريعهن، وتقديم الدعم للشابات والنساء المتعلمات تعزيزاً لكفاءاتهن حتى يتسلن لهن الاندماج الفعال في سلاسل القيمة المضافة. وقدم "البنك" لسورينام كذلك منحة مساعدة فنية من أجل تطوير قدرات "مكتب شؤون المرأة".

"برنامج التحالف من أجل وقف ناسور الولادة"

يركز "برنامج التحالف من أجل وقف ناسور الولادة" - وهو برنامج خماسي السنوات (2018-2022) يرعاه "البنك" ممثلاً في "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" - على تحسين صحة الأم بالتصدي لهذه الحالة الخطيرة ووقف ناسور الولادة. وقد شرعت أفغانستان وباكستان وسيراليون والصومال وغامبيا في تنفيذ هذا البرنامج خلال السنة قيد النظر. وأُنشئت في كل بلد من البلدان الخمسة المشمولة بالبرنامج لجنة توجيهية وطنية، وبدأ تشخيص أحوال هذه البلدان وتقدير احتياجاتها.

"جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة المرأة في التنمية"

خلال هذه السنة، تحولت "جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة المرأة في التنمية" إلى "جائزة البنك الإسلامي للتنمية لتمكين المرأة والفتاة في مجال التعليم" (الإطار 3.2). وألغى من ذلك هو تشجيع ومكافأة كل من يتأهل على تمكين المرأة بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو دينه. والجائزة تدير لتمكين المرأة والفتاة في مجال الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

الإطار 3.2 الدورة الثالثة عشرة لجائزة "البنك" المتعلقة بمساهمة المرأة في التنمية

عقد اجتماع لجنة اختيار الدورة الثالثة عشرة لجائزة "البنك" المتعلقة بمساهمة المرأة في التنمية يومي 18 و19 فبراير 2018 (2 و3 جمادى الآخرة 1439هـ) في مقر "البنك" لاختيار الفائزات بالجائزة تحت شعار "مساهمة المرأة في النهوض بالسلام والاستقرار".

فئة الأفراد

اختيرت السيدة حمزة الأمين والستة رحمة كاسولي فائزتين في الفئة الفردية. وقد منحت السيدة حمزة الأمين، وهي مواطنة نيجيرية، هذه الجائزة تقديراً لها على عملها في مجال السلام والتعليم. إذ أنها شغلت منصب "شبكة النساء والسلام والأمن" وطورت خطاب "بوكو حرام" لمواجهة خطاب "بوكو حرام" العنيف والسلبي، ووفرت منصة للمتمردين الساعين إلى السلام، وحصلت السيدة رحمة كاسولي، وهي مواطنة أوغندية، على هذه الجائزة تقديراً لعملها في مخيمات اللاجئين وإنشائها برنامج "الشباب من أجل السلام".

فئة المؤسسات

منحت "مجموعة التفكير والعمل من أجل النساء والديمقراطية والتنمية" - وهي جمعية نسائية في توغو - هذه الجائزة تقديراً لها على جهودها البارزة في تعزيز الشبكات القائمة، ولا سيما الشبكات شبه القانونية، لإشراك النساء والرجال في عملية منع نشوب النزاعات، وتحقيق التعايش السلمي في خمس مناطق مختلفة من توغو ومن أجل تسوية النزاعات وتعزيز السلام.

في سنة 2018، اعتمد "البنك"، في إطار "برنامج المنظمات غير الحكومية"، 3 عمليات بـمبلغ إجمالي قدره

324,500 ملايين دولار أمريكي لفائدة نيجيريا والصومال وتركيا.

أطلق "البنك" "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بدعم التعليم السوري" وخصص له منحة قدرها

7 ملايين دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية".

مبادرات جديدة قيد الإعداد سنة 2018

يعمل "البنك" بالتعاون الوثيق مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" على مبادرة ت Howellية ترمي إلى ما يلي: (أ) تحديد وفرز وتحنيف منظمات المجتمع المدني؛ (ب) توفير برامج تطوير القدرات لهذه المنظمات؛ (ج) وضع نظام تمويل مستدام ينطوي الاستعاضة بالجهور والشراكات؛ (د) دعم التعليم لفائدة اللاجئين وتعزيز قدرة السكان على الصمود.

ويخطط "البنك" لاعتماد آلية تمويل متعلقة بالهشاشة، توفر آليات تشغيلية مبتكرة للتمويل، مثل "شهادة التأثير الإنساني" و"شهادة التأثير الإنمائي". والهدف العام من "آلية التمويل المتعلقة بالهشاشة" هو مساعدة البلدان الأعضاء في "البنك" على المشاركة في التنمية الإنسانية وإعادة الإعمار والقدرة على الصمود، وذلك باستقطاب الجهات الشركية والجهات المانحة غير التقليدية.

المشاريع الداعمة لتنفيذ "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنظمات غير الحكومية"

اعتمد "برنامج المنظمات غير الحكومية"، على الصعيد العالمي، 261 مشروعًا بـمبلغ إجمالي قدره 14.1 مليون دولار أمريكي في شكل منح فيما بين سنتي 2003 و2018. وتمثل هذه الاعتمادات أساساً في الدعم المباشر للسكان وتطوير القدرات من أجل تحسين كفاءة المنظمات غير الحكومية المحلية حتى يمكنها تقديم خدمة أفضل للسكان في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57).

ويشمل نطاق هذه التدخلات أنشطة التدريب والتنقيف والتعليم والتواصل وتوفير المعدات.

وفي سنة 2018، اعتمد "البنك"، في إطار "برنامج المنظمات غير الحكومية"، 3 عمليات بـمبلغ إجمالي قدره 324,500 دولار أمريكي لفائدة نيجيريا والصومال وتركيا. واستهدفت هذه العمليات أيضًا تعزيز قدرة السكان على الصمود عن طريق التعليم وتطوير المهارات في ولاية "بورنو"، وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية التي تخدم اللاجئين السوريين، وتحسين القدرات المؤسسية على الصمود في الصومال.

ووضع "البنك" إطاراً جديداً لجعل الجائزة أكثر مواءمة مع احتياجات البلدان الأعضاء في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، ولا سيما الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وللتшибيع على المزيد من المنافسة، زُفع صبلغ الجائزة، ووسع نطاق الجهات المستفيدة المحتملة ليشمل الأفراد وإناثاً، والمؤسسات، والمسلمين وغير المسلمين، ومختلف الجنسيات. وبعمل "البنك" على إقامة شراكات مع الوكالات الدولية ذات الكلفة، كاليونسكو، لتعزيز هذه الجائزة الخاصة.

وضع السياسات

"سياسة التعامل مع المجتمع المدني": أعد "البنك" أول سياسة له تتعلق بالتعامل مع المجتمع المدني، وذلك لإدماج المجتمع المدني في إطاره ومبادراته المؤسسية. وتعترف هذه السياسة بمختلف أنواع منظمات المجتمع المدني وتقرّ ب مختلف احتياجات ومسارات ومراتب التنمية في بلدان "البنك" السبعة والخمسين (57) وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

"السياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود": أعد "البنك" دراسة فنية شاملة، ووضع مسودة لـ"سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود". والغرض من هذه السياسة هو وضع المعايير وتحديد التوجّه الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية في تعزيز قدرات المؤسسات، وبناء القدرة على الصمود، والمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

تمويل وتعبئة الموارد للأجئين والنازحين داخلياً

أطلق "البنك" "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بدعم التعليم السوري" وخصص له منحة قدرها 7 ملايين دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". كما وضع آلية تشرك المنظمات غير الحكومية الدولية في تعبئة الأموال اللازمة لتعزيز الموارد المرصودة لتعليم اللاجئين السوريين والنازحين داخل سوريا.

وفي هذا الصدد، التزمت منظمات غير حكومية، هي "سيارك إنترناشيونال" و"مجموعة وفا الدولية" من إندونيسيا وـ"منظمة الإغاثة الإسلامية" من المملكة المتحدة وـ"المركز الدولي للتعليم النوعي" وـ"جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية" من الكويت بتقديم 9 ملايين دولار أمريكي لهذا البرنامج إضافية إلى 7 ملايين دولار أمريكي ساهم بها "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية".

1.8 مليارات دولار أمريكيٌ

الجدول 2.2 فعاليات التعريف بالمالية الإسلامية

ر.ت.	الجهة	المبلغ بالاف الدولارات الأمريكية	الفعالية	البلد المستفيد
1	شوري للاستشارات الشرعية جامعة الزيتوة	25	مؤتمر التدقيق الشرعي السابع	الكويت
2	جامعة الملك سعود	5	منتدى تفاقيس الدولي الخامس حول المالية الإسلامية	تونس
3	جامعة الملك سعود	15	المتنبي العالمي حول المالية الإسلامية 2018	المملكة العربية السعودية
4	الجامعة الإسلامية الروسية	15	التنوع بشان المالية الإسلامية	روسيا
5	الاتحاد الدولي لجمعيات الصياغ الأدمر والهلال الأدمر	40	ورشة المالية الإسلامية الاجتماعية من أجل إفريقيا	نيجيريا/ إقليمي
6	جامعة المدينة العالمية	14	المؤتمر العالمي السادس حول الوقف - 2018	مالطا
7	المجلس الإسلامي الأعلى	10	المتنبي الجزائري للتأمينات والمالية الإسلامية	الجزائر
8	أوزبكستان	3	حلقة دراسية عن الوقف - أوزبكستان	أوزبكستان
9	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	48.5	مشروع مسودة الشريعة الثانوي اللغة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	إقليمي/ عالمي
10	الاجتماع السنوي الثالث والأخرون للبنك الإسلامي للتنمية	3	حلقة دراسية عن "دور الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"	إقليمي/ عالمي
10	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	45	ترجمة المواد التدريبية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	إقليمي/ عالمي
12	المراكز الإسلامي الدولي للهداية والتحكيم	10	ندوة محامي المؤسسات المالية الإسلامية	إقليمي/ عالمي
المجموع				233.5

6.2 دعم تطوير المالية الإسلامية

قدم "البنك" عن طريق "إدارة تطوير قطاع المالية الإسلامية" المساعدة الفنية لدعم عدة مشاريع ومبادرات ساهمت في تطوير المالية الإسلامية وتطوير قدرات الجهات المستفيدة المستهدفة.

وفي سنة 2018، اعتمدت 10 مشاريع مساعدة فنية بمبلغ إجمالي قدره 1,8 مليون دولار أمريكي كما يتلخص من الجدول 1.2:

ذلك، نظم "البنك" في نفس السنة 12 فعالية للتعريف بالمالية الإسلامية بمبلغ إجمالي قدره 233,500 دولار أمريكي كما يتلخص من الجدول 2.2.

الجدول 1.2 مشاريع المساعدة الفنية المعتمدة خلال سنة 2018

#	الجهة المستفيدة	النطاق	المبلغ بالاف الدولارات الأمريكية
1	مجلس الخدمات المالية الإسلامية - 5 بلدان الأعضاء	تسهيل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في بلدان الأعضاء	250
2	سلطنة عمان	تقديم الخدمات الاستشارية لـ"بنك التنمية العماني" في مجال حياغة الاستراتيجية المؤسسية	100
3	المملكة العربية السعودية	إعداد دراسة من أجل إنشاء صندوق الوقف وإعداد نموذج عمل	100
4	إندونيسيا	تقديم الدعم لتعزيز "بنك معاملات إندونيسيا"	196
5	قازاقستان	وضع خطة عامة للمالية الإسلامية	270
6	السودان	وضخ استراتيجية لـ"شركة تطوير التمويل الأصغر" وبناء قدراتها	280
7	الإمارات العربية المتحدة	وضخ إطار قانوني وتنظيمي موحد للمالية الإسلامية	280
8	مركز الأبحاث الإصدافية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	تنظيم ملتقى دولي في إسطنبول	93
9	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	الاجتماع الثالث والثلاثون لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وبعض الفعاليات ذات الصلة - ديسمبر 2018	180
10	السوق الإسلامية العالمية	ترجمة المعايير (تعزيز نشرها) واعتمادها بعد ذلك	30
اجمالي الاعتمادات			1,779



الجدول 3.2 قائمة المشاريع التي اعتمدها "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" سنة 2018 (المبالغ بـملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع (ملايين الدولارات الأمريكية)	الجهة المستفيدة وغيرها	تمويل "البنك"	"صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"	المبلغ الإجمالي
9.9	3.4	4.5	2	بناء مبني متعدد الستخدامات في نيروبي، عاصمة كينيا
15.1	4.4	6.7	4	بناء مجتمع وقفي للسكن في كمبان عاصمة أوغندا
89.6	74.6	10	5	بناء سكن جامعي في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
5.4	1.6	0	3.8	شراء مسكن للطلاب في إسكي شهر، تركيا
37	28.2	4.4	4.4	بناء فندق وسط المدينة المئوية، المملكة العربية السعودية
157	112.2	25.6	19.2	

وبلغ إجمالي أصول "الصندوق" 94.11 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 88.74 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017. ومن الناحية المالية أيضاً، حقق "الصندوق" نتائج مالية فرضية، وكان صافي الدخل خلال السنة قيد النظر 2.48 مليون دولار أمريكي. ولذلك وزّع "الصندوق" أرباحاً بنسبة 2.50% من الرأس المال المدفوع. وفي سنة 2018، تراوحت مشاريع هذا البرنامج بين تطوير القدرات وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات والمنتديات بشأن الاستثمار. وقد أناتت هذه المشاريع لأكثر من 60 جهة مسؤولة في بلاد "البنك". فرُص التشييُّك المهني وتشجيع الاستثمار، كما نُفذت هذه المشاريع بالتعاون مع الوكالات الدولية، ومنها "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية" و"الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار" و"المركز الإسلامي لتنمية التجارة". أضف إلى ذلك أنَّ هذا البرنامج شرع في حوار مع غينيا والنيجر وسيerra ليون من أجل تقديم المساعدة الفنية لوكالاتها المعنية بتشجيع الاستثمار سنة 2019.

المشاركة في محفظة المساهمة في رأس المال المؤسسات المالية الإسلامية

يشترك "البنك" في محافظ المساهمة في رأس المال المؤسسات المالية الإسلامية طبقاً لإحدى مهامه الأساسية. وتوجد 37 مؤسسة مالية إسلامية في 23 بلداً مختلفاً مناطق العالم. وبلغ مجموع ما صرفه "البنك" 293.6 مليون دينار إسلامي (423.4 مليون دولار أمريكي) من محفظة مساهمة في رأس المال تقدر بـ 400.4 مليون دينار إسلامي (577.4 مليون دولار أمريكي). وتستحوذ البنوك الإسلامية الرئيسة - وهي 20 من أصل 37 مؤسسة مالية إسلامية - على نحو 54% من محفظة المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية، ولكن من المرجح أن يتصاعد اتجاه مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من هيمنة البنوك الإسلامية على تلك المحافظ.

أما الأسباب الرئيسية لمشاركة "البنك" في محافظ من محافظ المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية، ف فهي:

- دعم تطوير "مؤسسة التمويل الدولي".
- تحقيق الشمول المالي في أنظمة المالية الإسلامية.
- تحسين العائدات على الاستثمار.
- خمام الحفاظ على رأس المال المستثمر.
- التخفيف من المخاطر والحفاظ على التحفيزات الائتمانية العالمية.
- الاضطلاع بدور ريادي في تطوير قطاع المالية الإسلامية.

تطوير قطاع الأوقاف

وأصل "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" أنشطته المتعلقة بتمويل مشاريع الأوقاف في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء. وخلال سنة 2018، اعتمد "الصندوق"، مع "البنك الإسلامي للتنمية"، 44.8 مليون دولار أمريكي على سبيل المشاركة في تمويل أربعة مشاريع مع جهات شقيقة أخرى، وهو ما يرفع إجمالي المبلغ إلى 157 مليون دولار أمريكي، في خمسة من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في "البنك". ويختتم الجدول 3.2 معلومات مفصلة عن ذلك، وفيما يتعلق بالأداء العام، اعتمد "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، منذ إنشائه، 55 مشروعًا في 30 بلداً بمبلغ إجمالي قدره 1.04 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي أصول "الصندوق" 94.11 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 88.74 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017. ومن الناحية المالية أيضاً، حقق "الصندوق" نتائج مالية فرضية، وكان صافي الدخل خلال السنة قيد النظر 2.48 مليون دولار أمريكي. ولذلك وزّع "الصندوق" أرباحاً بنسبة 2.50% من الرأس المال المدفوع.



الإطار 4.2 التمويل الأصفر الإسلامي في ألبانيا

على تطوير مشاريعهم، ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من عدم فرض خمانتن إضافية على قروض المراقبة، فإن نوعية محفظة كل من قرض المراقبة والقرض التقليدي واحدة، إذ سجلت المحفظتان "تعرضاً للمخاطر" بنسبة 15% فقط لأكثر من 90 يوماً.

يزاول "أرين شوش" وأسرته نشاط تربية الماشية. وقد طلب تمويلاً لشراء الماشية، وأثر المراقبة على القرض التقليدي لأنّه حصل على التمويل سريعاً ومن دون خمانتن. ويتحلى العميل بالجدية وبخبرة لا يستهان بها في تربية الماشية. وعملت الشركة على تقديم هذا العميل للمشترين، فتمكن من التفاوض على سعر أفضل، وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من التمويل لزيادة عدد رؤوس ماشيته.

السيدة "إنيريتا تشيبيلي" من سكان قرية "فيرباس". وهي تعيش مع زوجها وطفلها. واستفادت "إنيريتا" من تمويل بالمرأبة لشراء دفيئات شمية تغطي 2,000² متر مربع، من أجل زراعة مختلف المحاصيل، ولاسيما الطماطم، وبفضل طبيعة المناخ والتربة في هذه المنطقة، تنتج "إنيريتا" طماطم عالية الجودة سريعة البث. ويزيد الإقبال عليها فيما بين مارس ويونيو禪خصوصاً. ولا تواجه "إنيريتا" أي صعوبة في تسويق محصولها، إذ يوجد الكثير من مراكز التجميع التي ترغب في شراء منتجاتها. ونتيجة لنشاطها الناجح، أبدت اهتماماً بها بالبحث عن تمويل جديد لشراء المزيد من الدفيئات الزراعية وتوسيع إنتاجها.

في الآونة الأخيرة، اكتمل أحد مشاريع التمويل الأصفر الإسلامي في ألبانيا. وقد مكّن مشروع التمويل الأصفر مع "شركة التنمية المالية الألبانية الأولى" من استحداث منتج مراقبة، لاقى استحسان المسلمين وغير المسلمين. وقدّم 1,063 قرض مراقبة بمبلغ إجمالي قدره 421,16 مليون ليك ألباني. وتقديم هذه الشركة قروض المراقبة باستخدام أموال "البنك الإسلامي للتنمية" والقروض التقليدية باستخدام أموال جهات مانحة أخرى. وعلى الرغم من أنّ مبلغ هامش الربح المطبق بموجب المراقبة يكاد يعادل مبلغ سعر الفائدة المدفوع على القروض من البنوك التقليدية، فإن المراقبة لا تزال المنتج المفضل لسبعين رئيسين هما: أوّلاً: لا يتطلب قرض المراقبة الفردي الذي يقلّ عن ٩٩% معين (وهو ما يمثل ٩٩% من محفظة المراقبة) أي شكل من أشكال الخمانتن الإضافية على القروض، وذلك على خلاف القرض التقليدي. ومن ثم فإنّ وقت معالجة طلب قرض المراقبة أسرع من وقت معالجة طلب القرض التقليدي. ثانياً: يساعد موظفو الشركة العملاء على التفاوض على سعر أقل لأصل المراقبة الذي تشتريه الشركة نيابة عنهم، وقد حدث أن ساعد موظفو الشركة العملاء على إيجاد أسواق جديدة لهم كي توفر لهم السيولة الكافية لسداد قروضهم. وأدّى عدم فرض خمانتن أو خمانتن إضافية إلى جعل الشركة أكثر اهتماماً بمساعدة عملائها

الإطار 5.2 تطوير القدرات في البلدان الأعضاء عن طريق التعاون الفنّي

المغرب:

في سنة 2017، كلف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، "المجلس الأعلى للحسابات" ("المجلس") في المغرب بأن يُتّخذ التقييم البعدّي للمشاريع إحدى أولوياته. ولذلك يتعاون المغرب مع "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك")، في إطار "برنامج التعاون الفنّي"، على تعزيز قدرات هذا "المجلس" في مجال رصد وتقييم المشاريع تقييماً بعدياً.

وقد عمل "البنك" مع الجهات المعنية في المغرب على وضع برنامج شامل يمكن من تطوير القدرات في مجال رصد المشاريع وتقييمها البعدي. ويتمثل الهدف العام من ذلك في تعزيز قدرات "المجلس" البشرية والمؤسسية. ويقوم هذا المشروع على ركيزتين كبيرتين هما: (1) وضع توجيهات وإجراءات تمكن من حسن تنفيذ التقييم البعدّي للمشاريع؛ (2) تنظيم دورات تدريبية لموظفي "المجلس".

ويدعم "البنك" هذا المشروع بواسطة برنامجه المتعلق بالتعاون الفنّي، وذلك باستئجار خبراء على درجة عالية من التخصص حتى يساعدوا "المجلس" على ما يلي: (1) وضع الأدوات والتوجيهات ودليل الإجراءات الالازمة لتنفيذ مهمّة التقييم البعدّي؛ (2) إعداد وتنظيم 4 دورات تدريبية لمسؤولين من "المجلس". وسيستفيد 45 قاضياً في "المجلس" من هذا البرنامج.

تطوير التمويل الأصغر الإسلامي

تضمّ محفظة "البنك" المتعلقة بالتمويل الأصغر، في الوقت الحالي، 51 مشروعًا جاريًّا بمبلغ إجمالي قدره 430.85 مليون دولار أمريكي. ويمكن تقسيم هذه المحفظة إلى 14 مشروع تمويل أصغر قائمًا بذاته (297.27 مليون دولار أمريكي) و36 مشروعًا زراعيًّا ينطوي على مكّون التمويل الأصغر (133.58 مليون دولار أمريكي). وتندرج أهمية تأثير مشاريع التمويل الأصغر الإسلامي من أحد أجنح هذه المشاريع في الإطار 4.2.

تعزيز التعاون الفنّي بين البلدان الأعضاء

يشكّل النهوض بالتعاون الفنّي بين البلدان الأعضاء أحد تدخلات "البنك" الإنمائية الأساسية، وهو ما ازداد توّلّداً بمبادرات "تبادل المعارف والخبرات" لتسهيل تبادل المعارف والتكنولوجيا بين البلدان الأعضاء. وقد ظلّ "برنامج التعاون الفنّي" ، منذ إنشائه سنة 1983، البرنامج الرائد للتعاون بين بلدان الجنوب الذي يستخدمه "البنك" لدعم نقل الخبرات والمعارف والموارد إلى مختلف البلدان الأعضاء من أجل حل المشاكل الإنمائية. وهو نظام ثلاثي الأطراف: جهة منحة، جهة منفذة، وجهة ميسّرة هي "البنك". ويمكن هذا البرنامج من تنظيم حلقات دراسية، وإقامة دورات تدريبية أثناء العمل، كما يبيّن وتعزيز مهاراتها، وإثراء خبرات الموظفين الفنّيين والمهنيين.

وخلال سنة 2018، اعتمد "البنك" 42 عملية للتعاون الفنّي بمبلغ إجمالي قدره 1,4 مليون دولار أمريكي. وقد دُفعت 5 عمليات منها للاستعاة بخبراء، و15 عملية لإقامة دورات تدريبية أثناء العمل، و22 عملية لتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات. واستفاد من هذه العمليات أكثر من 24 بلداً عضواً في مختلف القطاعات. وتشكّل 18 فعالية إقليمية جزءاً من تلك العمليات الاثنين والأربعين. وقد استفادت منها مختلف البلدان الأعضاء، ومنها البلدان الأعضاء الأقل نمواً. ومن ذلك، مثلاً، أن "البنك" دعم "المجلس الأعلى للحسابات" (المغرب) في مجال التقييم البعدّي للمشاريع (الإطار 5.2). وفي حالة أخرى، عمل "البنك" مع بوركينافاسو و"منظمة التعاون الإسلامي" و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" على التعريف بداعي السرطان.

7.2 مذكرون بين البلدان الأعضاء بفضل "تبادل المعرف والخبرات"

وأستطيع "البنك" أن يعثُر من شركاته موارد إضافية قدرها 4 مليارات دولار أمريكي، إضافة إلى مساهمته الخاصة، لدعم مشاريع "تبادل المعرف والخبرات".

كما عمل "البنك" على دمج "تبادل المعرف والخبرات" في عملياته من "الموارد الرأسمالية العادي". وقد أعتمدت 6 مشاريع مدمجة بلغت تكلفتها الإجمالية مليوني (2) دولار أمريكي. وركزت هذه المشاريع على قطاعين من قطاعات "البنك" ذات الأولوية، ألا وهي الزراعة والصحة.

وفي سنة 2018، واصل "البنك" تعزيز شراكته الحالية وإقامة شراكات جديدة باستخدام صيغة "تبادل المعرف والخبرات" من أجل المساهمة في تحقيق تطلعه إلى أن "يصبح بنكاً للتنمية والإلهاميين".

وعزز "البنك" التعاون والتحاور مع وكالات التعاون الفني في 12 بلداً عثرواً، وهو ما يطلق عليه اسم مبادرة "2C-3". من أجل التعاون الفني الفعال، وتضم شبكة "2C-3" وكالات التعاون الفني التالية: (1) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية؛ (2) الوكالة الأذربيجانية لدعم التنمية الدولية؛ (3) وكالة الاتحاد القمرية للتعاون الدولي؛ (4) الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية؛ (5) وكالة غينيا للتعاون الفني؛ (6) وزارة التخطيط الوطني للتنمية الإندونيسية؛ (7) مؤسسة تنمية التجارة الخارجية المالية؛ (8) الوكالة المغربية للتعاون الدولي؛ (9) مديرية نيجيريا ل الهيئة المعونة الفنية؛ (10) الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي؛ (11) مديرية التعاون الفني بالسنغال؛ (12) الوكالة التونسية للتعاون الفني؛ (13) وكالة التعاون والتنسيق التركية.

وصفت شبكة "2C-3" اهتمامها على التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المسبق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (الذي يُعرف أيضًا باسم "BAPA+40")، وقبلت التعاون على إعداد دراسة ترويجية عن أهمية البيئة الوطنية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وقد ددد "البنك" - في إطار عمليته الاستقطابية - الجهات المقدمة للحلول الإنمائية القابلة للنقل (ويشار إليها باسم "مراكز الموارد") في إندونيسيا وباكستان. ومما يدل على ما حققه "البنك" من نجاح في إطار برنامج "تبادل المعرف والخبرات" إشارةً "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" إلى منجزات هذا البرنامج وإلى تأثيراته الإنمائية في البلدان الأعضاء.

يقع دور الوصل بين البلدان الأعضاء في حلب "البرنامج الخماسي للرئيس". وفي هذا الصدد، تشكل صيغة "تبادل المعرف والخبرات" إحدى الأدوات الناجحة التي يستخدمها "البنك" للجمع بين خبرة "البنك" الفنية وموارده المالية وقدرات البلدان الأعضاء.

وفي سنة 2018، صب "البنك الإسلامي للتنمية" اهتمامه على تعزيز ودمج برنامج "تبادل المعرف والخبرات"، الذي هو آلية للتعاون الفني يمكن بها "البنك" البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء من تبادل المعرف والتكنولوجيا والموارد في سبيل تطوير قدراتها ووضع الحلول الكفيلة بتحقيق تنميتها المستقلة.

وفي إطار ما يبذله "البنك" من جهود لتعزيز البيئة المواتية لتبادل المعرف والخبرات، وضع واتخذ سياساته في هذا الشأن أدلة من أدوات تعزيز الترابط والتعاون التضامني بين البلدان الأعضاء. وتنص هذه الوثيقة على أهم طرائق تنفيذ مشاريع "تبادل المعرف والخبرات" طبقاً لجواب التسفيه والمالية والقانونية لهذه الآليات.

وفي سنة 2018، وسع "البنك" نطاق محفظة مشاريع "تبادل المعرف والخبرات". فاعتمد 6 مشاريع جديدة قائمة بذاتها بمبلغ إجمالي قدره 1.64 مليون دولار أمريكي (إطار 6.2). وهذه المشاريع هي:

1. مشروع "تبادل المعرف والخبرات" بين موريتانيا (الجهة المستفيدة) وتونس (الجهة المقدمة) من أجل "إنشاء منصة لخدمات المالية على الأجهزة المحمولة".
2. تنمية القدرات وإعداد المشاريع بصيغة "تبادل المعرف والخبرات" من أجل تسخير خبرة المغرب في الطاقة المتعددة في المناطق الريفية.
3. مشروع "تبادل المعرف والخبرات" بين السودان (الجهة المستفيدة) وتركيا (الجهة المقدمة) بشأن "تطوير قدرات مدينة التكنولوجيا الأفريقية".
4. مشروع "تبادل المعرف والخبرات" بين بنغلاديش (الجهة المستفيدة) وتركيا (الجهة المقدمة) بشأن "تعزيز القدرات في تطوير أصناف القطن".
5. مشروع "تبادل المعرف والخبرات" بين غيانا (الجهة المستفيدة) وماليزيا (الجهة المقدمة) في "إنتاج الأرز".
6. مشروع "تبادل المعرف والخبرات" بين غينيا (الجهة المستفيدة) وتونس (الجهة المقدمة) بشأن "تعزيز سلسلة تدبير المنتجات الزراعية في غينيا".



خبرته إلى مالي والنيجر دعماً منه لجهودها الرامية إلى زيادة معدلات تزويد المناطق الريفية بالكهرباء.

ومن أجل تعزيز هذه المبادرة، ودعم تحقيق الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة"، أنشأ "البنك" و"المكتب" آلية تمويل تدعم إعداد المشاريع في تزويد المناطق الريفية بالكهرباء طبقاً لصيغة "تبادل المعرف والخبرات". وترمي آلية التمويل هذه إلى ما يلي: (1) تحسين جودة المشاريع منذ البدء بالتأكد من أنها مفيدة ومستدامة؛ (2) الإسراع في تنفيذ مشاريع تزويد المناطق الريفية بالكهرباء عن طريق تطوير قدرات وكالات الإنجاز؛ (3) تعزيز مساهمة "البنك" في دعم تحقيق الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالطاقة، والهدف 13 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ويبلغ إجمالي قيمة آلية التمويل، في البداية، 500,000 دولار أمريكي من التمويل بالمنزل، وقد ساهم، فيها "البنك" بمنحة قدرها 250,000 دولار أمريكي. وقدّم المغرب، ممثلاً في "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب"، مبلغاً مماثلاً في شكل مساهمة عينية.

وسيمكون "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" شريك "البنك" في وضع مشاريع تزويد المناطق الريفية بالكهرباء بموجب هذه المبادرة. وسيتعاون مع الأطراف المعنية المحلية في البلدان المستفيدة. وستتوافق جميع مشاريع آلية التمويل طبقاً لصيغة "تبادل المعرف والخبرات".

الإطار 6.2 آلية التمويل المشتركة بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" لتطوير القدرات وإعداد المشاريع طبقاً لصيغة "تبادل المعرف والخبرات" المتعلقة بالطاقة المتعددة في المناطق الريفية

أصبح المغرب، على مر السنين، الرائد في مجال الطاقة المتعددة في القارة الأفريقية، ولاسيما في مجال تزويد المناطق الريفية بالكهرباء، وقد وقّع العديد من البلدان الأفريقية اتفاقيات تعاون مع المغرب من أجل الاستفادة من خبرته في تزويد المناطق الريفية بالكهرباء عن طريق الطاقة المتعددة. ووقع "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") - طبقاً لدوره المتمثل في تيسير تبادل الخبرات - اتفاقية مع المغرب لتعزيز نقل الخبرات المغربية في قطاعات، منها قطاع الطاقة، إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأعضاء في "البنك".

وبموجب هذه الشراكة، يشكل "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" ("المكتب") - وهو أكبر جهة مشغلة للكهرباء في المغرب - الجهة المقدمة للخبرة في هذا المجال. وينقل المغرب - في إطار صيغة "تبادل المعرف والخبرات" التي استحدثها "البنك" -

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف



يعمل "البنك" على تعزيز أنشطة شراكته مع المجتمع الإنمائي العالمي طبقاً لاستراتيجيته الجديدة ("البرنامج الخمساني للرئيس") التي تشكل الشراكات إحدى ركائزها الأساسية.

"الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر"

ترمي هذه الشراكة بين "البنك" و"الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" إلى إنشاء آلية تمويلية لمساعدة الأطراف المعنية على تصميم وتمويل وتنفيذ أنشطة إنمائية مشتركة. وبالأخص، يسخر "البنك" و"الاتحاد" مختلف خبراتها معًا لدعم المجتمعات الهشة عن طريق إدارة فعالة للبيانات.

وقد اعتمد "البنك" عن طريق "برنامج فاعل خير" 81 مليون دولار أمريكي لتمويل "مشروع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في كوكس بازار بنغلاديش". وسيمكّن هذا المشروع الذي يستغرق 3 سنوات من المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في "استراتيجيات تعزيز النمو الذي يخدم الفقراء والنمو الشامل" الواردة في "الخطة الإنمائية الخمسية السابعة (2016-2020)" التي وضعتها حكومة بنغلاديش. ويرمي هذا المشروع إلى **تعزيز قدرات سكان "كوكس بازار"**، الذين يشاركون بممتلكاتهم ومواردهم في الوقت الحالي لإيواء النازحين من منطقة "راخين".

الجدول 4.2 أهم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بشأن التعاون المؤسسي فيما بين سنوي 2009 و2018

السنة	التفاهم	عدد مذكرات التفاهم	المؤسسات المختارة
2009	9	"مجموعة البنك الدولي" و"بنك التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي" و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ" و"الاتحاد الدولي للاتصالات" و"مؤسسة التمويل الأفريقي" و"وزارة التنمية الدولية البريطانية" و"الاتحاد التركي للغرف والسلع" و"جامعة كمبيريدج"	
2010	7	"بنك التنمية الأفريقي" و"منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" و"منظمة العمل العربية" و"برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بغيرروس نقص المناعة البشري المكتسب/البيز"	
2011	18	"بنك التنمية الآسيوي" و"بنك الآسيوي للإنشاء والتعمير" و"بنك التنمية لشرق آسيا وتنمية التعمير" و"مؤسسة التمويل الدولية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"البنوك" و"اللجنة الاقتصادية لآسيا وأفريقيا" و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" و"الدورة العالمية للشباب" و"منظمة المدن العربية" و"جامعة كولومبيا" و"مجموعة باريس التقنية"	
2012	8	"وكالة التنمية الفرنسية" و"بنك الاستثمار الأوروبي" و"وزارة التنمية الدولية البريطانية" و"بنك الكوري" و"مؤسسة بيل ومليندا غيتس" و"تعاونية البيانات الحدية" و"البنك الدولي" (المالية الإسلامية)	
2013	7	"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" و"المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" و"المركز الدولي لتطوير الأسمدة" و"بنك التصدير والاستيراد الكوري" و"المنظمة العالمية للجمارك" و"البنك الدولي" ("تدفق المعرفة")	
2014	6	"مجموعة البنك الدولي" (" التعليم من أجل التنافسية" و"بنك التنمية الكورية" و"هيونداي" و"هندوروكوكوكو للتنمية الدولية" و"الاتحاد الاقتصادي والتقني لغرب أفريقيا" و"البرنامج العالمي للبنى التحتية")	
2015	15	"منظمة التعاون الإسلامي" و"مجموعة البنك الدولي" ("صندوق بناء الدولة والسلام" و"مؤسسة بيل ومليندا غيتس" و"وزارة التنمية الدولية البريطانية" ("صندوق سيدات أعمال العالم العربيات" و"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" و"صندوق النقد العربي" و"منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" و"مجلس الخدمات المالية الإسلامية" و"مؤسسة التمويل الأفريقي" و"اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي" و"مصرف قطر الإسلامي" و"مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" و"كلية لندن للمبادرات الدولية").	
2016	16	"مؤسسة بيل ومليندا غيتس" و"صندوق قطر للتنمية" و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" و"صندوق أبو ظبي للتنمية" و"الجامعة الأقطانية لدول عرب أفريقيا" و"البنك الإيفياني للتعاون الدولي" و"بورصة إسطنبول" و"روسيما الاتحادية (3 مذكرات تفاهم) و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"بنك التنمية الدولية للبنية" و"البنك الدولي" ("البنك الدولي للغة العربية" و"البنك الدولي للميسرة").	
2017	7	"بنك التنمية الأفريقية" و"بنك التنمية الآسيوي" و"صرف التنمية للبنان الأمريكية" و"الوكالة الفرنسية للتنمية" و"مجموعة البلدان الثمانية الإسلامية النامية" و"منظمة الأمم المتحدة للفضول" و"الأكاديمية العالمية للعلوم".	
2018	7	"الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر" و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" و"الوكالة الفرنسية للتنمية" و"الطاقة المستدامة للجميع" و"المركز الدولي للزراعة الملحة" و"وكالة إدارة أنموذج الحج الأندونيسي".	



الوكلة الفرنسية للتنمية

اتخذت "مجموعة البنك" و"مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية" ("الوكلة الفرنسية للتنمية") و"مؤسسة التطوير والمشاركة من أجل التعاون الاقتصادي"، وهي مؤسسة تابعة للوكالة معنية بالقطاع الخاص) مبادرة تعاون ترتكز على ما يلي: (1) تمويل مكافحة تغير المناخ؛ (2) المدن والقرى المستدامة؛ (3) الهشاشة؛ (4) تطوير القطاع الخاص؛ (5) الابتكار. ويستهدف التعاون البلدان الأعضاء المشتركة في منطقة السهل الأفريقي خصوصاً وفي القارة الأفريقية عموماً حيث يكون نشاط "الوكلة الفرنسية للتنمية" على أشدّه. وتغطي هذه المبادرة أنشطة "مجموعة البنك" الإقراضية وغير الإقراضية، ومنها: (1) التشييف والتحليل المشترك؛ (2) الإعداد والتقييم المشترك للمشاريع، والتقييم المشترك للقدرات المؤسسية؛ (3) تبادل برامج العمل السنوية؛ (4) التقديم المشترك للخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية؛ (5) الفعالية الإنمائية؛ (6) المشاريع السياسية وغير السياسية (ومنها الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وتمويل التجارة، والتأمين من المخاطر السياسية. وبلغ التمويل المشترك المستهدف ملياري دولار أمريكي (500 مليون دولار أمريكي من كل من المؤسستين) فيما بين سنوي 2018 و2022.

بنك التنمية الآسيوي

و"بنك التنمية الآسيوي" مجموعه البنك الإسلامي للتنمية و"بنك التنمية الآسيوي" إطاراً للتعاون، ووقعوا اتفاقية للتمويل المشترك فيما بين سنتي 2017 و2022. ويقدر إجمالي التمويل المطلوب من هاتين المؤسستين لتنفيذ المشاريع المشتركة بـمبلغ 5 مليارات دولار أمريكي، رصد منها "بنك التنمية الآسيوي" 3 مليارات دولار أمريكي، وخصصت منها "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ملياري دولار أمريكي خلال خمس سنوات. ويتوقع أن تضم القطاعات والمبادرات الأساسية النقل، والطاقة، والتنمية والخدمات الحضرية، والتعليم، والزراعة والتنمية الريفية، والصحة، والتعاون الإقليمي، وتنمية القطاع الخاص، وتمويل التجارة، وتطوير المبادرات التجارية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وخلال سنة 2018، وقعت هاتان المؤسستان اتفاقية تعاون تحقيقاً لما يلي: (1) إقامة شراكات معرفية؛ (2) إعداد دراسات تشخيصية قطبية مشتركة؛ (3) تشجيع واعتماد تبادل المعارف بين البلدان، وأفضل الممارسات العالمية، ونشر الدراسات؛ (4) بناء القدرات في مجال إعداد دراسات تشخيصية قطبية، واستخدام أفضل الممارسات الدولية.

وهيّئ هذا المشروع حول 3 نتائج متراقبة ومتكمالة هي:

- تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية؛
- تقليل مخاطر الأمراض؛
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، ولاسيما النساء والأطفال والمسنون والمعاقون.

وكما يساهم هذا المشروع في تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في "الخطة الإنمائية الخامسة السابعة"، فإنه يدعم أيضاً تقدّم بنغلاديش في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تعاون "مجموعة البنك" و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" على دعم البلدان الأعضاء، ولاسيما البلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاع. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وقد تعاون "البنك" و"مكتب الأمم المتحدة" في السنوات الماضية على تنفيذ عدة مشاريع، كدعم الحكومة الغينية في تحسين مؤسساتها الصدمة حتى يمكنها التصدي لوباء الإيبولا، ودعم الحكومة التونسية في تطوير المهارات في مجال الاقتصاد الأخضر وفي تمويل رواد الأعمال الشباب على سبيل المساهمة في إرساء اقتصاد قائم على التكنولوجيا النظيفة. وفي الآونة الأخيرة، قدم "مكتب الأمم المتحدة" خدمات وحلولاً إدارية لعملية تطبيق اللامركزية التي خاضها "البنك"، ومساعدة فنية في مجال تنفيذ المشاريع، ودعمًا للحكومات المعنية في مجال التوريد المستدام، وتزيد الشراكات بين "البنك" و"مكتب الأمم المتحدة" قوًّة نتيجة رؤية "البنك" الاستراتيجية الجديدة، التي تقوم على تسخير الشراكات العالمية لتوسيع نطاق الأنشطة الإنمائية في بلدانه الأعضاء. وفي هذا السياق، سيساعد "مكتب الأمم المتحدة" البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز أنشطته المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما في وضع سياسات تمكن من تعزيز الداول الشاملة من أجل الاستخدام الأمثل لفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في زيادة الاستثمار في البنية التحتية في البلدان الأعضاء.

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

تعاون "البنك الإسلامي للتنمية" و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" على تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية داخل آسيا وخارجها. وترتكز هذه الشراكة أساساً على أهم أنشطة "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، ألا وهو الاستثمار في البنية التحتية المستدامة وفي قطاعات إنتاجية أخرى من أجل تحسين الصلة بين الناس والخدمات والأسواق، وهو نشاط سيكون له في نهاية المطاف تأثير على حياة المليارات من الناس. ويوجد بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" 20 بلداً عضواً مشتركاً.

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

وضعت "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" و"مصرف التنمية للبلدان الأمريكية" و"هيئة الاستثمار المشتركة بين البلدان الأمريكية" خطة عمل مشتركة من أجل التعاون والمشاركة في تمويل تبادل المعارف والمساعدة الفنية، وغيانا وسورينام هما البلدان العضوان المشتركان اللذان سيستفيدان من هذه الشراكة على الرغم من إمكان توسيع نطاقها توسيعاً غير مباشر ليشمل بلدان أخرى، وسيتناول التعاون المجالات التالية: (1) التشخيص والتوريد والتقييم المشترك للقدرات؛ (2) تبادل برامج العمل السنوية؛ (3) التعاون في المناطق التي تعاني من الهشاشة والنزاع؛ (4) المبادرات الخاصة التي تدعم التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (5) الفعالية الإنمائية؛ (6) العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (7) تطوير القطاع الخاص؛ (8) تمويل المبادرات التجارية (التصدير والاستيراد) وتشجيع الأنشطة التجارية في البلدان الأعضاء في كل من تلك المؤسسات وفي البلدان الأعضاء المشتركة بينها. وفي سنة 2018، اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" مشروعه في غيانا هو "برنامج تطوير خدمات الطاقة"، سيملأه مع "مصرف التنمية للبلدان الأمريكية".

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

خلال سنة 2018، وضع "البنك الإسلامي للتنمية" و"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" خطة عمل مشتركة من أجل التعاون في المجالات التالية: (1) التمويل الأصفر الإسلامي؛ (2) تشغيل الشباب؛ (3) التعليم والتدريب المهني؛ (4) النقل؛ (5) الأمن المائي، والأمن الغذائي، والزراعة؛ (6) الطاقة المتجددة، ومنها الطاقة المتجددة لأجل الفقراء؛ (7) تغير المناخ؛ (8) قضايا المرأة؛ (9) التصدي للأزمات وتعزيز القدرة على الصمود (الأزمة السورية، واليمن)؛ (10) "تبادل المعرف والخبرات" و"التعاون الثلاثي"؛ (11) الحد من الفقر؛ (12) بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج في إطار "الشراكة العالمية من أجل فعالية التعاون الإنمائي" و"خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030".

والتعاون بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" تعاون طويل الأمد تمضي عن تنفيذ مشترك لتسع دورات تدريبية في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" و"آسيا الوسطى" و"أفريقيا" بشأن تمويل مشاريع النقل الحضرى المستدام، كما تتعاون "الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" في مشروع تمويله "الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية" و"البنك الإسلامي للتنمية" من أجل المساهمة في وضع خطة عامة للحافلات السريعة التردد في بيروت الكبير، رصد "البنك الإسلامي للتنمية" في إطارها للحكومة اللبنانية قرضاً قدره 250 مليون دولار أمريكي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يقيم "البنك الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" شراكة طويلة الأمد في مختلف الأنشطة الإنمائية، وفيما يلي بعض المنجزات التي حققتها هذه الشراكة:

تطوير القدرات في قطاع المياه بقازاقستان. ويقدم ذلك الدعم للوكالة الوطنية للمياه من أجل تحسين إدارة أنظمة الرى وشبكات الصرف الصحي بتكلفة تبلغ مليوني (2) دولار أمريكي، ساهم فيها كل من "البنك الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بالتساوي.

مركز الطاقة المستدامة للجميع في الشرق الأوسط

أنشئ "مركز الشرق الأوسط" بموجب اتفاقية تعاون بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الطاقة المستدامة للجميع" سنة 2018، وبالشراكة مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا". واتخذت أمانة المركز "إدارة البيئة التحتية الاقتصادية والاجتماعية" في "البنك الإسلامي للتنمية" مقراً لها. ويركز هذا التعاون على دعم بلدان منطقة الشرق الأوسط في تحقيق غيات الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة". ويشمل هذا التعاون دعم وضع السياسات، وتقديم المساعدة الفنية للحكومات، وتطوير المنتجات المعرفية، ومساعدة البلدان المعنية على إعداد دراساتها التقديمية، ووضع وتنفيذ خطط ومشاريع الطاقة المستدامة. كما سيتمكن هذا التعاون من تيسير التأزز والحوافر البيئية بين الأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والدولية بالوصول إليها بالشراكات، وإنشاء منصات لتبادل المعرف. ويتمثل الهدف النهائي من هذا التعاون في تحسين إعداد مشاريع الطاقة المستدامة من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة والاقتصادية، وفي تحسين تنسيق وتعزيز المبادرات والأنشطة الإقليمية للطاقة المستدامة.

وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية

وّقّع "البنك الإسلامي للتنمية" و"وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية" اتفاقية إطارية للتعاون سنة 2018. وتغطي هذه الاتفاقية خمسة محاور مختلفة هي: (1) إيداع أموال لدى البنك الإسلامي للتنمية أو عن طريقه لمدة قصيرة؛ (2) الاستثمار المباشر وغير المباشر الطويل الأمد، ومنه الاستثمار العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ (4) برنامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومنه تمويل المنح الدراسية؛ (5) المساعدة الفنية في إدارة الصناديق. وتمثل مهام "وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية" في إدارة ودائع تقارب 8 مليارات دولار أمريكي دفعها أكثر من 3,4 مليون فرد يتضمن فرائه لأداء فريضة الحج. وتعاونت هذه "الوكالة" مع "البنك الإسلامي للتنمية" على تكوين محافظها الاستثمارية من أجل تحقيق التوازن بين العائدات المالية والمنافع الاجتماعية.

طاقة نظيفة
وأسعار عادلة 7





القضاء التام
على الجوع



الصحة الجيدة
والرفاه



مدن ومجتمعات
عالية مستدامة



every child

icef



“منظمة الأمم المتحدة للطفولة” ("اليونيسيف")

يعود التعاون القائم بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”منظمة الأمم المتحدة للطفولة” إلى سنة 1989. وقد تجّه هذا التعاون نجاحاً كبيراً في القضاء على شلل الأطفال والمalaria والتصدي لوباء الإيبولا وفي غير ذلك من العمليات المتعلقة بالصحة. والجهات المستفيدة بلدان آسيوية وأفريقية، ومنها باكستان وغينيا والكامبوديا. ووُضِع في إطار مشروع ”تحول السوق من أجل السكن الريفي المستدام في أوزبكستان” الذي يموّله ”مرفق البيئة العالمي”. وقد أعد تصميم هندسي تفصيلي لمنازل ذات كفاءة في استخدام الطاقة سيُشرع في بنائها سنة 2019.

وخلال سنة 2018، التزم ”البنك الإسلامي للتنمية“ بتقديم 7,3 مليون دولار أمريكي (إجمالي تكلفة المشروع هو 11,1 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع مشترك مع ”منظمة الأمم المتحدة للطفولة“ بشأن التعليم المبكر الموازي لنظام التعليم الابتدائي لحكومة بنغلاديش، والتدريب المهني لأطفال اللاجئين الروهينغا والشباب في ”كوكس بازار“ بنغلاديش. والهدف الرئيس من هذا المشروع هو المساهمة في تعليم 76,787 طفل روهينغيًا في المستوطنات المؤقتة عن طريق دعم التعليم المبكر والتعليم الأساسي غير الرسمي. أُنْفَد إلى ذلك أن هذا المشروع يرمي إلى تحسين سبل عيش 2,000 مراهق في المجتمعات المحلية التي تحضن اللاجئين بتوفير التدريب المهني، والدفاع عن سياسات تحسين حقوق الروهينغا في التعليم بنغلاديش. ويشمل نطاق المشروع بناء أو تجديد 560 مركزاً تعليمياً لتوفير فرص الالتحاق بالتعلم المبكر الآمن والجيد والتعليم الأساسي غير الرسمي لفائدة 76,787 من فتيان وفتيات الروهينغا. كما ينطوي المشروع على تشغيل 560 مدرساً إضافياً لتعزيز تقديم التعليم الجيد للمستفيدن.

ويبحث ”البنك“ تأسيس صندوق خيري مع ”منظمة الأمم المتحدة للطفولة“ من أجل تمويل أنشطة الحد من الفقر، والمساعدة الإنمائية الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود، وتوجيهه رأس المال الخيري لمشاريع البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، وللأسماها في البلدان الأقل نمواً. ويتوّهم أن تبدأ الجهود الرامية إلى تعبيئة الموارد لصندوق التحفيز المفتوح (20 مليون دولار أمريكي)، الذي يُعرف باسم ”الصندوق العالمي الإسلامي الخيري“، سنة 2019. كما شارك ”البنك الإسلامي للتنمية“ في ”المتدى العالمي السادس للزكاة“ الذي عقد في ماليزيا من أجل بحث سبل التعاون مع المؤسسات العالمية للزكاة، وتقديره تعبيته موارد الزكاة مع مختلف الأطراف المعنية.

بناء منازل حديثة في المناطق الريفية من أوزبكستان (المرحلة الثانية). وقد مكّن ذلك من تطوير قدرات الموظفين الحكوميين بتكالفة قدرها 1,06 مليون دولار أمريكي في مجال بناء المنازل والبني التحتية ذات الصلة تصميمياً وإشرافاً وتقديماً، مع إيلاء اهتمام خاص لإدخال وسائل تكنولوجية ذات كفاءة في استخدام الطاقة. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“ وحكومة أوزبكستان تلك الأنشطة، في إطار مشروع ”تحول السوق من أجل السكن الريفي المستدام في أوزبكستان“ الذي يموّله ”مرفق البيئة العالمي“. وقد أعد تصميم هندسي تفصيلي لمنازل ذات كفاءة في استخدام الطاقة سيُشرع في بنائهما سنة 2019.

تعزيز دور البرلمانات في تحقيق ”خطة 2030“. ويشكل ذلك جزءاً من إدماج تحقيق ”أهداف التنمية المستدامة“ في البلدان الأعضاء. وقد اعتمد ”البنك الإسلامي للتنمية“ - بموجب هذه الشراكة - مشروعه مساعدة فنية لفائدة الصومال وتونس. ويرمي كل من المشروعين إلى رفع قدرة البرلمان في البلد المعنى على سن التشريعات واعتماد الموازنات بطريقة فعالة وشفافة، ورصد التنفيذ الفعلي لأهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتشاركة.

برنامج التعاون بين بلدان الجنوب. وهو اتفاقية تعاون بين ”البنك الإسلامي للتنمية“ و”مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخدمات الإقليمية لأفريقيا في أديس أبابا“ من أجل إعداد ”التقرير الإقليمي الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا“. ومن المزمع تقديم التقرير لقارئه في ”قمة الاتحاد الأفريقي“ في يناير 2019 وعرضه في اجتماع ”مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب“ في مارس 2019. وسيجمع هذا التقرير بيانات عن التعاون بين بلدان الجنوب من 10 بلدان أفريقية. وأهم من ذلك، سيؤسّس التقرير لعملية منتظمة لإعداد التقارير عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا، وهو أمر لا بد منه في تقديم نتائج تلك الأنشطة وتأثيراتها. ويشمل الدعم الفني الذي يقدمه ”البنك الإسلامي للتنمية“ ما يلي: (أ) اقتراح توجيهات ونموذج لجمع بيانات التعاون بين بلدان الجنوب؛ (ب) تقديم مساهمات في هيكل التقرير بأكمله؛ (ج) إعداد مظاهمن قسم ”التوجهات المستقبلية للتعاون بين بلدان الجنوب“.

“مجموعة البنك الدولي”

بدأ التعاون بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”مجموعة البنك الدولي” عندما بدأ ”البنك الإسلامي للتنمية“ عملياته سنة 1976. وقد خصص تمويلهما المشترك التراكمي لنحو 95 مشروعًا يغطي تكلفتها الإجمالية 31.6 مليار دولار أمريكي في البلدان المشتركة العضوية الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأسيا، والمنطقة العربية. وساهم ”البنك الإسلامي للتنمية“ في ذلك التمويل بمبلغ قدره 3.9 مليار دولار أمريكي، وساهمت فيه ”مجموعة البنك الدولي“ بمبلغ قدره 8.8 مليار دولار أمريكي.

التعاون مع ”مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب“ و”كلية موظفي منظمة الأمم المتحدة“

في سنة 2018، وَضَدَ ”البنك الإسلامي للتنمية“ شراكته مع ”مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب“ من أجل دعم ”الطاول المبتكرة“ لإشراك القطاع الخاص في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والنهاوض بريادة الأعمال عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“.

أنشطة تعبئة الموارد سنة 2018

يتَمثَّلُ أحد أَهمِّ مَكَوَّناتِ استراتِيجية ”البنك“ الجديدة في تعزيز تنفيذ الأنشطة الإنمائية بِواسطَة الشراكات وتعبئة الموارد. ولذلك يبذل ”البنك“ جهوداً ثابتة لإقامة علاقات تعاون متينة (غير شراكته مع المنظمات الإنمائية الدولية) مع القطاع الخاص والمؤسسات التجارية والمالية والاستثمارية. وفي إطار هذه الجهود، أنشأ ”البنك“ وظيفة تجمع بين القطاعين العام والخاص في مشاريعه (مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص). والهدف الرئيس من ذلك هو تعبئة موارد مالية إضافية من القطاع الخاص من أجل زيادة تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية التي تمكّن من دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء.

وتَتمثَّلُ هذه الاستراتيجية في الاستفادة من الصناديق الاستثمارية، والصناديق الخاصة، وأدوات تعبئة الموارد القائمة. ومن هذه الصناديق القائمة ”صندوق التضامن الإسلامي للتنمية“ الذي ياخِر رأسماله 10 مليارات دولار أمريكي، و”صندوق العيش والمعيشة“ الذي يبلغ رأسماله 2.5 مليار دولار أمريكي، و”برنامج فاعل خير“ الذي يبلغ رأسماله 698 مليون دولار أمريكي، و”صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف“ الذي يبلغ رأسماله 100 مليون دولار أمريكي، و”آلية مؤتمر تعاون بلدان شرق آسيا لتسهيل التنمية الفلسطينية“ الذي يبلغ رأسماله 3 مليارات دولار أمريكي.

”مجموعة التنسيق“

”مجموعة التنسيق“ مثال على التعاون بين بلدان الجنوب، وهي آلية تنسيق المعونة بين الوكالات التي تشتَرك في نفس النظرة إلى التعاون الإنمائي، طبقاً لروح ”إعلان باريس بشأن فعالية المعونة“. ويجتمع رؤساء العمليات في ”مجموعة التنسيق“ مرتين في السنة من أجل تحديد فرص جديدة للشراكة وتنسيق العمل المشترك، ومن ثم من أجل تعزيز أهمية وتأثير المساعدة الجماعية على البلدان المعنية.

”منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة“ (اليونسكو)

ما فتئ ”البنك الإسلامي للتنمية“ و”منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة“ يتعاونان طوال أكثر من 40 سنة، وذلك منذ توقيع الاتفاقية الأولى بينهما في مايو 1977. خلال سنة 2018، ركَّزَتْ هذه الشراكة على سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وأدوات السياسات من حيث دعم البلدان الأعضاء المشتركة في المجالات التالية: (1) بناء القدرات؛ (2) جمع وتحديث مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (3) صياغة خطة عمل العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومشروع تجريبي.

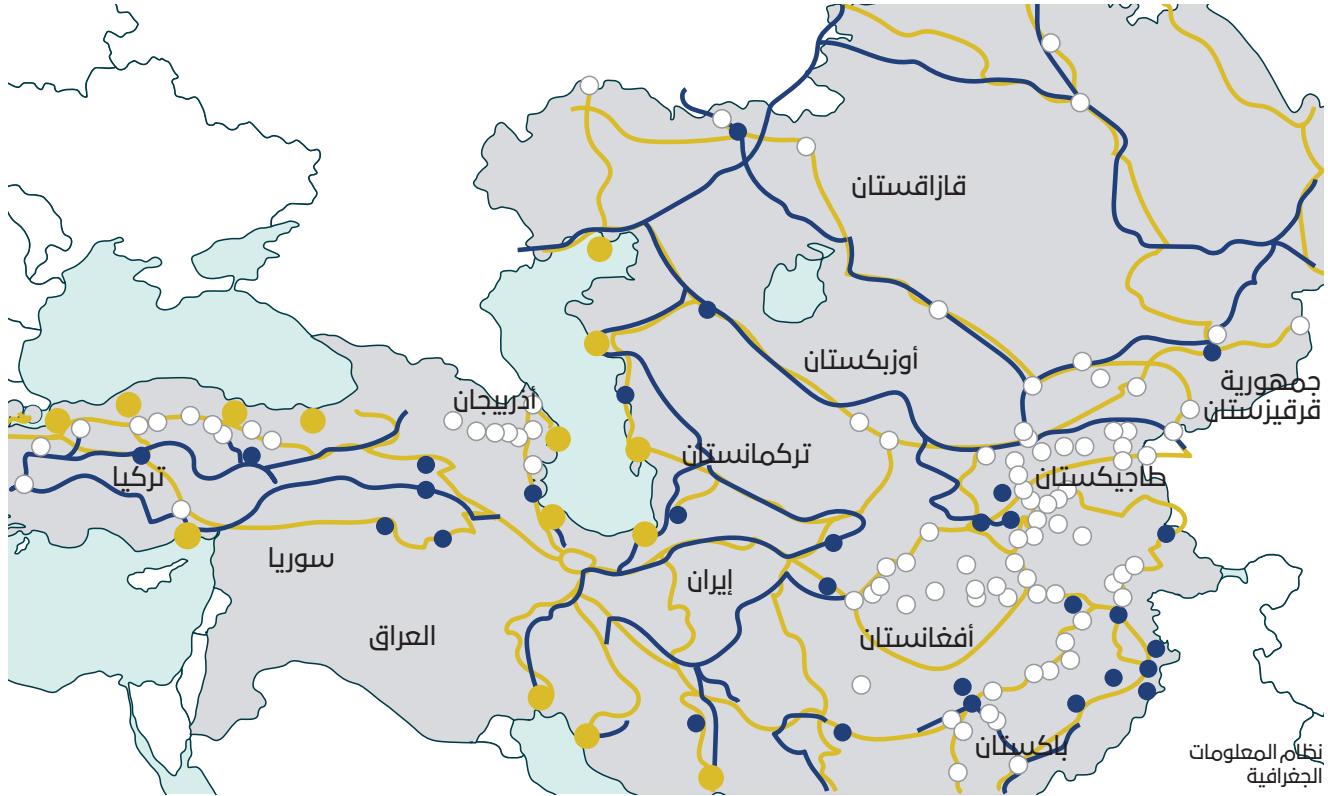
وتقديم ”منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة“ الدعم اللازم لتعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تدخلات ”مجموعة البنك“، وإقامة التأزير بين ”إطار الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك“ و”خطة التنمية لعام 2030“. وهذا، طبقاً لرؤية الاستراتيجية الجديدة للبنك الإسلامي للتنمية التي تتوصى بجعل أنشطته الإنمائية تتجاوز التمويل إلى تعزيز قوّة الموارد المعرفية.

”منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي“

يتَعاون ”البنك الإسلامي للتنمية“ مع ”منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي“ في عدة مجالات تدخل مشتركة، كالمعونة من أجل التجارة، والتعاون الثلاثي، والقدرة على الصمود، والتعاون والنتائج الإنمائية الفعالة. كما يبحث ”البنك الإسلامي للتنمية“ في تحقيق المزيد من التعاون مع شبكة ”لجنة المساعدة الإنمائية“ في مجال الزراعة والهشاشة.

وفي إطار برنامج ”تبادل المعارف والخبرات“، يعزّز ”البنك الإسلامي للتنمية“ اهتمامه بمبادرة الشراكة العالمية التي اتخذتها المكسيك وكندا، وذلك بدعم من ”منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي“. ويتمثل الهدف الرئيس من ”مبادرة الشراكة العالمية“ في جمع الأطراف المعنية بالتنمية من أجل تعزيز مشاريع ومبادرات التعاون الثلاثي والدرص على أن تكون فعالة وتُخَذَّل إدارة البلدان وتنطوي على شراكات شاملة من أجل التنمية المستدامة.

شرع "البنك الإسلامي للتنمية"-
بالتعاون مع "لجنة الأمم المتحدة
الاقتصادية لأوروبا"- في إنشاء "نظام
المعلومات الجغرافية المتعلقة بشبكات
البني التحتية الإقليمية".



الأساسية ذات الصلة بهذه الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، ما انفقت "مجموعة البنك" تساهماً إلى حد كبير في التعاون والتكامل الإقليميين منذ إنشائها. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال البلدان الأعضاء في "البنك" متختلفة عن المعدلات العالمية وعن إمكاناتها في العديد من مؤشرات التعاون والتكامل الإقليميين. وقد دفع هذا الواقع "مجموعة البنك" إلى الاعتماد على خبرتها وخبرة غيرها من البنك الإنمائية المتعددة الأطراف لوضع استراتيجية واضحة ومتوازنة للتعاون والتكامل الإقليميين.

وستتمكن استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين "مجموعة البنك" من أن تجذب منصة أساسية تربط بين البلدان الأعضاء ووكالات التعاون الإقليمي والمجتمعات ذات الصلة من أجل التعاون فيما بينها. وترمي هذه الاستراتيجية إلى توسيع نطاق دعم "مجموعة البنك" لجهود التعاون والتكامل الإقليميين، وترتكز على ما يلي: (1) تعزيز الترابط العابر للحدود؛ (2) تحسين كل من مناخ الاستثمار والتنافسية؛ (3) دمج المبادرات التجارية والمالية الإسلامية؛ (4) تيسير التعاون لتوفير السلسلة العامة الإقليمية. ويتوهم أن تدشّن "استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين" حيز التنفيذ في أوائل سنة 2019.

ويتمثل جانب هام آخر من جوانب الاستراتيجية الجديدة في بحث سبل اجتذاب توظيفات السائلة من وكالات التمويل الصادرات، وصناديق التقاعد، وصناديق الأوقاف، وصناديق الزكاة، وصناديق الحج في الشرق الأوسط، ولاسيما ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة. كما يمكن لهذه الصناديق أن تستثمر سائلاتها في بعض الصناديق المختلفة بالاستثمار، كالاستثمار في المسئولية الاجتماعية والمحوك.

وقد استرعت الاستراتيجية الجديدة انتباه العديد من الشركاء إلى احتمال تنفيذ مشاريع إنمائية تفيضاً مشاركاً في البحرين وغيرها، وقازاقستان ونيجيريا وسلطنة عمان وتركيا.

9.2 النهوض بالتعاون والتكامل الإقليميين بين البلدان الأعضاء

التعاون والتكامل الإقليميان مجال هام لمجموعة البنك، التي ترمي إلى أن تكون منصة تربط بين البلدان الأعضاء من أجل التعاون فيما بينها ومع بقية بلدان العالم. والواقع أن "الترابط" و"التعاون بين البلدان الأعضاء" هدف استراتيجي وركيزة من ركائز "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" وعنوان أساسياتي في "مؤشرات الأداء



كما سيساعد هذا النظام، على تخزين البيانات والكشف عن الفرص الاستثمارية المحتللة والفجوات المالية في قطاع البنية التحتية على المستويين الوطني والإقليمي، وسيسرّ تعبيئة الموارد من القطاع الخاص لسد هذه الفجوات. وسيشمل ذلك جرداً شاملًا لمساريع الطرق البرية والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والموانئ والمحطات النهائية وغيرها من مشاريع البنية التحتية في البلدان المشاركة، ولموازتها التقديرية وخطة تنفيذها.

تعزيز الترابط الإقليمي باستحداث ممرات بين البلدان

يرُكِّز "البنك الإسلامي للتنمية" - في إطار توجّهه الجديد الرامي إلى تعزيز الترابط الإقليمي - على استحداث ممرات بين البلدان، وذلك بمواصلة البنية التحتية المادية مع الجوابن "غير المادية" لتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، يمكن الأولوية لربط البلدان الأعضاء بالموانئ الدولية والطرق البرية.

وقد طلب "البنك" إنجاز دراستين تسويفيتين لممرين قائمين كان قد ساهم في بنائهما. وترمي هاتان الدراسات إلى وضع آلية إقليمية لإدارة الممرين إدارة تضمن تسيير القطارات والمركبات بسلسة وانتظام، واحتصار الوقت وتقليل التكلفة. ويستثمل هاتان الدراسات تحليلاً وتوقعه هيكل الشحن والتడفقات التجارية، وتحديد المنتجات الوعادة التي ستُنقل على الطريق، ورسم خرائط للدواجز المادية وغير المادية على طول الممررين. وهاتان الدراسات هما:

نظام المعلومات الجغرافية المتعلقة بشبكات البنية التحتية الإقليمية

شرع "البنك الإسلامي للتنمية" - بالتعاون مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا" - في إنشاء "نظام المعلومات الجغرافية المتعلقة بشبكات البنية التحتية الإقليمية". وتغطي المرحلة الأولى من هذه المبادرة 11 بلداً عضواً في منطقة أفريقيا. ومن المزمع توسيع نطاقها ليشمل المنطقة العربية بالتنسيق الوثيق مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" و"مركز الدراسات المتعلقة بالنقل في بلدان غربى البحر الأبيض المتوسط" و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا". وسيوسع نطاق هذه المبادرة أكثر ليشمل المنطقة الأفريقية سنة 2019.

وسينتَزَع تطبيق نظام المعلومات الجغرافية "البنك" والمؤسسات الشريكة بأداة حديثة وقوية للتحليل والتبيّن والعرض الرقمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بالبني التحتية للنقل وبعمليات العبور الدولية وتدفقات التجارة في المنطقة. كما سيُتَّخذ نظام المعلومات الجغرافية أداة للتخطيط المتعدد للبلدان من أجل الترابط الإقليمي وخفض تكلفة وقت المبادرات التجارية.

الصناعة والابتكار
والهيكل الأساسية 9



يعمل "البنك" على تيسير تطوير القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان الأعضاء لتمكينها من التغلب على معوقات النظام التجاري المتعدد الأطراف

- ورشة عن خطة "منظمة التجارة العالمية" في أعقاب اجتماع بوينس آيرس وتأثيرها على البلدان الأعضاء الأفريقية (بالتعاون مع "المراكز الإسلامية لتنمية التجارة");
 - ورشة عن خطة "منظمة التجارة العالمية" في أعقاب اجتماع بوينس آيرس وتأثيرها على البلدان العربية وغيرها من البلدان الأسيوية (بالتعاون مع "المراكز الإسلامية لتنمية التجارة").
- ويسعى "البنك" لتحقيق أحد أهدافه الرئيسية، ألا وهو "دمج البلدان الأعضاء فيما بينها وفي الاقتصاد العالمي"، فيعمل على تيسير تطوير القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان الأعضاء لتمكينها من التغلب على معوقات النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد نفذ "البنك" برنامجه المتعلق بالتكامل التجاري في إطار "منظمة التجارة العالمية"، وذلك بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والقطبية والإسلامية ذات الكلمة، منها "منظمة التجارة العالمية" و"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"مركز التجارة الدولي" و"المراكز الإسلامية لتنمية التجارة" والمنظمات الاقتصادية الإقليمية وغيرها.
- دراسة تسويقية للممر السكري قازاقستان- تركمنستان- إيران، الذي يصل بعض البلدان الأعضاء الحمراء في آسيا الوسطى ببلدان أخرى والذي يبلغ طوله 677 كمـ . وذلك بالتعاون مع "منظمة التعاون الاقتصادي" و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ";
 - دراسة تسويقية للممر البري العابر للصدر الكبير، الذي يصل بعض بلدان المغرب (الجزائر وتونس) بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (تشاد ومالي والنiger ونيجيريا) بواسطة شبكة طرق تمتد على أكثر من 9,400 كمـ . وذلك بالتعاون مع "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".
- والمبلغ الإجمالي المعتمد للدراسة التسويقية للممر البري العابر للصدر الكبير هو 226,000 دولار أمريكي، سيلتف القسط الأول منه في الربع الأول من سنة 2019. أما المبلغ الإجمالي المعتمد للدراسة التسويقية للممر السكري قازاقستان- تركمنستان- إيران، فهو 187,000 دولار أمريكي. وقد فُرِّف القسط الأول منه 77,800 دولار أمريكي في الربع الأخير من سنة 2018.

برنامج "البنك" المتعلق بالمساعدة الفنية من أجل تشجيع الاستثمار

هذا البرنامج مبادرة أطلقها "البنك" سنة 2005 من أجل دعم ما تبذله بلدانه الأعضاء من جهود في سبيل تشجيع واجتذاب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، وهي سبيل تحسين مناخها الاستثماري. ومن إطلاق البرنامج وهو يتحقق مهتمًّا به وأهدافه مقدماً لوكالات تشجيع الاستثمار والوكالات الوسيطة في البلدان الأعضاء مجموعة واسعة من برامج المساعدة الفنية وبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار.

وفي سنة 2018، تراوحت مشاريع هذا البرنامج بين تطوير القدرات وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات والمنتديات بشأن الاستثمار. وقد أتاحت هذه المشاريع لأكثر من 60 جهة مسؤولة في بلدان "البنك" فرص التثبيك المهني وتشجيع الاستثمار. كما نفذت هذه المشاريع بالتعاون مع الوكالات الدولية، منها "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية" و"الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار" و"المراكز الإسلامية لتنمية التجارة". أضف إلى ذلك أنَّ هذا البرنامج شرع في حوار مع غينيا والنiger وسيراليون من أجل تقديم المساعدة الفنية لوكالاتها المعنية بتشجيع الاستثمار سنة 2019.

التكامل الإقليمي والعالمي في مجال التجارة

في سنة 1997، أطلق برنامج "البنك" المتعلق بالمساعدة الفنية. وكان الهدف الأساسي منه هو مساعدة البلدان الأعضاء على الارتقاء بقدراتها البشرية والمؤسسية من أجل التكيف مع النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد. والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز معارف البلدان الأعضاء باتفاقيات "منظمة التجارة العالمية" وتنفيذها، وتيسير عملية انضمامها إليها. كما يشكل منصة تستطيع فيها الجهات المسؤولة ذات الكلمة من البلدان الأعضاء أن تتبادل وجهات النظر وتباحث مختلف المسائل التجارية المتعددة الأطراف. وفي السنوات الأخيرة، كان أكبر همة البرنامج هو مساعدة البلدان الأعضاء على الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية" وتعزيز مهاراتها في التفاوض، والتصدِّي لقضايا المتعلقة بالمفاوضات في إطار "برنامج عمل الدوحة".

وفيمَا يلي أهُم الأنشطة التي نظمها "البنك الإسلامي للتنمية" خلال السنة قيد النظر:

- دراسة من أجل دعم السنغال في إجراء فحص للإصدارات الوطنية (بالتعاون مع "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية");
- وثيقة عمل موجهة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي عن الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في "منظمة التعاون الإسلامي" (بالتعاون مع "المراكز الإسلامية لتنمية التجارة");
- ورشات بالتعاون مع "صندوق النقد العربي" من أجل مساعدة البلدان على الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية";
- التنفيذ الإقليمي لاتفاقية تيسير التجارة في غيانا وسورينام؛

10.2 تسخير لحوم الهدى والأضاحى لمساعدة المحتاجين

الجدول 5.2 توزيع لحوم الهدى والأضاحى خلال السنوات 1436-1437-1438-1439هـ، وخطة سنة 1439هـ

ر.ت.	البلد	العام	العام	العام	العام
1	أذربجان	1439	5,000	5,000	5,000
2	بنجلاديش	1438	60,000	60,000	60,000
3	بورونغاسو	1437	2,500	2,500	2,500
4	تشاد	1436	5000	5000	5000
5	الاتحاد الافريقي		3,000	3,000	3,000
6	جيبوتي		7,000	7,000	7,000
7	غانا		500	500	500
8	غينيا بيساو		5,000	5,000	5,000
9	كوناكري		5,000	5,000	5,000
10	الأردن		20,000	20,000	20,000
11	لبنان		15,000	15,000	15,000
12	مالي		5,000	5,000	5,000
13	موريطانيا		10,000	10,000	10,000
14	MOZAMBIQUE		4,000	4,000	4,000
15	النيل		2,500	2,500	2,500
16	باكستان		10,000	10,000	10,000
17	السنغال		10,000	10,000	10,000
18	سيراليون		5,000	5,000	5,000
19	السودان		10,000	10,000	10,000
20	تنزانيا		6,000	6,000	6,000
21	غامبيا		5,000	5,000	5,000
22	آفغانستان		-	-	-
23	مصر		60,000	60,000	-
إجمالي التوزيع خارج المملكة					
628,000					
إجمالي التوزيع على الفقراء في الحرم وعلى المؤسسات الخيرية بالمملكة					
908,000					
المجموع					

مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحى، المعروف أكثر باسم "برنامج الأضاحى"، مشروع يديره "البنك". وهو يخدم الحاجات لأداء النسك والخدمات ذات الصلة نية عنة الله. ويشرف "البنك" على الإفادة من لحوم الهدى والأضاحى على وفق المعايير الشرعية المقررة، فيوزعها على الفقراء والمحتاجين في بعض البلدان الأعضاء وعلى الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

وخلال السنة الماضية، وزع 908,000 رأس غنم و328 رأس بقر على المحتاجين. وقد وزع منها نحو 628,000 رأس غنم على المحتاجين في مكة المكرمة وعلى المؤسسات الخيرية داخل المملكة العربية السعودية. ووزع ما بقي منها، وهو 280,000 رأس غنم، خارج المملكة العربية السعودية. ويقدم الجدول 5.2 الآتي معلومات عن توزيع لحوم الهدى والأضاحى في مختلف البلدان فيما بين سنوي 1436 و 1438هـ، وعن خطة توزيعها خلال سنة 1439هـ.

وخلال السنوات الأخيرة، اتخذ "البنك" المبادرتين الجديدين التاليتين لتحسين الإفادة من لحوم الهدى والأضاحى:

مشروع الجيلاتين

في ظل الشوكوك التي تواجه دول الجيلاتين الموجود في الأسواق هل هو حلال أو حرام، أنسنت "الشركة المتحدة لإنتاج الجيلاتين والمواد العضوية" بالتعاون مع شركة صينية لإنتاج 600 طن من الجيلاتين الحلال (المستحصل من جلد وعظام الأبقار والأغنام). وفي الآونة الأخيرة، حفظ صنع الكبسولات بتكنولوجيا فائقة، مما أدى إلى زيادة قدرته إلى إنتاج ملياري كبسولة جيلاتينية طلبة في شكل مادة أولية لتعبئة منتجات الشركات الصيدلانية المختلفة الأجهزة. وتوجد خطط لرفع قدرة المصنع إلى 3 مليارات كبسولة قبل نهاية سنة 2019. ويمثل "مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحى" شركة الجيلاتين ملكية تامة.

بيع قسام الهدى والأضاحى على الإنترنت

يقدم "مشروع الأضاحى" الآن للحجاج تسهيلات لأداء النسك (الهدى والقذى) وذبح ذبائح الأضحية والصدقة والعقيقة نيابة عنهم. وتمكن المنصة الإلكترونية "البنك الإسلامي للتنمية" من إنشاء قاعدة بيانات مركبة، تساعد على التخطيط للإفادة المثلث من لحوم الهدى والأضاحى، وخدمة الحجاج باستيفاء جميع الشروط الشرعية والصحية، وضمان مستوى عالٍ من النظافة العامة. وخلال سنة 2018، باع المشروع نحو 910,000 قسيمة عبر مختلف القنوات الممكنة.

٣ تدريب الفعالية المؤسسة



مقدمة

يعرض هذا الفصل أنشطة "البنك" في مجال الفعالية المؤسسية، فيهتم بجوانب، منها مجلس المحافظين؛ ومجلس المديرين التنفيذيين؛ والمراجعة؛ وإدارة المخاطر؛ والتقييم؛ والامتثال؛ ونتائج الفعالية الإنمائية؛ وإدارة الموارد البشرية.

يتتألف مجلس المحافظين من ممثلين للبلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57)، وهم وزراء في الغالب. ويمثل محافظ ومحافظ مناوب كل بلد عضو في مجلس المحافظين. وكل بلد عضو

500

صوت أساسى، زائد صوتاً واحداً عن كل سهم يكتتب فيه

الفصل 3

إيجاز

يتتألف مجلس المديرين
التنفيذيين من

18 عضواً

9 أعضاء
منتخبين
يمثل كل منهم
مجموعة تتراوح بين
أحد أكبر
البلدان
النسمة
مساهمةً

اعتمد مجلس
المديرين التنفيذيين
18 مشروعًا واتخذ
70 قراراً
اجتماعات في السنة
عادة

1.3 مجلس المحافظين

يتتألف مجلس المحافظين من ممثلي البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (وهم، وزراء في الغالب). ويجتمع مرتّة في السنة عادة. وقد عقد اجتماعه السنوي الثاني والأربعين (42) سنة 1438 (2017) بجدة، وذلك طبقاً لقرار سابق يقضي بأن يجتمع في دولة المقى مرتّة كل ثلاثة سنوات.

ويمثل محافظ ومحافظ مناقب كل بلد عضو في مجلس المحافظين. ولكل بلد 500 صوت أساسى، زائد صوتاً واحداً عن كل سهم يكتتب فيه. ويتنفذ مجلس المحافظين قراراته عموماً بأغلبية الأصوات الممثّلة في الاجتماع، ويجتمع مرتّة في السنة للنظر في أنشطة "البنك" خلال السنة السابقة، ولبحث استراتيجيته وسياساته المستقبلة. ويعين مجلس المحافظين خلال اجتماعه السنوي رئيساً له يشغل المنصب إلى حين انتخاب خلف له في اجتماع المجلس التالي. وتتركز كل سلطات "البنك" في مجلس المحافظين. ويفوض إلى مجلس المديرين التنفيذيين أنشطة "البنك" العادة إلا ما كان من زيادة أو خفض رأس المال "البنك" المصرح به، وقبول انضمام بلد أو وقف عضوية بلد آخر، وانتخاب رئيس "البنك" والمديرين التنفيذيين، وتحديد مدة خدمتهم، والصادقة على تقرير مراجع الحسابات والقواعد المالية، وتحديد الاحتياطي، وتوزيع الأرباح. كما يجوز لمجلس المحافظين، بحسب "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية"، اعتماد الأنظمة واللوائح وإنشاء المؤسسات الفرعية اللازمة لإدارة أنشطة "البنك".

الاجتماع السنوي الثالث والأربعون لمجموعة البنك

عقد مجلس محافظي "البنك" اجتماعه الثالث والأربعين (43) فيما بين 17 و19 ربى 1439 (3-5 أبريل 2018) في تونس، عاصمة الجمهورية التونسية، وذلك تحت شعار "الشراكة من أجل التنمية المستدامة: العمل معًا من أجل النهوض بتنمية رأس المال البشري والابتكار والتحول الرقمي". وقد سبقته فعاليات استغرقت ثلاثة أيام وتناولت موضوع باللغة الأهمية، منها "المتداع العالمي للمالية الإسلامية"، و"إقامة الشراكات العالمية من أجل النقل المستدام والنقل المستدام"، و"التحولات الرقمية من أجل التنمية المستدامة"، و"قمة مجموعة البنك للشباب"، و"منتدي القطاع الخاص". كما كان الاجتماع السنوي مناسبة للإعلان الرسمي عن الجيل الثاني من "تحالف مكافحة العمى الممكن تفاصيله" (2018-2022).

- أحاط مجلس المحافظين علمًا بالتقدير السنوي للبنك عن سنة 1439-1438 (2017)، وصادق على القوائم المالية وعلى تعين المراجع الخارجى للحسابات.



2.3 مجلس المديرين التنفيذيين

يتتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 18 عضواً: تسعة أعضاء معينين يمثل كل منهم أحد أكبر البلدان التسعة مساهمة، وتسعه أعضاء منتخبين يمثل كل منهم مجموعة تتراوح بين 4 و7 بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين الحالى، الذى هو الان فى دورته الخامسة عشرة، 5 اجتماعات فى السنة عادة.

ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية توجيه عمليات "البنك" العامة، ويمارس جميع الصلاحيات التي يخوله إياها مجلس المحافظين. ومن هذه الصلاحيات التدقيق لاعمال مجلس المحافظين، واتخاذ القرارات المتعلقة بأسئلة وعمليات "البنك" واعتماد الموازنة، ورفع حسابات كل سنة مالية إلى مجلس المحافظين للمصادقة عليها في كل اجتماع سنوي.

كما زاول مجلس المديرين التنفيذيين مهامه في أربع لجان هي:

- لجنة الحكومة والإدارة.
- لجنة العمليات والفعالية الإنمائية.
- لجنة المالية وإدارة المخاطر.
- لجنة المراجعة.

واعتمد مجلس المديرين التنفيذيين، في إطار عمله الاعتيادي، 18 مشروعًا واتخذ 70 قراراً بشأن مسائل التمويل والسياسات والإدارة. ويتضمن الجدول 1-3 الآتي بعض البيانات الأساسية عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 1439-1440هـ (2018).

- أحاط المجلس علمًا بذلك بالبنود التالية:
 - تقرير تكميلي عن "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس".
 - تقرير عن الجزء الذي سيُخصص من صافي دخل "البنك" لعمليات المساعدة الفنية في شكل متذبذب خلال السنوات 1444-1440 (2022-2018).
 - تقرير مرحلتي عن برنامج المنح الدراسية للنوابخ خلال سنة 1438-2017.
 - تقرير عن استخدام الدقة الخاصة لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 1439-1437 (2015-2017).
 - تاريخ ومكان عقد الاجتماع الرابع والأربعين (44) لمجلس محافظي "البنك".
 - انتخاب رئيس مجلس ممحافظي "البنك" ونائبه عن دورتين 1440-1441هـ (2019).
 - تعيين أعضاء لجنة الإجراءات الخاصة بالاجتماع السنوي الرابع والأربعين (44) لمجلس ممحافظي "البنك".

كذلك، أقام مجلس ممحافظي "البنك" مائدة مستديرة من أجل بحث توجهات "البنك" الاستراتيجية المستقبلية في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس" وتسليط الضوء على ما كان للبلدان الأعضاء من تجارب وأدوار في تهيئة الظروف الملائمة لإن يكون "البنك" أداة فعالة للتحول في البلدان الأعضاء. وقد تبادل ممحافظو "البنك" تجارب بلدانهم والدروس المستفادة، ومساهمة فعالة في المداولات الاستراتيجية.

الجدول 1.3 بيانات عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين خلال سنة 1439-1440هـ (2018)

القرارات المعتمدة	مجموع البنود المدرجة في جداول الأعمال	البنود المعتمدة من رئيس "البنك" والمعروضة على مجلس المديرين للعلم،	تقارير المتتابعة	بنود أخرى	بنود الاستراتيجية والسياسات	بنود المعاونة الخاصة	المشاريع*	رقم الاجتماع	تاريخ اجتماع مجلس المديرين التنفيذيين
8	21	-	2	13	5	-	1	324	الأحد 25 فبراير 2018 (1439) جمادى الآخرة 9
5	17	2	2	9	2	-	2	325	الأحد 1 أبريل 2018 (1439) رجب 15
17	32	-	2	14	6	8	2	326	الأحد 1 يونيو 2018 (1439) شوال 17
7	30	1	2	15	7	3	2	327	الأحد 2 سبتمبر 2018 (1439) ذي الحجة 22
33	53	3	2	17	9	11	11	328	الأحد 16 ديسمبر 2018 (1440) ربيع الآخر 9
70	153	6	10	68	29	22	18	5 اجتماعات	المجموع

(*) المشاريع + المساعدات الفنية.
(**) يشمل هذا العمود كذلك مشاريع المساعدة الفنية التي اعتمدتها رئيس "البنك".

ملحوظة: آخذ مجلس قرارات بشأن 70 بنداً، من أصل البنود المائة والثلاثة والخمسين (153) التي نظر فيها، واعتمد الرئيس 6 بنود. أما باقي البنود الثمانية والستين (68) في جدول الأعمال، التي نظر فيها المجلس، فتعلق بتقاضي اللجان المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، والجلسات المغلقة، والبنود الدائمة، مثل إقرار جدول الأعمال، واعتماد المحاضر، والتقرير الشفهي الموجز لرئيس "البنك"، وعمليات الاستثمار، والبنود الأخرى المقيدة للعلم.

3.3 إدارة المخاطر

“إدارة المخاطر” إدارة تتمثل وظيفتها الأساسية في تقييم ورصد وإدارة مختلف المخاطر التي يتعرض لها “البنك”，كمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة والتمويل، ومخاطر العمليات. وهي مسؤولة عن التحقق من أن “البنك” يحافظ على سلامة بيان مخاطره، وقوّة مركزه المالي، وجدراته الائتمانية التي تمكّنه من الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز “AAA”. كما تخضع “إدارة المخاطر” الاستراتيجيات الازمة لتعزيز حوكمة المخاطر المالية وتقليل تعرض “البنك” العاشر للمخاطر.

وقد طورت أنشطة “إدارة المخاطر” تطويراً كبيراً في السنوات الأخيرة، من حيث استمرار تعزيز هيكل وأنظم إدارة المخاطر، ووضع السياسات والتوجيهات، وتوافر الموارد البشرية. وهو تطور مكّن “إدارة المخاطر” من مساعدة “البنك” على الحفاظ على بيان مخاطره المنخفض وتحقيقه الائتماني الممتاز “AAA” من كنالات التنفيذ الدولية الثلاث.

وتولي “إدارة المخاطر” الاهتمام اللازم للقدرة على تحمل المخاطر وقواعد الاحتراز المنصوص عليها في إطار البنك المتعلق بكفاية رأس المال وإدارة التعرض”. وتجري مراقبة المخاطر على مختلف المستويات، إذ يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين و”لجنة المالية وإدارة المخاطر” المبنية عنه الاستراتيجية والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالمخاطر وتسهيل هيئة إدارة “البنك”. - بدعم من ”لجنة إدارة المخاطر” و”لجنة إدارة الأصول والخصوم“ - على تنفيذ الأنشطة طبقاً لإطار معتمد لحوكمة المخاطر.

ويُعَلِّم ”البنك“ أهمية كبيرة على تعزيز قدراته الداخلية في مجال إدارة المخاطر، وأليات رقابته، وضماناته الائتمانية. وفي سنة 2018، اتّخذ ”البنك“ مبادرات عدّة تعزيزاً لإجراءاته المتعلقة بإدارة وحوكمة المخاطر. ومن هذه المبادرات دليلاً إطار الاستعداد للمخاطر، وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية (إنشاء منصات محلية للمخاطر، ونمذجة الخسائر الناجمة عن التقصير، ونمذجة تقييم مخاطر الأسهـم)، وتعزيز مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة، وتحسين وظيفة فحص مخاطر المحفظة. كما يبذل ”البنك“ جهوداً دؤوبة في سبيل النهوض بثقافة المخاطر، وتنفيذ إطاره المتعلق بالمخاطر التشغيلية، وتعزيز آليات رقابته الداخلية.

4.3 أنشطة المراجعة

تمثّل ”إدارة المراجعة الداخلية“ خط الدفاع الثالث في إطار إدارة المخاطر. وتقدّم تأكيداً مستقلاً وموضوعياً، وخدمات استشارية بشأن الفعالية العامة لأهمّ آليات وأنظم المجموعة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومنها الكيفية التي يتحقق بها خط الدفاع الأول والثاني أهدافهما في مجال الرقابة وإدارة المخاطر.

وتسخدم ”إدارة المراجعة الداخلية“ طريقة تهتمّ بالمخاطر لوضع ”خطة مراجعتها السنوية“ التي تتّسق مع أولويات ”البنك“ الاستراتيجية وأهمّ مخاطرها. وكلما أبديت ملاحظات، فإن ”إدارة المراجعة الداخلية“ تتكفل بإجراء تقييم مستقل لمدى ملاءة خطط العمل التي تتخذها هيئة الإدارة من أجل حل المشاكل، ثم تتبعها متابعة صارمة. ويتبع مدير ”إدارة المراجعة الداخلية“ من الناحية الوظيفية لرئيس ”لجنة المراجعة“، ولكنه يتبع من الناحية الإدارية لرئيس ”البنك“.

وقد ركّزت أولويات سنة 2018 على تعزيز ”إدارة المراجعة المعلوماتية“. ومن هذه الأولويات ما يلي: (1) إنشاء شعبة للمراجعة المعلوماتية؛ (2) فحص ممارسات المراجعة الداخلية وإجراءاتها من أجل تحسين فعاليتها؛ (3) تحديث نطاق المراجعة وإنشاء سجل للمخاطر المعلوماتية يشمل تقييماً وافياً لهذه المخاطر؛ (4) مواصلة الاستثمار في أدوات استدراج البيانات وأدوات المراجعة بمساعدة الحاسوب؛ (5) تحسين مهارات المراجعين بتنظيم الدورات التدريبية والورشات. كما نظمت ”إدارة المراجعة الداخلية“ ورشات عن ”المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية“ وعن الأمان الإلكتروني، وعن الحوسبة السدادية، شارك فيها ممثلون لإدارات أخرى داخل ”مجموعة البنك“.

ويطالع رئيس ”البنك“ و”لجنة المراجعة“ على أنشطة المراجعة الداخلية عن طريق التقارير التالية: (1) تقارير الأنشطة التي تتضمّن معلومات عن نتائج المراجعة وترفع إليها خلال السنة وفي نهاية السنة؛ (2) تقارير مرحلية عن تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة وترفع إليها مرة كل ثلاثة أشهر.

وتمكن ”إدارة المراجعة الداخلية“ - في إطار إقامة علاقات شراكتها وتعاونها على الصعيد الدولي - من المشاركة في الاجتماع السنوي لكل من الجهات التالية: (1) مجموعة الرؤساء التنفيذيين للمراجعة في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ (2) ممثلي دوائر المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الداخلية ذات الصلة. وقد تبادل المشاركون في هذه الاجتماعات التجارب والمهارات الفضلى في مجال المراجعة الداخلية.



يتمتع "البنك" بسلامة مالية متينة ويحظى بدعم قوي من الجهات المساهمة فيه. وقد تتج عن ذلك حفاظه على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الرائدة مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

6.3 استراتيجية الشراكة القطرية

في سنة 2010، أطلقت "استراتيجية الشراكة القطرية" كي تكون أداة هامة لتحديد استراتيجيات مشاركة البلدان الأعضاء على المستوى المتوسط، ولتنسيق تدخلات "مجموعة البنك" في هذه البلدان. وهي أيضاً آلية لتعزيز الحوار مع الأطراف المعنية الأساسية في البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات الإنمائية الشركية. وينطلق إعداد "استراتيجيات الشراكة القطرية" من "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك"، في جميع مراحل "استراتيجية الشراكة القطرية" لمجموعه البنك، و"البرنامج الخماسي للرئيس". وقد حرصت على تعزيز حوارها مع الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء ومع غيرها من الجهات الإنمائية الشركية الأساسية.

وفي ديسمبر 2018، كانت "مجموعة البنك" قد أعدت 22 استراتيجية شراكة قطرية، اكتملت منها 17 استراتيجية، وتوجد 5 أخرى في مراحل متباينة من التنفيذ (الجدول 2-3). وحققت جميع "استراتيجيات الشراكة القطرية" نتائج مذهلة، سواءً في الأنشطة التمويلية أو غير التمويلية.

وفي نهاية سنة 2018، بلغ المعدل العام لإنجاز "استراتيجيات الشراكة القطرية" السابع عشرة (17) المكتملة 109%. كما حققت "استراتيجيات الشراكة القطرية" مع قازاقستان ومالزيا والصومال والكويت، التي لم تحصل على تمويل أولى، مستوىً مُرضياً من التنفيذ سواءً في الأنشطة التمويلية أو غير التمويلية. وبلغ معدل الإنجاز العام في "استراتيجيات الشراكة القطرية" الاثنين والعشرين (22) من حيث الاعتمادات في "مجموعة البنك" 672% من دعم التمويل الاستدلالي، قدم منها "البنك" 63%. و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" 87%. و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" 33%. وبلغت قيمة أنشطة "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأتمان الصادرات" في مجال ائتمان الاستثمار والتصدير والتأمين من المخاطر السياسية 39 مليار دولار أمريكي مقابل مبلغ إجمالي متوفّع قدره 4 مليارات دولار أمريكي (وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 118%). كما نفذ "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" عدّة برامج لتطوير القدرات والتدريب في البلدان الأعضاء، واضطاعت "إدارة الخزانة" بعمليات الاستثمار خلال المدة المعنية باستراتيجيات الشراكة القطرية.

ومن بين "استراتيجيات الشراكة القطرية"خمس الجديدة التي هي قيد الإعداد، بلغت "استراتيجية الشراكة القطرية" مع المملكة العربية السعودية مرحلة إطلاقها، في حين توجد الاستراتيجيات الأربع الأخرى في طور الصياغة. وهي استراتيجية تخض الغابون والمالييف والمغرب ("استراتيجية الشراكة القطرية" 2) وتركيا ("استراتيجية الشراكة القطرية" 2).

5.3 التصنيف الائتماني

يتمتع "البنك" بسلامة مالية متينة ويحظى بدعم قوي من الجهات المساهمة فيه. وقد تتج عن ذلك حفاظه على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الرائدة (وهي "ستاندرد آند بورز" و"موديز" و"فيتش ريتينغس") مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويشكل "البنك" أيضاً إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتماني المستقل. فقد عدّ كل من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفية" و"اللجنة الأوروبية" بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف "معدوم المخاطر".

وتحافظ "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأتمان الصادرات" على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" منذ سنة 2008، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من "وكالة موديز"، وهو أحد أعلى التصنيفات الائتمانية التي تمنح لكيبريات مؤسسات التأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية في العالم. ويحسّن هذا التصنيف جودة أصول هذه "المؤسسة" وكفاية رأس المال، وحسن أدائها في مجال الاقتراض، والدعم المحتمل من الجهات المساهمة فيها. كما يسلّط الضوء على هيكلها القانوني ونموذج عملها، بصفتها المؤسسة المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال تأمين الاستثمار وأتمان الصادرات في العالم التي تقدم تأميناً وإعادة تأمين موافقين للشريعة.

وطافت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" أيضاً على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" من "وكالة موديز". غير أن نظرتها المستقبلية تغيرت إلى "تصنيف قيد النظر". وأكدت "وكالة ستاندرد آند بورز" خلال سنة 2018 تصنيفها لهذه "المؤسسة" بدرجة "A+"، مع نظرة مستقبلية "سلبية"، في حين خفضت "وكالة فيتش ريتينغس" تصنيفها الائتماني لها بدرجة واحدة إلى "AA-", مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

كما حافظت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" على تصنيفها الائتماني بدرجة "A1" من "وكالة موديز"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويأخذ هذا التصنيف الائتماني في الاعتبار متوسط الرفع المالي المقترن للميزانية العمومية لهذه "المؤسسة"، وقوّة سيولتها، ومتوسط تقييمها لكفاية رأس المال، ودعم الأعضاء لها.

فى ديسمبر 2018،
كانت "مجموعة البنك" قد أعدت
22
"استراتيجية شراكة قطرية"

اكتملت منها

17

وتوجد

5

في مراحل متباينة من التنفيذ

الجدول 2.3 حالة "استراتيجيات الشراكة القطرية لمجموعة البنك" (فى نهاية سنة 2018)

نسبة الإنجاز ^(١)	صافي الاعتمادات (بملايين الدولارات الأمريكية)	حجم التمويل الاستدلالي (بملايين الدولارات الأمريكية)	أولاً: الاستراتيجيات المكتملة ^(٢)
%151	2,866	1,900	تركيا (2013-2010) 1
%186	548	295	أوغندا (2013-2011) 2
%44	1,450	3,300	إندونيسيا (2014-2011) 3
%100	700	700	موريتانيا (2015-2011) 4
%66	332	500	مالى (2014-2011) 5
%144	3,607	2,500	باكستان (2015-2012) 6
%126	961	760	السنغال (2015-2012) 7
%90	781	870	تونس (2016-2013) 8
%35	279	799	النيجر (2015-2013) 9
%232	153	66	سورينام (مؤقتة) (2015-2014) 10
%104	2,088	2,000	المغرب (2017-2013) 11
%93	417	450	تشاد (2016-2014) 12
%103	585	570	بنين (2017-2014) 13
-	40	*	ماليزيا (2015-2012) 14
-	1,193	*	قازاقستان (2014-2012) 15
-	21	*	الكويت (2015-2012) 16
-	5.3	*	الدومال (مؤقتة) (2015-2014) 17
%109	16,028	14,710	مجموع"استراتيجيات الشراكة القطرية" المكتملة
ثانية: استراتيجيات الشراكة قطرية" قيد التنفيذ			
%70	7,877	11,215	بنغلاديش (2018-2013) 18
%32	1,634	5,165	إندونيسيا (2020-2016)- الاستراتيجية 19
%67	802	1,200	تونس (الاستراتيجية 2) (2020-2018) 20
لا ينطبق ^(٣)	لا ينطبق ^(٤)	1,300	أوزبكستان (2021-2018) 21
لا ينطبق ^(٥)	لا ينطبق ^(٦)	2,750	مصر (2021-2019) 22
%48	10,313	21,630	مجموع"استراتيجيات الشراكة القطرية" قيد التنفيذ
ثالثاً: معدلات إنجاز "استراتيجيات الشراكة القطرية" في "مجموعة البنك"			
%63	10,714	17,026	البنك الإسلامي للتنمية
%87	14,947	17,235	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
%33	680	2,079	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
%72	26,341	36,340	"مجموعة البنك" ("البنك الإسلامي للتنمية"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص")
بلغت قيمة أنشطة "المؤسسة الإسلامية لتنمية الاستثمار وانتعاش الصادرات" في مجال ائتمان الاستيراد والتصدير والتأمين من المخاطر السياسية 4.8 مليار دولار أمريكي مقابل مبلغ إجمالي متوقع قدره 4.1 مليار دولار أمريكي (وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها %117)، كما نفذ "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" عدة برامج لتطوير القدرات والتدريب في البلدان الأخذاء، وأخطلت "ادارة الخزانة" بعمليات الاستثمار خلال المدة المعنية باستراتيجيات الشراكة القطرية.			
رابعاً: استراتيجيات شراكة قطرية قيد التنفيذ جاهزة للتنفيذ			
استراتيجيات شراكة قطرية قيد الإعداد، أعدادها (مع المملكة العربية السعودية) جاهزة للتنفيذ			
خامساً: استراتيجيات شراكة قطرية قيد التنفيذ وفق خيار سلاسل القيمة			
شروع في تنفيذ 4"استراتيجيات شراكة قطرية" سنة 2018 في إطار خيار سلاسل القيمة مع تركيا ("استراتيجية الشراكة القطرية"- 2)، والمغرب ("استراتيجية الشراكة القطرية"- 2)، والمالديف، والغابون.			

* تشير إلى أنه لا يوجد دجهم، تمobil استدلالي في برنامج "استراتيجية الشراكة القطرية" المعنية.

^(١) يمثل "معدل الإنجاز" صافي الاعتمادات في شكل نسبة مئوية من التمويل الاستدلالي.

^(٢) يقوم ترتيب البلدان على سنة الإطلاق.

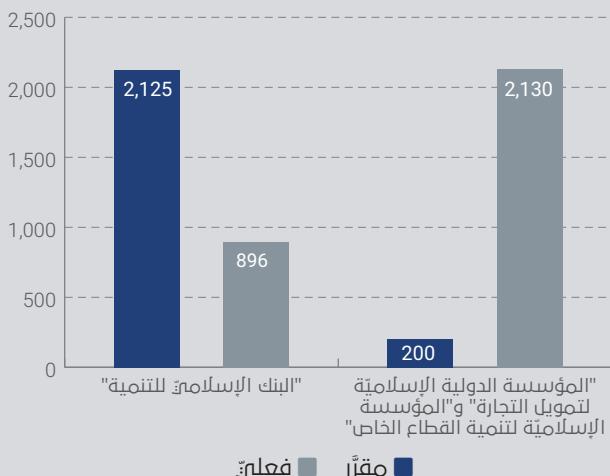
^(٣) جرى إطلاقه في الأونة الأخيرة، ولذلك ستعرض المنجزات في التقرير المقبل.

الإطار 1.3 باكستان: فحص تنفيذ "استراتيجية الشراكة القطرية"

استندت "استراتيجية الشراكة القطرية" التي تغطي ما بين سنتي 2012 و2015 إلى ثلاثة ركائز أساسية هي: تحسين تطوير السني التحتية، ودعم استدامة الزراعة والتنمية الريفية، وتعزيز التنمية البشرية، وإلى مجالين ناظمين هما: تنمية القطاع الخاص بتحسين الاستثمار والتجارة؛ ودعم المالية الإسلامية، وتبسيط الموارد، وبناء القدرات، وتبادل المعارف والخبرات.

وقد اعتمدت "مجموعة البنك" - خلال مدة نفاذ "استراتيجية الشراكة القطرية" - مبلغًا إجماليًا قدره 3.8 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وعمليات تمثل 15% من مخضص "استراتيجية الشراكة القطرية" الأصلي الذي يبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي. واعتمدت مؤسستان من مؤسسات "مجموعة البنك"، بما "المؤسسة الإسلامية للتمويل للتنمية القطاع الخاص" و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"؛ 2.012 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 805% على المبلغ المقترن (250 مليون دولار أمريكي). فقد اعتمدت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" مليار دولار أمريكي من المعاملات التجارية، في حين اعتمدت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" عمليتين بمبلغ قدره 12.7 مليون دولار أمريكي. أما "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واتتمان الصادرات"، فقد أتمت تأميناً بقيمة 206.9 مليون دولار أمريكي للأعمال المتعلقة بالتصدير، في حين نظم "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" 12 نشاطاً تدريبياً ودورتين للتعليم عن بعد. ومن جهة أخرى، اعتمد "البنك" 22 عملية سيادية بقيمة 896 مليون دولار أمريكي تمثل 42% من مبلغ 2.125 مليار دولار أمريكي المقترن.

الشكل 1.3 المبلغ المقترن ≠ المبلغ المعتمد في إطار "استراتيجية الشراكة القطرية"



وتجدر الإشارة إلى أن "مجموعة البنك" - بعد أن اعتمد "البنك" نموذجه الإنمائي الجديد في إطار "البرنامج الخامس للرئيس" - تعمل على تغيير توجهها في "استراتيجية الشراكة القطرية" أكثر مبادرة، تتمثل أولاهما في جعل "استراتيجية الشراكة القطرية" أكثر مبادرة، بحيث تستطيع "مجموعة البنك" النظر في الصعوبات التي تواجه البلد المعنى وتقترب حلولاً مبنية على دراسات تشخيصية شاملة. أما الطريقة الثانية، فتكمّن في لجوء "مجموعة البنك" إلى **خيار سلاسل القيمة** الذي يرمي إلى الاستفادة من المزايا التنافسية المتاحة في البلد لتسريع النمو، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز العمل اللائق. وهو خيار سيمكن "مجموعة البنك" من مساعدة البلدان على تعزيز التمويلات اللازمة لصناعات معينة، ولتهيئة بيئة مواتية، ولجذب الاستثمارات الخاصة، ولتشديد استخدام الموارد العامة. وإذا عمل "البنك" على تنفيذ "استراتيجيات الشراكة القطرية" القائمة على سلاسل القيمة، فإنه سيحصل اهتمامه على القيمة المضافة، وسيحذّر الجهات الشركية الإنمائية على العمل المشترك، وسيحدّد دور كلٍ من هذه الجهات الشركية في سلسلة القيمة، وذلك كله من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين معيش الناس.

وسينفذ هذا الخيار الجديد خلال إعداد وتنفيذ "استراتيجيات الشراكة القطرية" الأربع الجديدة مع كل من الغابون والمالديف والمغرب وتركيا.

7.3 تقييم العمليات

في سنة 2018، خضع للتقييم البعدي 15 مشروعًا مكتملاً كان قد مُول من "الموارد الرأسمالية العادي" في 14 بلداً. وكانت هذه المشاريع في قطاع النقل (5) والطاقة (2) والزراعة (3) والتعليم (2) والصحة (1) والمياه والصرف الصحي (1) والصناعة والتعدين (1).

وبناءً على طلب هيئة الإدارة، خضع للتقييم البعدي "برنامج التصدّي العاجل لفيروس إيبولا"، الذي موله برنامج "فاعل خير" في غرب أفريقيا. كما يجري التقييم البعدي لأنشطة "الصندوق الاستثماري" في فلسطين. وعلاوة على ذلك، جرى فحص وتدقيق 21 تقريراً عن اكتمال المشاريع بالتعاون مع "البنك الدولي".

وفي سنة 2018، جرى فحص تنفيذ أربع "استراتيجيات الشراكة القطرية" مع تنداد والمغرب وموريتانيا وباكستان، وبدأ فحص تنفيذ "استراتيجية الشراكة القطرية" مع سوريا، وأعد تقرير مجمل عن تقييم قطاع التعليم، كما اكتمل تقييم برنامجين لدعم التمويل الأصغر نفذهما "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". ويلخص الإطار 1.3 التقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية القطرية مع باكستان، فيما يسلط الإطاران 1.3 و2.3 الضوء على مشروعين من المشاريع التي خضعت للتقييم في سنة 2018.

يعرض "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" الطريقة التي يعزّز بها "البنك" التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

8.3 الفعالية الإنمائية

حدد "البرنامج الخماسي للرئيس" نموذجاً تشغيلياً جديداً يرمي إلى تعزيز فعالية "البنك" الإنمائية باعتماد خيار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة وأليات التنفيذ الناجعة عن طريق تطبيق الامركزية. وفي إطار هذا النموذج، استحدثت ممارسات إئمانية عالمية محورية في مقر "البنك" الذي سيعمل مباشرةً مع المراكز الإقليمية على إنتاج معارف قطرية وقطاعية ومحورية، وعلى ترسیخ الممارسات الفضلى العالمية خلال مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع.

وينبع "البنك"، الذي يراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء والعالم عموماً، "فحصاً سنوياً للفعالية الإنمائية" يستلهم "إطار الاستراتيجية العشرية" (الأهداف الاستراتيجية، والركائز الاستراتيجية، والتوجهات) و"خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030". وهو يقدّم مؤشرات تمكّن من رصد التقدّم الذي تحرزه البلدان الأعضاء في مجال التنمية.

ويعرض "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" الطريقة التي يعزّز بها "البنك" التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، كما يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس" وفي مواءمتها مع الخطط العالمية، مثل "أهداف التنمية المستدامة" و"اتفاق باريس بشأن المناخ". ويبيّن هذا التقديم لفعالية تدخلات "البنك" في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وهو تقديرٌ مدعومٌ بأدلةٍ أن "مجموعة البنك" تسير عموماً في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق النتائج المتوقّعة من تلك التدخلات. وتبذل الجهود في سبيل تحديث "إطار البنك المتعلق بادارة النتائج". وهو تحدث سيمكّن من مواجهة الصعوبات الجديدة الناجمة عن التدول الآخير لنموذج أداء "البنك"، وعن ضرورة الاتساق مع الخطط العالمية.

الإطار 2.3 كوت ديفوار: دعم برنامج إعادة إعمار مناطق الوسط والشمال والغرب في مرحلة ما بعد النزاع

يتألف هذا المشروع - الذي كان جزءاً من برنامج إعادة الإعمار - من 4 مكونات هي: (1) تحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب في مدينة "مان" ببناء محطة معالجة جديدة تبلغ طاقتها الاستيعابية 3,0600 في الساعة، وشبكة لتوزيع المياه لا يقل طولها عن 20 كلم؛ (2) تحسين فرص الاستفادة من الشبكات الطرقية في مدينتي "أوديين" و"كورهوغو" بإصلاح 12,65 كلم من الطرق المعبدة (3) طرق يبلغ مجموع طولها 3,85 كلم في مدينة "أوديين"، و4 طرق يبلغ مجموع طولها 8,80 كلم في مدينة "كورهوغو"؛ (3) إعادة فرص الالتحاق بالتعليم، الثنائي المهني في مدينتي "بواكي" و"أوديين" بترميم وتجهيز مدارس التعليم الثنائي المهني؛ (4) دعم البرنامج الوطني للخدمة المدنية بإعداد دراسة جدوى عن دمج المتمدرسين السابقين في فرص عمل مدينة، وتحديد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لذلك.

وكانت حصائل هذا المشروع هامة من حيث إتاحة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والنقل الحضري والتعليم، لكنها كانت أقل أهمية من حيث إعادة دمج المتمدرسين السابقين. فقد ارتفع عدد المستفيدين من مشروع الرابط بشبكة توزيع المياه في مدينة "مان" من 9,646 في 2012 إلى 4,612 مستفيداً سنة 2012 إلى 2012. وقد شُجّل نحو 7,000 منشأة في "كورهوغو"، ازدهرت جميعها بمحاذة الطرق، منها بنوك ومحالز وورشات وشركات تأمين وصيدليات. وفيما يتعلق بمدارس "بواكي"، ارتفع مجموع عدد التلاميذ المسجلين من 335 تلميذاً سنة 2013-2014 إلى 763 تلميذاً خلال السنة الدراسية الحالية. أضف إلى ذلك أن الدراسة التي أجريت دعماً لبرنامج الخدمة المدنية الوطنية مكنت من تحديد 60,000 مقاتل متمنٌ استهدفهم، برنامج تزويق السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستفادوا من الإدماج في الشرطة والجيش وفي الأنشطة الاقتصادية المناسبة.

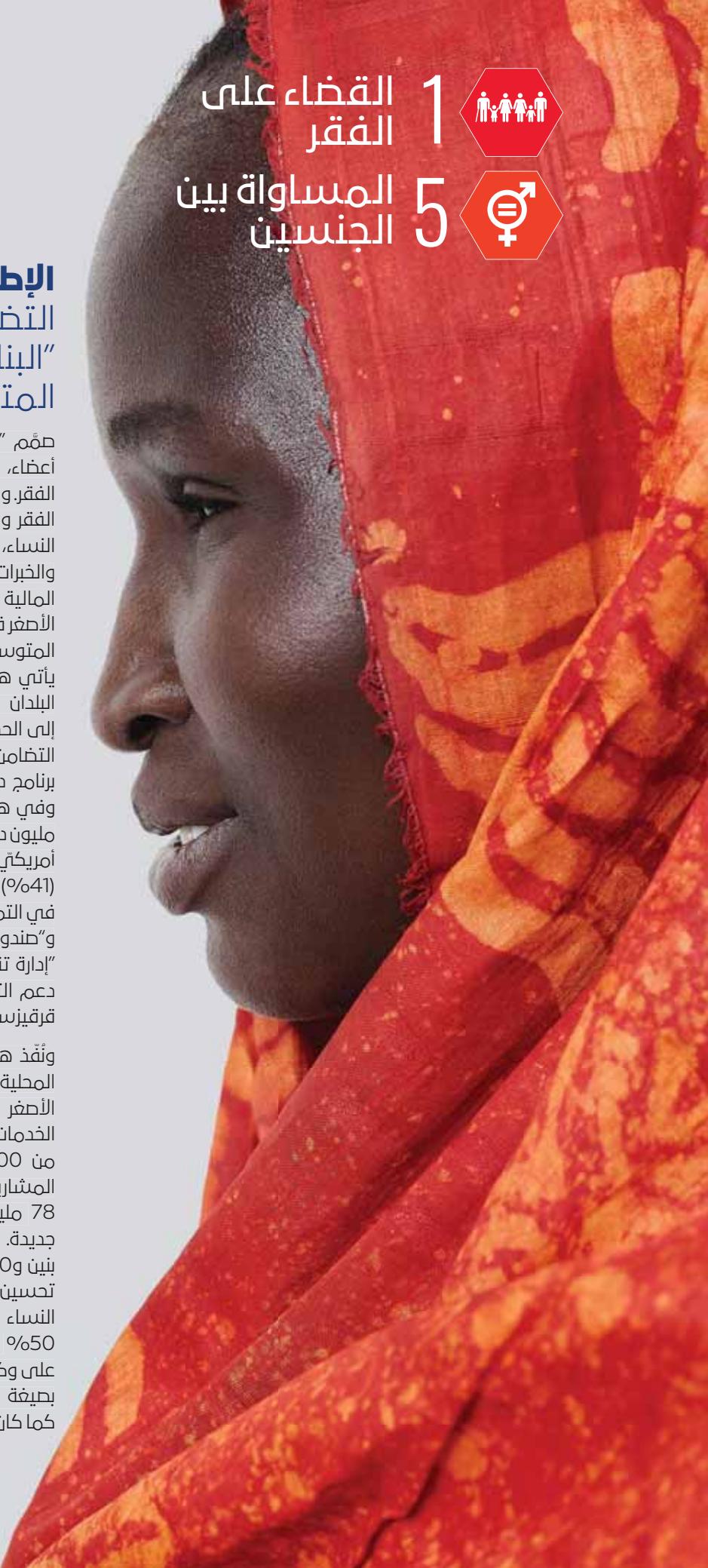
القضاء على الفقر 1

المساواة بين الجنسين 5

الإطار 3.3 برنامج "صندوق" التضامن الإسلامي للتنمية / "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلق بدعم التمويل الأصغر

صُمم "البنك" برنامج دعم التمويل الأصغر ونفذه في عدة بلدان أعضاء، سعياً منه لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الحد من الفقر، والهدف الرئيس من هذا البرنامج هو المساهمة في الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي للشراحت الاجتماعية الفقيرة، ولاسيما النساء، وذلك بإتاحة فرص الحصول على الموارد المالية والمهارات والخبرات اللازمة لها لإيجاد فرص عمل مجزية، وبالنهوض بالخدمات المالية الإسلامية في الوقت نفسه. وينفذ برنامج دعم التمويل الأصغر في 9 بلدان أعضاء معظمها من البلدان ذات الدخل المحدود أو المتوسط التي تفتقر فيها مستويات مرتفعة من الفقر. ولذلك يأتي هذا المشروع في الوقت المناسب، وهو ملائم لاحتياجات البلدان المستفيدة ومتتسق مع استراتيجيةاتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر. وقد اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" / "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" 16 مشروعًا تمثل 43 عملية لفائدة برنامج دعم التمويل الأصغر بقيمة 237,58 مليون دولار أمريكي، وفي هذا الصدد، بلغت مساهمة هذا "الصندوق" المباشرة 75,4 مليون دولار أمريكي (31%). ومساهمة "البنك" 67,24 مليون دولار أمريكي (28%). أما باقي المبلغ، وهو 94,95 مليون دولار أمريكي (41%)، فمساهمت به حكومات البلدان المستفيدة وجهات مشاركة في التمويل، مثل "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا" و"صندوق أوبك للتنمية الدولية". وفي إطار هذا التقسيم، صُبّت إدارة تقييم العمليات اهتمامها على 4 مشاريع - ضمن "برنامج دعم التمويل الأصغر" - في كلٍ من بنين وقازاقستان وجمهورية قرقازستان وطاجيكستان.

ونفذ هذا المشروع في إطار برنامج التمويل الأصغر وبناء القدرات المحلية من أجل التعريف بالمالية الإسلامية. وُضُمِّم، برنامج التمويل الأصغر هذا لفائدة الأشخاص الناشطين اقتصاديًا المحروميين من الخدمات المالية. وعاد هذا البرنامج بالفائدة المباشرة على أكثر من 147,000 مستفيد في البلدان الأربع التي خضعت فيها المشاريع المنفذة للتقييم، وذلك بتقديم قروض تراكمية قدرها 78 مليون دولار أمريكي واستحداث نحو 35,000 فرصة عمل جديدة. وتروجم متوسط القروض بين نحو 213 دولاراً أمريكيًا في بنين و21,000 دولار أمريكي في قازاقستان. ييد أنه كان بالإمكان تحسين تأثير البرنامج يابلاه المزيد من الاهتمام للمرأة، لأن نسبة النساء المستفيدات كانت أدنى من النسبة المستهدفة البالغة 50% (باستثناء بنين). وكان لمكون بناء القدرات تأثير محدود جداً على وكالات الإنجاز، لأن البرنامج نفذ أساساً (ما عدا في قازاقستان) بصيغة التمويل التقليدية وليس بصيغة التمويل الإسلامي كما كان مقررًا.





استحدثت وظائف جديدة لاكتساب
مزيد من الخبرة في مجالات أساسية،
كـ“التغيير المناخي، وتمكين المرأة والشباب،
والعلوم والتكنولوجيا والابتكار”.

10.3 إدارة الموارد البشرية

خلال سنة 2018، استكمّل “البنك” إعادة هيكلته التي ترمي إلى تحقيق الاتساق مع توجهه الاستراتيجي الجديد، فاستحدثت وظائف جديدة لاكتساب مزيد من الخبرة في مجالات أساسية، كـ“التغيير المناخي، وتمكين المرأة والشباب، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار”.

وفي سنة 2018، واصل البنك جهوده الرامية إلى ملء المناصب الشاغرة سواءً في مقره أو في مراكزه الإقليمية. وكان الهدف المنشود خلال هذه السنة هو ملء ما لا يقل عن 70 منصباً. وقد أصدر “البنك” عرض عمل منذ 1 يناير 2018، شغل منها 27 منصباً سنة 2018، منها 15 منصباً شغافها مرشحون داخليون. وروعيت سياسة “البنك” المتعلقة بالتوسيع الجغرافي في مجال التوظيف، فجذب موظفون من مختلف البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء.

وفي نهاية سنة 2018، بلغ إجمالي عدد موظفي “مجموعة البنك” 1,202 موظف، منهم 10 أعضاء في “هيئة الإدارة”，39 مدیر إدارة، 78 مدیر شعبية، و 766 موظفاً مهنياً، و 113 موظفاً شبه مهني، و 196 موظف دعم.

ولما كان “البنك” حريضاً على تحسين قدرته على تعزيز استجابته للبلدان الأعضاء، فقد رفع عدد المناصب المستحدثة في البلدان الأعضاء من 90 إلى 216 منصباً، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من 50%. وفي الوقت نفسه، خفضت النفقات غير المباشرة في وظائف الإدارة والدعم، وعيّن أكثر من 100 موظف جديد خلال سنة 2018، وبلغت عملية اختيار 100 موظف آخر مرادها النهائية.

وفي إطار مواصلة توفير القوّة العاملة التي يحتاج إليها “البنك”， خضعت وظيفة الموارد البشرية لإعادة هيكلة شاملة وفق نموذج الممارسات الفضلى، وخضعت السياسات للتيسير، وأليات العمل للرقمنة. ووضعت طريقة جديدة لإدارة الأداء، وروجحت هيكل التعيينات حرصاً على تنافسية “البنك” في سوق المواهب.

9.3 إدارة المعلومات والحلول التكنولوجية لمجموعة البنك

مكنت “إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطبيعة” من إجراء تحويل تنظيمي، مكثفة نفسها من أجل دعم استراتيجية “البنك” الجديدة دعماًً أمثل. وقد اهتمت هذه الإدارة -في خطوة أولويات المؤسسة- بالرقمنة وتطبيق الـ“الـAI” وتنفيذ تفويض الصلاحيات الجديد. وحدد السعي لفعالية التشغيلية ولزيادة الانتاجية طريقة هذه الإدارة في توفير حلول ذكية ومتقدمة تمكن من تحسين التواصل والتعاون مع المستخدمين، معتمدة في ذلك “مايكروسوفت أوفيس 365”.

ونجحت “إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطبيعة” لوحدة لتتبع الأداء خاصةً بالرئيس ولوحات مماثلة مخصصة لاعضاء هيئة الإدارة، تمكن من وضوح وشفافية المعلومات في المؤسسة برؤتها. وشهد مسار التحول إصدار “MyalsDB” - وهذا التطبيق منصة جوالة- من أجل سد احتياجات المستخدمين إلى الاطلاع على المعلومات والخدمات الإدارية الضرورية. وقد أدى إنشاء مكتب خدمي لتقديم الدعم الدائم، واستحداث بوابة إلكترونية لإدارة متطلبات العمل إلى تعزيز القدرة على مواجهة مختلف الظروف وتقديم الخدمات المعلوماتية. وأسفر الاهتمام المتجدد بالاستراتيجية والحكومة عن وضع استراتيجية معلوماتية تنسق مع “البرنامج الخماسي للرئيس”， والتفاني في الالتزام بمعايير الصناعة، ومنها ”معايير المنظمة الدولية للتقىيس“ ISO 20000، وموافقة هيئة الإدارة على ”السياسات المتعلقة بأمن المعلومات“.

ويجري تنفيذ رقمنة “البنك”， عملاً بتوجيه صادر عن رئيس “البنك”， لتعزيز بيئة عمل مبادرة وسريعة وأكثر موانة لتحقيق أداء فعال في مختلف الوظائف. وهو ما سيغير بيئة العمل للتشجيع على المزيد من التعاون والعمل الجماعي. وينفذ برنامج الرقمنة على سبع مراحل، بدءاً بمكتب الرئيس، حيث ستجرى رقمنة جميع الرسائل الإلكترونية الداخلية والخارجية الواردة، نزولاً إلى الوحدات الوظيفية الأخرى، سواءً في مقر “البنك” أو في المراكز الإقليمية. واستحدث “البنك” بوابة إلكترونية جديدة لإفادات الرئис الإعلامية، تعرّض إفادات عن المؤسسة، وإفادات ولقنوات ذاتية عن البلدان الأعضاء، وإفادات عن القطاعات وعن المحاور، وإفادات عن الشركات، وبيانات عن محفظة العمليات. وتحدّث هذه الإفادات بانتظام، وتبني على معلومات وبيانات متطابقة.

الملاحق 1-5



الملادق 1-5ب

- 88 تقرير التدقيق الشرعي من اللجنة الشرعية
الموارد الرأسمالية العادلة للبنك الإسلامي
للتنمية 90
- 100 موارد الحساب الخاص للبنك الإسلامي للتنمية
(صندوق الوقف)
- 104 مجلس المديرين التنفيذيين والبلدان الممثلة
- 105 بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في
البنك الإسلامي للتنمية
- 106 **الملادق 5ب:** بيان القواعد التصويتية في "البنك الإسلامي
للتنمية"



المدفّع 1

تقرير التدقيق الشرعي من اللجنة الشرعية

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تقرير التدقيق الشرعي لعام 1439هـ / 1440هـ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،

أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم، ورحمة الله وبركاته

فإنه تبعاً لما طلبتموه منا من تقديم تقرير تدقيق شرعي عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1439هـ / 1440هـ، فقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها البنك الإسلامي للتنمية (الموارد المالية العادي)، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والثمار الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018م، الموافق: 24 ربيع الآخر 1440هـ. ولقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأينا عما إذا كانت مجموعة البنك التزرت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوی والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا¹.

تقع مسؤولية التأكيد من أنّ مجموعة البنك تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإداره. أما مسؤوليتنا فتقتصر في إبداء رأي مستقل على مراقبتنا لعمليات مجموعة البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتغلت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعه من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قمنا بتحطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم: أصحاب السعادة، والفضيلة، والسماعة، والمعالي، الدكتور حسين جامد حسان رئيساً، والدكتور عبد اللستار أبو غدة نائباً للرئيس، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع عضواً، والشيخ محمد تقى العماني عضواً، والدكتور محمد الروكي عضواً، والدكتور محمد الشناعى انتظارياً عضواً، وأية الله الشيخ محمد علي تسخري عضواً.

في رأينا

١. إنّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات الالزمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها وراجعتها من قبل الهيئة.
٢. إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. إنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تدّرّمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يتم تجنيبها تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية.
٤. مجموعة البنك لا تقوم بإخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف أو من مؤسسات لم يصدر عنها ما يخول البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على مالكيها. من مؤسسات لم يصدر عنها ما يخول البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على مالكيها.
نُسأّل الله العلي القدير أن يحقق لمجموعة البنك الرشاد والسداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الأستاذ أبو بكر صالح كاتبي

المراجع الشرعي الداخلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بالإشراف عن فضيلة الدكتور حسين حامد حسان

رئيس الهيئة الشرعية

المدفّع 2

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي
القواعد المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المالي رئيسي وأعضاء مجلس المراقبين الموكلين
البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد مراجعتنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية. موارد رأس المال العادي ("البنك") والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018م، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018م، ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزام البنك أيضاً بمبادئ وأحكام الشريعة كما حدتها الهيئة الشرعية في البنك خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبى ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية جنباً إلى جنب المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بـ مراجعتنا للقواعد المالية السائدة في منطقة العمل المحلية، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولائحة معايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

محاور المراجعة الرئيسية

محاور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي برأينا المهني. الأكثر أهمية في مراجعتنا للقواعد المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، وهذه المحاور تم بحثها ضمن سياق مراجعتنا للقواعد المالية ككل، وفي سياق تكوين رأينا بهذا الخصوص، ولا تقدم رأيناً مستقلاً حول هذه الأمور وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف لكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاور الرئيسية. وبناءً عليه تضمنت مراجعتنا أداء الإجراءات التي قمنا ب執行 مع تقييمها لمخاطر التحرير الجوهرى في القوائم المالية. تقدم نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة المحاور أدناه. أساساً لرأى المراجعة الخاص بـنا حول القوائم المالية المرفقة.

كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية	محاور المراجعة الرئيسية
<p>اشتملت إجراءات مراجعتنا للاستجابة للمخاطر الجوهرية المرتبطة بانخفاض قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة لدى البنك على تقييم مدى ملاءمة مخصصات الانخفاض في القيمة المقابلة.</p>	<p>الانخفاض في قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة</p>
<p>بناء على فهمنا للإجراءات والخواص الرئيسية، فقد ركزنا على تحديد أحداث الخسارة وضوابط الحكومة لانخفاض القيمة بما في ذلك إعادة التقييم المستمر بواسطة الإدارية.</p>	<p>كما في 31 ديسمبر 2018م، بلغ إجمالي موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة بمبلغ 13,918 مليون دينار إسلامي (2017م: 12,790 مليون دينار إسلامي) وبلغ 336 مليون دينار إسلامي (2017م: 334 مليون دينار إسلامي) على التوالي، مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 277 مليون دينار إسلامي (2017م: 236 مليون دينار إسلامي) وبلغ 32 مليون دينار إسلامي (2017م: 28 مليون دينار إسلامي)، على التوالي، تم إدراجها في نهاية السنة.</p>
<p>لقد نفذنا إجراءات فحص شمولية وفحصنا الخواص الرئيسية ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة وتعمل بفعالية على مدار السنة.</p>	<p>الرجاء الرجوع إلى الإيضاحات (7 و 8 و 14) لمزيد من التفاصيل حول موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة ومخصص الانخفاض في القيمة المقابلة، والإيضاح (3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية التي يتبعها البنك لتحديد خسائر الائتمان ذات الصلة والاعتراف بها.</p>
<p>عند احتساب مخصصات انخفاض القيمة بصورة فردية (التعرضات السياسية وغير السياسية)، قمنا بتقييم المعايير لتحديد ما إذا كان قد حصل حدث للانخفاض في القيمة، وإذا كان هناك متطلباً لحساب مخصص الانخفاض في القيمة. لقد اعتبرنا عينة من موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة لتحديد ما إذا كانت الإدارية قد دددت وحسبت بشكل ملائم، جميع أحداث الانخفاض في القيمة وتقييم ما إذا كان الانخفاض قد تم تحديده في الوقت المناسب وتكوين حكمنا فيما إذا كان ذلك مناسباً أم لا.</p>	<p>يتم تطبيق الحكم لتحديد المعايير الملائمة والافتراضات والتقديرات المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض في القيمة. يستخدم البنك الخبرات السابقة لتقييم الخسائر بما في ذلك المؤشرات المستقبلية لمدى التعرضات السياسية وغير السياسية، وتقييم مدى ملاءمة الفترات والتدفقات النقدية المستقبلية.</p>
<p>بالنسبة لموجودات المشاريع وتمويلات المراقبة التي تعرّفت لانخفاض القيمة، فقد حطّلنا على فهم أساس قياس مخصصات انخفاض القيمة واعتبرنا فيما إذا كانت الأحكام والتوقعات والافتراضات والتقديرات الرئيسية للإدارة ملائمة على خوّه أحوال المفترضين بما في ذلك تقييم المؤشرات المستقبلية وتقييم ما إذا كانت الخبرة السابقة ملائمة عند تقييم احتمالية الخسائر المترتبة. كما قمنا بإعادة التحقق من احتساب مخصص الانخفاض في القيمة، على أساس العينة، وفحصنا أيّها المعطيات الرئيسية لاحتساب مخصص الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً وقمنا بعمل اختبارات لتقييم ما إذا كانت الاحتسابات دقيقة وتنفي بالغرض.</p>	<p>يمثل مخصص انخفاض القيمة مجالاً هاماً نظراً للمستوى الجوهرى لحكم الإدارة المستخدم في تحديد مخصصات الانخفاض في القيمة. ونظراً لجوهرية أرصدة موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة ومستوى الحكم والافتراضات والتقديرات المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لموجودات المشاريع وتمويلات المراقبة. يعتبر هذا الامر محوراً رئيسياً من محاور المراجعة.</p>
<p>وحيثما تم احتساب مخصص لانخفاض القيمة على أساس جماعي، قمنا بفحص على أساس العينة. اكمال ودقة المعطيات لنموذج احتساب الانخفاض في القيمة المستخدم، من قبل الإدارة بما في ذلك المعلومات الخمنية والتقييم المالي للمفترض والمعطيات الأخرى المتنوعة من خلال المطابقة بين التفاصيل مع الأنظمة المصدرية للبنك مع إعادة احتساب مخصص انخفاض القيمة.</p>	

المادة 2

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي
القواعد المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م (تمة)

كيف عالجت مراجعتنا معاور المراجعة الرئيسية	معاور المراجعة الرئيسية
<p>إضافةً لذلك، لقد قمنا بفحص عينة من التعرضات السيادية من حيث ملاءمة الافتراضات المستخدمة في نموذج احتساب انخفاض القيمة لتحديد احتمالية التعرض مقابل نظرة السوق المستقبلية الطويلة الأجل للدول المعنية، كما تم تقييمها بواسطة وكالات تصنيف مستقلة.</p> <p>كما قمنا بتقييم كفاية الافتراضات في القوائم المالية فيما يتعلق بانخفاض قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المراقبة.</p>	
<p>اشتملت إجراءات مراجعتنا للستجابة للمخاطر الجوهرية المرتبطة بانخفاض قيمة استثمارات البنك على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم الاستثمارارية في تطبيق منهجرية البنك في تقييم واحتساب انخفاض القيمة. • فحص خواص الرقابة الداخلية ذات الصلة لتحديد الأسباب الملائمة لأنخفاض القيمة ووقوع أحداث الانخفاض في القيمة وتقدير مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة. • تقييم مدى ملاءمة وشمولية الافتراضات المقابلة لأدوات محددة. <p>إضافةً إلى ذلك، فقد قمنا باحتساب خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة بواسطة البنك لعينة مختارة من الاستثمارات باستخدام طرق احتساب الخسارة بما في ذلك حساسية خسارة الانخفاض في القيمة لأي من الافتراضات الجوهرية المستخدمة.</p> <p>لقد قمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية وملائمة الإفتراضات في القوائم المالية بشأن الانخفاض في قيمة الاستثمارات.</p> <p>كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن تعرّض البنك للانخفاض في قيمة الاستثمارات غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل يتمثل في أدوات الدين وحقوق الملكية المعنفة بالتكلفة المطلقة والتکافله والقيمة العادلة من خلال فئات حقوق الملكية. هذه الأدوات على التوالي معرضة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.</p> <p>إن تقدير خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بأدوات الدين للبنك يتطلب من البنك ممارسة الحكم في تحديد ومراقبة الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة، ويتمثل ذلك من خلال التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأسيس مؤشرات لأنخفاض القيمة (بما في ذلك انخفاض التصنيفات الائتمانية والضعوبات المالية أو صعوبات السداد). • تحديد أحداث الانخفاض في القيمة، • تقييم الخسائر المتکبدة في تاريخ التقرير المالي باستخدام طرق داخلية وافتراضات ذات علاقة (بما في ذلك الزمن المتوقع للتدفقات النقدية وعوامل التعرض الأخرى). 	<p>الانخفاض في قيمة موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويلات المراقبة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل)</p> <p>كما في 31 ديسمبر 2018م، بلغ إجمالي قيم موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويلات المراقبة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) (والتي يشار إليها مجتمعة بـ“الاستثمارات”) مبلغ 7,880 مليون دينار إسلامي (2017م: 6,496 مليون دينار إسلامي) مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 80 مليون دينار إسلامي (2017م: 82 مليون دينار إسلامي) تم إدراجه في نهاية السنة.</p> <p>الرجاء الرجوع إلى الإيضاحات (4) و (5g) و (14g) و (15g) و (16) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاستثمارات ومخصص الانخفاض في القيمة المقابل، والإيضاح (3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية المتبعة بواسطة البنك لتحديد للانخفاض في القيمة ذات العلاقة والاعتراف بها.</p> <p>إن تقدير خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بأدوات الدين للبنك يتطلب من البنك ممارسة الحكم في تحديد ومراقبة الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة، ويتمثل ذلك من خلال التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأسيس مؤشرات لأنخفاض القيمة (بما في ذلك انخفاض التصنيفات الائتمانية والضعوبات المالية أو صعوبات السداد). • تحديد أحداث الانخفاض في القيمة، • تقييم الخسائر المتکبدة في تاريخ التقرير المالي باستخدام طرق داخلية وافتراضات ذات علاقة (بما في ذلك الزمن المتوقع للتدفقات النقدية وعوامل التعرض الأخرى).



كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية	محاور المراجعة الرئيسية
	<p>فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية فإن محايير المحاسبة المالية تتطلب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند وجود دليل موضوعي على حدوث خسارة متکبدة نتيجة الانخفاض في القيمة. وهذا يتضمن تحديد الانخفاض الجوهري أو الممتد لأجل طويل في القيمة العادلة. يتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة وقيمتها المتوقعة القابلة للاسترداد وبالتالي، تقوم إدارة البنك بممارسة حكمها في تحديد الحدث المسبب للانخفاض في القيمة.</p> <p>ونظراً لجوهرية المبلغ المتضمن وأهمية الحكم الذي تمارسه الإدارة في عملية تحديد خسائر الانخفاض في القيمة لكل من موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويل المراقبة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل) فقد اعتبرنا هذا الأمر محوراً رئيسيأً من محاور المراجعة.</p>

الملاحق 2

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي
القواعد المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م (تمة)

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك عن السنة 2018م

ت تكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2018م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للبنك لسنة 2018م متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات. لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقواعد المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وللقيام بذلك نأخذها في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مدرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات مجلس المديرين التنفيذيين والمكلفين بالحكومة حول القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد البنك للعمل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمكلفين بالحكومة.

إن مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤول أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الخروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار بالعمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح. حسب مقتضى الحال. عن الأمور المرتبطة بالاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبى إلا إذا كان لدى مجلس المديرين التنفيذيين النية في تصفية البنك، أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل حقيقي إلا القيام بذلك.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد محققو بأن القوائم المالية، كل. خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقوق هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضمانة على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التيريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهريه. منفردة أو مجتمعة. إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكمجزء من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني طيلة المراجعة. وقدمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقواعد المالية سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميمه وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لاتك المخاطر، والحصول على دليل مراجعة كافي وملائم، كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكثر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث إن الغش قد يتوجه عن توسيط أو تزوير أو حذف متعمد أو تخليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم، نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم، إجراءات مراجعة تتاسب مع الظروف، ولكن ليس بغض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفتراضات ذات الصلة التينفذها مجلس المديرون التنفيذيون.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس المديرين التنفيذيين لمبدأ الاستمرارية المحاسبية ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهريّة حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلتف الاتّباع في تقريرنا إلى الأفصاحات ذات الطلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا. إذا كانت هذه الأفصاحات غير كافية، إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقيف البنك عن الاستمرار في أعماله وفق مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحفوظ القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكمة من بين أمور أخرى. عن نطاق العمل المخطط له وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك مواطن الخuff الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددها أثناء مراجعتنا.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتاحة. حيثما اقتضى الأمر.

وبناءً على ما تم إبلاغه للمكلفين بالحكمة، فإننا حددها الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي تم تضمينها ضمن محاور المراجعة الرئيسية. إننا نبين في تقريرنا تلك المحاور ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الافصاح العلني عن أي منها، أو وفي حالات نادرة جداً. إذا قررنا أنه يجب عدم التصرّف عن أمر ما في تقريرنا بسبب النتائج السلبية الناجمة والتي قد يؤثّر الافصاح عنها على المصالح العامة.

عن إرنست ويلز

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص 356

13 مارس 2019
6 رب 1440 هـ

جدة

MNA/32/18

الملاحق 2

قائمة المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

إيضاحات	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
نقدوماً في حكمه	815,525	597,950
ودائع سلام	4,173,355	2,954,265
استثمارات في حوكوك	1,653,815	1,697,908
تمويل بالمرابحة	304,092	305,400
موجودات الخزينة	6,946,787	5,555,523
موجودات استهلاك	6,667,470	5,725,322
مخازنة مقيدة	873,252	852,107
بيع أجل	1,602,775	1,549,131
موجودات إجارة	2,684,473	2,586,611
قرص	1,813,720	1,840,836
موجودات المشاريع	13,641,690	12,554,007
استثمارات في رأس المال لشركات	466,038	578,392
استثمارات في شركات زميلة	755,816	772,466
استثمارات أخرى	49,596	46,174
موجودات الاستثمار	1,271,450	1,397,032
ممتلكات ووحدات موجودات غير ملموسة	56,648	59,116
موجودات أخرى	130,871	110,281
مجموع الموجودات	22,047,446	19,675,959
المطلوبات		
حوكوك مقدمة قائمة	11,683,136	9,687,329
مطلوبات ودائع سلام مشتراء	789,133	770,387
ودائع وكالة	388,661	380,566
مطلوبات أخرى	446,371	322,832
مجموع المطلوبات	13,307,301	11,161,114
حقوق الأعضاء		
رأس المال المدفوع	5,595,416	5,378,558
إحتياطيات	3,060,826	2,939,310
طافقى الدخل للسنة	83,903	196,977
مجموع حقوق الأعضاء	8,740,145	8,514,845
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء	22,047,446	19,675,959
حسابات استثمار مقيدة	79,107	80,334

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملادق 2

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بآلاف الدينار الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

الدخل من:	إيرادات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
ودائع سلع		43,018	85,889
استثمارات في حكوك	6	58,157	50,074
تمويل بالمرابحة		8,960	11,469
موجودات الديزنة		110,135	147,432
موجودات استثمار		234,349	237,175
مضاربة مقيدة		22,876	34,598
بيع أجل		53,847	59,187
موجودات إجارة		242,059	276,267
إستهلاك موجودات إجارة	12	(176,604)	(207,913)
قرض		11,353	13,653
موجودات المشاريع		387,880	412,967
استثمارات في رأس المال لشركات		80,066	65,172
خسارة من استثمار في شركات زميلة		(37,976)	(103,501)
دخل / (خسارة) من استثمارات أخرى	16	(1,067)	812
موجودات الاستثمار		41,023	(37,517)
دخل آخر		8,073	6,487
(خسائر) / أرباح تحويل عملات أجنبية		799	(3,939)
أرباح من تقييم عقود المقايدة	21	27,574	12,269
دخل آخر		36,446	14,817
مجموع الدخل		575,484	537,699
تكاليف تمويل		(169,615)	(244,067)
مخصص انخفاض القيمة		(54,020)	(49,354)
صافي الدخل قبل مصاريف العمليات		351,849	244,278
مصاريف إدارية		(146,734)	(152,101)
استهلاك / إطفاء ممتلكات ومعدات موجودات غير ملموسة	25	(8,138)	(8,274)
مجموع مصاريف العمليات		(154,872)	(160,375)
صافي الدخل للسنة		196,977	83,903

تعتبر الإيرادات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المادة 2

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

مجموع حقوق الأعضاء	طافى الدخل	مجموع الاحتياطيات	الاحتياطيات					إيداعات	
			احتياطات أخرى	التزامات صندوق التقاعد والرعاية الطبية	احتياطي العادلة القيمة	احتياطي عام	رأس المال المدفوع		
8,329,630	307,130	2,879,068	11,655	(81,798)	492,406	2,456,805	5,143,432		الرصيد في 1 يناير 2017م
235,126	-	-	-	-	-	-	235,126	23	زيادة في رأس المال المدفوع
(157,715)	-	(157,715)	-	-	(157,715)	-	-		صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات
23,489	-	23,489	-	23,489	-	-	-	22	أرباح إكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والمنافع الطبية
(36,244)	-	(36,244)	-	-	-	(36,244)	-	26	مساهمة في ميلاد صندوق التقاعد الإسلامي للتنمية
(2,829)	-	(2,829)	(2,829)	-	-	-	-	21	احتياطي محاسبة التدوير
(46,065)	-	(46,065)	(46,065)	-	-	-	-	16	حصة من استثمارات في دركة احتياطيات شركات زميلة
196,977	196,977	-	-	-	-	-	-		صافي الدخل لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م
-	(307,130)	307,130	-	-	-	307,130	-	24	متحول إلى الاحتياطي العام
(27,524)	-	(27,524)	-	-	-	(27,524)	-	24	تخصيص للمندوب
8,514,845	196,977	2,939,310	(37,239)	(58,309)	334,691	2,700,167	5,378,558		الرصيد في 31 ديسمبر 2017م
216,858	-	-	-	-	-	-	216,858	23	زيادة في رأس المال المدفوع
(79,310)	-	(79,310)	-	-	(79,310)	-	-		صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات
10,755	-	10,755	-	10,755	-	-	-	22	أرباح إكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والمنافع الطبية
2,256	-	2,256	2,256	-	-	-	-	21	احتياطي محاسبة التدوير
9,636	-	9,636	9,636	-	-	-	-	16	حصة من استثمارات في دركة احتياطيات شركات زميلة
83,903	83,903	-	-	-	-	-	-		صافي الدخل لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
-	(196,977)	196,977	-	-	-	196,977	-	24	المتحول إلى الاحتياطي العام
(18,798)	-	(18,798)	-	-	-	(18,798)	-	24	تخصيص للمندوب
8,740,145	83,903	3,060,826	(25,347)	(47,554)	255,381	2,878,346	5,595,416		الرصيد في 31 ديسمبر 2018م

تعتبر الإيداعات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملادق 2

قائمة التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2018م

(جميع المبالغ بآلاف الدينار الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

الإيداعات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م	
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي الدخل للسنة			
تعديلات للبنود غير النقدية:			
إسهامات / إطفاء الخسارة من استثمار في شركات زميلة	8,138	8,274	
مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية	37,976	103,501	16
خسائر القيمة العادلة غير المحققة من الصكوك	54,020	49,354	14
أرباح من استبعاد صكوك	1,478	3,604	16
إطفاء دخل آخر	(650)	(380)	
خسائر / (أرباح) تحويل عملات أجنبية	(567)	(4,959)	
أرباح من استبعاد استثمار في رأس المال لشركات التغيرات في الإيرادات المستدقة	(799)	3,939	
التغيرات في الموارف المستدقة الدافع	(47,460)	(47,068)	
التدفقات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات	(131,032)	42,111	
التدفقات في موجودات ومطلوبات العمليات:	25,168	40,500	
موجودات استثناء	143,249	282,779	
مطابقة مقيدة			
بيع أجل			
موجودات إجارة			
قرص			
موجودات أخرى			
مطلوبات أخرى			
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات	(831,286)	(695,532)	
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
ودائع سلع			
استحواذ على استثمارات في صكوك	(1,164,034)	(1,134,519)	
متطلبات من استبعاد / استرداد استثمارات في صكوك	(214,985)	(84,723)	6
تمويل بالمراقبة	237,373	163,983	6
استحواذ على استثمارات في رأس المال لشركات متطلبات من استبعاد استثمارات في رأس المال لشركات واستثمارات أخرى	(94,827)	3,946	
توزيعات أرباح من شركات زميلة، صافي	(4,700)	-	15
استحواذ على استثمارات في شركات زميلة، صافي	59,741	76,369	
توزيعات أرباح من شركات زميلة	(10,292)	(4,679)	
متطلبات من استبعاد استثمارات في شركات زميلة	(49,903)	(79,538)	16
إضافات لمحات ومعدات وموجودات غير ملموسة	2,056	1,146	16
متطلبات من استبعاد استثمارات في شركات زميلة	-	2,007	16
مطلوبات ودائع سلع مشتراء	(4,579)	(5,806)	
صافي النقد (المستخدم في) / من أنشطة الاستثمار	(1,244,150)	(1,061,814)	
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
زيادة في رأس المال المدفوع	235,126	216,858	
تضييق للملاء	(27,524)	(18,798)	24
مساهمة في مبلغ أعلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	(36,244)	-	26
متطلبات من اصدار صكوك	2,148,038	2,741,129	
دفعات عند استرداد صكوك	(1,095,266)	(966,084)	
مطلوبات ودائع سلع مشتراء	72,167	1,047	
ودائع وكالة مستئمرة	382,438	-	
صافي النقد من أنشطة التمويل	1,678,735	1,974,152	
صافي التغير في النقد وما في حكمه	(396,701)	216,806	
فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه	(3,291)	769	
النقد وما في حكمه في بداية السنة	997,942	597,950	
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	597,950	815,525	4

تعتبر الإيداعات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المدفّق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
القواعد المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين المؤرثين
البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية

تقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة لصندوق وقف موارد الحساب الخاص . البنك الإسلامي للتنمية ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2018م، والقواعد ذات الصلة للأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة من مسؤوليتنا هي إبداء رأي دول هذه القوائم المالية إسناداً أعمال المراجعة التي قمنا بها.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب تلك المعايير أن نقوم بتحقيق وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من تحريف جوهري. تشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤدية للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعه والتقديرات الهامة المطلوبة من قبل الإداره وتقييم العرض العام، للقواعد المالية. نعتقد أن مراجعتنا توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2018م، ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن إرنست و يونغ



أحمد إبراهيم رashed
محاسب قانوني
رقم الترخيص 356

26 جمادى الآخرة 1440هـ
3 مارس 2019م

جدة
MNA/30/18



الملادق 3

البنك الإسلامي للتنمية. صندوق وقف موارد الحساب الخاص
إيضاخات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

إيضاخات	31 ديسمبر 2018م	31 ديسمبر 2017م
الموجودات		
موجودات الخزينة		
نقد وما في حكمه	47,162	126,052
ودائع سلع	367,099	126,408
مساركات مربحة	13,778	3,228
استثمارات في صكوك	91,983	79,762
موجودات استثمارات		
رأسمال شركات	21,968	20,357
شركات زمالة	114,743	113,412
صناديق	69,896	67,104
مشاريع يبع بالتقسيط	-	3,131
مشاركات إجارة	13,266	13,385
قروض	148,729	138,051
موجودات أخرى		
موجودات آخري	12,866	8,432
موجودات ثابتة	21,011	19,860
مجموع الموجودات	922,501	719,182
المطلوبات		
مطلوبات سلع مستتراء	146,124	-
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	41,923	44,125
مجموع المطلوبات	188,047	44,125
صافي الموجودات	734,454	675,057
ممثلة في:		
أصل مبلغ صندوق الوقف	772,239	772,128
معونة خاصة	(193,834)	(252,972)
الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً	156,049	155,901
مجموع الأموال	734,454	675,057

(جميع المبالغ بالآف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الملاحق 3

**البنك الإسلامي للتنمية. صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة الأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)**

1 يناير إلى 31 ديسمبر 2017	1 يناير 2018م إلى 31 ديسمبر 2018م				إيداعات			
	المجموع	الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً	معونة خاصة	أصل مبلغ صندوق الوقف				
قائمة الأنشطة								
الدخل / (الخسارة) من:								
موجودات الخزينة								
17,535	10,853					ودائع سلع		
268	57					مساكنات مرابحة		
4,810	4,473			7		استثمارات في حكوك		
78	-					موجودات الاستثمار:		
3,062	776			9		رأسمال شركات		
1,814	777					شركات زميلة		
443	434					شراكات إجارة		
2,698	1,704					آخرين		
30,708	19,074							
(13,609)	(5,685)					تكاليف تمويل		
4,003	633					أرباح تحويل عملات أجنبية		
21,102	14,022					الدخل قبل مخصص الانخفاض في القيمة		
(1,102)	(7,878)			17		مخصص الانخفاض في القيمة		
20,000	6,144					صافي الدخل العائد		
	1,229	3,993	922			توزيع صافي الدخل العائد		
1,560	634	-	634	-		tributations pour la dépense spéciale		
605	480	-	480	-		معونة فنية مالية إسلامية من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي		
201	366	73	238	55		إيرادات غير متواقة مع الشريحة بدولة من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي		
21,408	14,620	-	14,620	-	18	مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي في منحة مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية		
43,774	22,244	1,302	19,965	977		الدخل قبل المنح ومصاريف البرامج		
(17,019)	(23,749)	-	(23,749)	-	19	منحة الكفالة		
(18,642)	(18,452)	-	(18,452)	-	19	مصاريف البرامج		
8,113	(19,957)	1,302	(22,236)	977		صافي الفائض / (العجز) لسنة		
قائمة التغيرات في صافي الموجودات:								
743,445	734,453	156,049	(193,835)	772,239		صافي الموجودات / (المطلوبات) في 1 يناير		
8,113	(19,957)	1,302	(22,236)	977		صافي الفائض / (العجز) لسنة		
2,121	3,950	-	3,950	-	16	فائض التقاعد		
(19,225)	(7,251)	(1,450)	(4,713)	(1,088)		احتياطي القيمة العادلة واحتياطيات أخرى		
-	(36,138)	-	(36,138)	-	20	مساهمة في صندوق وقف العلم والتكنولوجيا والإبتكار		
734,454	675,057	155,901	(252,972)	772,128		صافي الموجودات / (المطلوبات) في 31 ديسمبر 2018م		

تعتبر الإيداعات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملادق 3

البنك الإسلامي للتنمية. صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

إيضاحات	1 يناير 2017م إلى 31 ديسمبر 2017م	1 يناير 2018م إلى 31 ديسمبر 2018م
التدفقات النقدية من العمليات:		
صافي (العجز) / الفائض للسنة	8,113	(19,957)
تعديلات لمطابقة صافي العجز مع صافي النقد المستخدم، في في أنشطة العمليات:		
استهلاك	1,193	1,171
مذكرة انخفاض القيمة	1,295	7,878
حصة من خسائر شركات زميلة، صافي	(3,062)	(1,012)
ربح من استبعاد جزافي لشركات زميلة	-	236
خسائر القيمة العادلة للاستثمار	2,771	54
أرباح تحويل عملات أجنبية	(478)	2,343
التدفقات في موجودات ومطلوبات العمليات:		
مشتريات مربحة	(5,416)	10,535
مشاريع يغير بالتقسيط	-	(3,131)
مشتريات إجارة	(351)	1,238
قروض	7,524	8,009
موجودات أخرى	2,405	4,508
التغيرات في الإيرادات المستدورة	3,546	154
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	(27,233)	5,579
صافي النقد من العمليات	(9,693)	17,605
التدفقات النقدية من الخزينة وأنشطة الاستثمار:		
صافي الحركة في ودائع سلع	(354,139)	90,525
استرداد استثمارات في حوكوك	27,614	12,821
إضافات لاستثمارات في رأس المال لشركات	(2,441)	-
إضافات لاستثمارات في صناديق	(7,250)	(10,856)
استبعاد استثمارات في صناديق	-	3,742
توزيعات أرباح من شركات زميلة	1,566	1,211
إضافات لموجودات ثابتة	(4)	(20)
صافي النقد من / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار	(334,654)	97,423
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
مساهمة في صندوق وقف العلم والتكنولوجيا والإبتكار	-	(36,138)
النقد المستخدم في أنشطة التمويل	-	(36,138)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		
النقد وما في حكمه في 1 يناير 2018م	(344,347)	78,890
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر 2018م	391,509	47,162
	47,162	126,052
4		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المدفّع 4

مجلس المديرين التنفيذيين والبلدان الممثلة

البلدان الممثلة	المدير التنفيذي
المملكة العربية السعودية	معالي الدكتور محمد بن سليمان اليازعي (السعودية)
ليبيا	سعادة الدكتور عبد الناصر أبو زقية (ليبيا)
إيران	سعادة الأستاذ عبد الرحمن نديمي بوشهري (إيران)
الإمارات العربية المتحدة	سعادة الأستاذ علي حمدان أحمد (الإمارات)
نيجيريا	سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو (نيجيريا)
قطر	سعادة الأستاذ بدر محمد القايد (قطر)
مصر	سعادة الدكتور شهاب الدين مربزان (مصر)
الكويت	سعادة الأستاذ وسام جاسم العثمان (الكويت)
تركيا	سعادة الأستاذ إلند أكسسو (تركيا)
إندونيسيا والجزائر وبروناي دار السلام، وسورينام، وأغبانا وباكستان وبخالديش وأفغانستان والمالييف	سعادة الأستاذ أحمد جفري عبد الرحمن (بروناي دار السلام)
الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس	سعادة الأستاذة فوزية زعبول (المغرب)
اليمن والسودان وسلطنة عمان والبحرين	سعادة الأستاذ سامي محمد حميد (البحرين)
السنغال وبوركينا فاسو والنiger والي وغامبيا وتوغو	سعادة الأستاذ عبد الله جالو (غامبيا)
الأردن والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان	سعادة الأستاذة زينة طوقان (الأردن)
الكامبيون وغينيا وسيراليون وبنين وكوت ديفوار وغينيا بيساو	سعادة الأستاذ دياو بالادي (غينيا)
قازاقستان وأذربيجان وقرقیزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وألبانيا وتركمانستان	سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف (أوزبكستان)
الغابون ووجنوبique ووغندا والاتحاد الافريقي وتنشاد والصومال وجيوتو	سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي (أوغندا)

الملادق 5

بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في "البنك الإسلامي للتنمية" في 31 ديسمبر 2018

المركز الموحد للاكتتاب في رأس المال المساهم به								
رتب.	البلد	المبلغ بمليين الدنانير الإسلامية					عدد الأسهم (الحصص)	
		المجموع	القابل للاستدعاء	المستدعى	النسبة المئوية من الإجمالي	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع		
1	المملكة العربية السعودية	1,189,680	2,135.9	9,761.0	%23.50	11,896.8	1,369.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
2	لبنان	477,166	856.7	3,915.0	%9.43	4,771.7	444.3	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
3	إيران	417,463	749.5	3,425.2	%8.25	4,174.6	488.3	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
4	تنزانيا	387,452	695.6	3,178.9	%7.66	3,874.5	239.4	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
5	الإمارات العربية المتحدة	379,949	682.1	3,117.4	%7.51	3,799.5	433.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
6	قطر	363,236	653.0	2,979.3	%7.18	3,632.4	406.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
7	مصر	357,965	641.9	2,937.7	%7.07	3,579.7	390.4	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
8	الكويت	350,000	880.9	2,619.1	%6.92	3,500.0	578.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
9	تركيا	326,384	585.3	2,578.6	%6.45	3,263.8	355.9	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
10	الجزائر	128,559	230.5	1,055.1	%2.54	1,285.6	142.3	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
11	باكستان	128,559	230.5	1,055.1	%2.54	1,285.6	140.1	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
12	أندونيسيا	113,795	204.2	933.8	%2.25	1,138.0	136.1	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
13	مالطا	82,308	147.6	675.5	%1.63	823.1	89.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
14	سلفادور	50,996	91.4	418.5	%1.01	510.0	56.7	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
15	المغرب	25,669	46.0	210.7	%0.51	256.7	28.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
16	اليمن	25,862	46.2	212.4	%0.51	258.6	24.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
17	السودان	23,295	41.8	191.1	%0.46	233.0	13.9	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
18	الأردن	21,976	39.5	180.3	%0.43	219.8	25.3	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
19	سلطنة عمان	14,255	25.6	117.0	%0.28	142.6	15.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
20	السنغال	14,781	26.5	121.3	%0.29	147.8	9.4	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
21	العراق	13,505	24.2	110.8	%0.27	135.1	14.7	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
22	بروناي	12,836	23.0	105.3	%0.25	128.4	14.3	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
23	الكامبوديا	12,836	23.0	105.3	%0.25	128.4	12.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
24	بوركينا فاسو	9,017	23.0	67.2	%0.18	90.2	14.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
25	النيل	9,017	23.0	67.2	%0.18	90.2	7.3	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
26	أوغندا	6,895	12.4	56.5	%0.14	69.0	11.1	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
27	البحرين	7,245	13.0	59.5	%0.14	72.5	7.9	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
28	قازاقستان	5,400	9.8	44.2	%0.11	54.0	6.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
29	أذربيجان	5,092	9.1	41.8	%0.10	50.9	5.7	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
30	مالي	5,092	9.1	41.8	%0.10	50.9	5.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
31	الفلبين	5,458	27.4	27.2	%0.11	54.6	12.7	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
32	غينيا	4,585	23.0	22.8	%0.09	45.9	9.1	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
33	لبنان	3,577	9.1	26.6	%0.07	35.8	5.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
34	تونس	3,640	18.3	18.1	%0.07	36.4	10.9	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
35	قرقازستان	2,584	4.6	21.2	%0.05	25.8	2.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
36	صومال	2,584	4.6	21.2	%0.05	25.8	2.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
37	الهند	2,584	4.6	21.2	%0.05	25.8	2.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
38	طاجيكستان	1,816	4.6	13.5	%0.04	18.2	2.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
39	غامبيا	1,816	4.6	13.5	%0.04	18.2	2.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
40	بنين	5,823	10.5	47.8	%0.12	58.2	5.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
41	تونس	3,577	9.1	26.6	%0.07	35.8	5.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
42	تونس	3,577	9.1	26.6	%0.07	35.8	5.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
43	فلسطين	1,955	9.9	9.7	%0.04	19.6	5.7	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
44	سوريا	1,849	9.3	9.2	%0.04	18.5	5.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
45	أوزبكستان	1,344	3.7	9.7	%0.03	13.4	2.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
46	كوت ديفوار	1,302	3.6	9.5	%0.03	13.0	2.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
47	الاتحاد القمري	977	3.6	9.5	%0.03	13.0	0.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
48	تشاد	993	5.0	4.9	%0.02	9.8	4.7	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
49	أفغانستان	38,875	0.0	388.8	%0.77	388.8	5.0	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
50	سوسيان	932	4.6	4.6	%0.02	9.2	2.8	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
51	ألانيا	923	4.6	4.6	%0.02	9.2	2.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
52	الصومال	250	2.5	2.5	%0.00	2.5	0.4	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
53	تركمنستان	496	2.5	2.5	%0.01	5.0	2.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
54	غينيا بيساو	496	2.5	2.5	%0.01	5.0	2.4	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
55	جبوتى	496	2.5	2.5	%0.01	5.0	1.6	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
56	غانا	250	2.5	2.5	%0.00	0.0	(0.0)	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
57	صافى العجز	5,022,531	9,371.9	50,225.3	%99.23	5,595.4	150.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع
	المجموع العام	5,061,406	9,371.9	50,614.1	%100.00	5,595.4	150.5	نفاذ رأس المال المستدعى (بمليين الدنانير الإسلامية) غير المستدعي بعد المدفوع

المادة 5 بـ

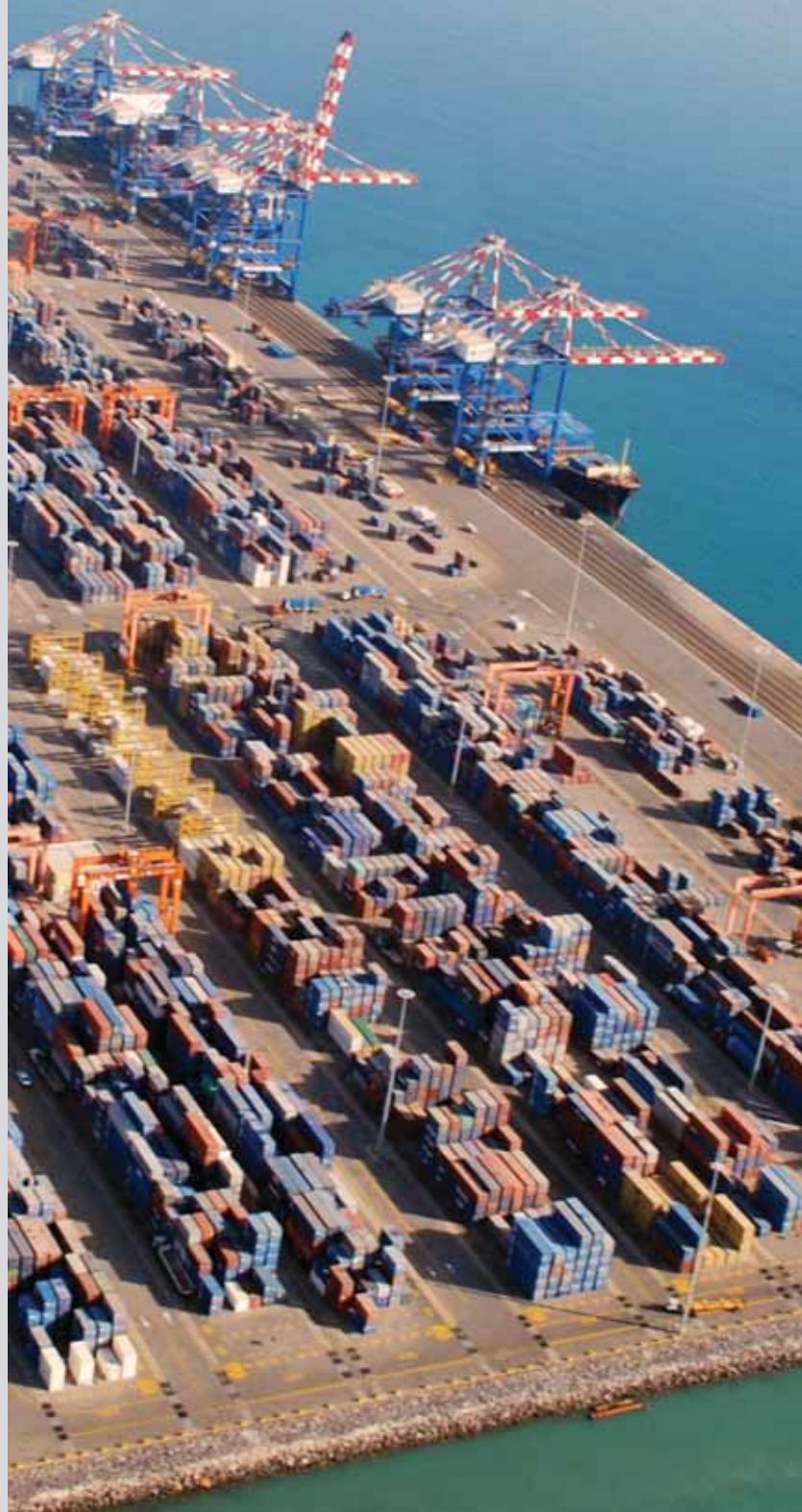
بيان القوّة التصويتية في "البنك الإسلامي للتنمية"

القوّة التصويتية		البلد	ر.ت.
التصويت (%)	عدد الأصوات		
%23.83	1,113,493	المملكة العربية السعودية	1
%9.34	436,426	لبنان	2
%8.38	391,845	إيران	3
%7.61	355,593	الإمارات العربية المتحدة	4
%7.33	342,329	نيجيريا	5
%7.26	339,117	قطر	6
%7.13	333,313	مصر	7
%6.85	320,262	الكويت	8
%6.50	303,950	تركيا	9
%2.57	120,231	الجزائر	10
%2.57	120,015	باكستان	11
%2.30	107,488	أندونيسيا	12
%1.65	77,025	مالطا	13
%1.03	48,018	بنغلاديش	14
%0.52	24,365	المغرب	15
%0.52	24,219	اليمن	16
%0.45	20,999	السودان	17
%0.45	21,060	الأردن	18
%0.29	13,754	سلطنة عمان	19
%0.29	13,564	السنغال	20
%0.28	13,056	العراق	21
%0.27	12,461	بروناي	22
%0.26	12,237	الكافحون	23
%0.18	8,617	بوركينافاسو	24
%0.17	7,942	النيل	25
%0.16	7,259	أوغندا	26
%0.15	7,236	البحرين	27
%0.12	5,520	قازاقستان	28
%0.11	5,245	أذربيجان	29
%0.11	5,234	مالي	30
%0.10	4,492	الغابون	31
%0.08	3,690	غينيا	32
%0.08	3,719	لبنان	33
%0.08	3,719	موريطانيا	34
%0.07	3,404	تونس	35
%0.06	2,903	قرقازستان	36
%0.06	2,898	موزambique	37
%0.06	2,903	المالديف	38
%0.06	2,876	غامبيا	39
%0.05	2,134	طاجيكستان	40
%0.13	5,863	بنين	41
%0.05	2,117	تونغو	42
%0.04	2,066	سيراليون	43
%0.04	2,042	فلسطين	44
%0.04	1,921	سوريا	45
%0.04	1,755	أوزبكستان	46
%0.04	1,695	كوت ديفوار	47
%0.03	1,501	الاتحاد القمراني	48
%0.03	1,452	تشاد	49
%0.03	1,493	أفغانستان	50
%0.03	1,237	سورينام	51
%0.03	1,210	ألبانيا	52
%0.02	996	الصومال	53
%0.02	996	تركمانستان	54
%0.02	983	غينيا بيساو	55
%0.02	909	جيوبولي	56
%0.01	538	غيانا	57
*	*	طاجيكيستان	
%100.00	4,673,384	المجموع الجزيئي	
*	*	غير الملتزم به	
%100.00	4,673,384	المجموع العام	

الملاحق ٩-٦

الملاحق ٩-٦ ب

- الملحق ٦: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (بملايين الدنانير الإسلامية)
108
- الملحق ٦ ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)
109
- الملحق ٧: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدنانير الإسلامية)
110
- الملحق ٧ ب: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكية)
111
- الملحق ٨: مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى (٢٠١٨هـ - ١٣٩٥م)
112
- الملحق ٩: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادلة بحسب البلدان سنة ٢٠١٨م (بملايين الدولارات الأمريكية)
113
- الملحق ٩ ب: التوزيع القطاعي لمجموع صافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادلة بحسب البلدان (٢٠١٨هـ - ١٣٩٥م) (بملايين الدولارات الأمريكية)
114



المدفوعات

الاعتمادات بحسب البيانات وصيغ التمويل (1395هـ - 2018م)
(بملايين الدنانير الإسلامية)

المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	هـ1436	هـ1435	
							أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادلة
13,253.8	45.4	708.5	935.6	20.4	994.2	844.3	القروض
951.8	0.0	0.6	15.6	1.5	70.1	60.3	المشاركة في رأس المال
244.4	0.0	13.6	0.0	0.0	0.0	0.0	الإيجار
5,951.1	598.8	1,131.8	617.6	33.8	173.9	275.1	البيع على الأجل
308.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خطوط التمويل المختلفة
45.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المشاركة
14,328.4	119.8	415.8	2,029.6	380.6	1,387.5	1,219.3	الاستئناف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المضاربة
0.8	0.0	0.0	0.2	0.0	0.7	0.0	المساعدة الفنية
35,084.3	764.1	2,270.2	3,598.6	436.5	2,626.4	2,398.9	المجموع الجزئي
							ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
944.2	6.6	8.5	133.9	3.6	105.7	51.8	المشاركة في رأس المال
486.3	32.4	76.2	41.4	5.9	20.2	24.2	الإيجار
84.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البيع على الأجل
44.1	0.0	20.6	18.4	0.0	0.0	0.0	الاستئناف
2,073.2	308.5	530.8	352.5	8.8	289.9	201.6	التجارة (المراقبة)
3,632.0	347.4	636.1	546.2	18.3	415.9	277.5	المجموع الجزئي
							ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
29,483.1	3,685.9	3,459.4	2,686.2	414.4	4,172.6	3,211.2	المراجحة
							د. أخرى
674.5	29.0	34.6	47.6	0.0	34.5	59.0	بنادق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع
272.1	32.2	27.5	29.4	2.0	26.5	18.4	صندوق تثمين ممتلكات الأوقاف
578.9	3.3	3.1	3.1	1.2	5.1	4.5	عمليات المعاونة الخاصة
527.8	89.1	40.9	50.7	29.1	42.3	83.0	صندوق التضامن الإسلامي في التنمية
2,057.1	28.0	78.0	86.8	30.4	90.8	178.8	البنادق الاستثمارية
494.5	14.6	5.0	8.6	1.5	7.1	14.9	صندوق الوقف
23,142.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التجارة قبل انشاء "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات)
27,747.2	196.2	189.1	226.4	64.2	206.2	358.6	المجموع الجزئي
95,946.7	4,993.6	6,554.8	7,057.3	933.4	7,421.0	6,246.1	المجموع العام
							بنود ذكرية:
							هـ عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتمويل الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، والإجمالي منذ التأسيس (بملايين الدنانير الإسلامية)
المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	هـ1436	هـ1435	
28,392.6	3,440.2	2,509.8	3,591.1	355.4	2,973.9	2,305.2	الاتفاقات التأمينية الجديدة
36,684.2	6,492.9	5,285.5	5,964.1	396.8	3,858.5	3,257.5	الأعمال المؤمنة
							موارد "البنك" الرأسمالية العادلة والتمويل (في نهاية السنة)
	2018	2017	2016+		هـ1436	هـ1435	
22,047.4	19,676.0	18,146.8			16,097.4	15,075.3	اجمالي الأصول
537.7	575.5	688.2			401.8	380.2	اجمالي الدخل (ناتحاً استهلاك الإيجار) ²
83.9	197.0	307.2			157.7	165.0	ناتحي الدخل
2,878.3	2,700.2	2,456.8			2,421.1	2,224.2	الاحتياطيات العامة
255.3	334.7	487.7			429.5	477.9	احتياطيات القيمة العادلة
50,225.3	50,187.9	50,097.0			49,918.4	49,865.7	رأس المال المكتتب فيه
163.8	138.8	114.0			107.5	107.5	الموازنة الإدارية المعتمدة*
145.2	133.6	115.8			108.2	103.2	الموازنة الإدارية الفعلية*

* تشمل الصندوقين الاستثماريين (أي "صندوق القدس" و"صندوق الأقصى").

¹ يعود تاريخ البيانات الوداعية في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).

² يعدل اجمال الدخل بحسب الاستهلاك حيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه سنهوله وبين البيانات المالية المرجعة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم، المؤسسة

البنوك، شعبة التدوير متعدد السنوات وهي كالتالي:

أسعار الصرف في مختلف السنوات هي كما يلي:

الفترة الانتقالية: 1 دينار إسلامي = 1436هـ 14,059 دولار أمريكي

2018: 1 دينار إسلامي = 14,116 دولار أمريكي

2017: 1 دينار إسلامي = 14,241 دولار أمريكي

2016: 1 دينار إسلامي = 14,443 دولار أمريكي (تقديرية فقط)

2015: 1 دينار إسلامي = 14,442 دولار أمريكي (تقديرية فقط)

2014: 1 دينار إسلامي = 14,442 دولار أمريكي (تقديرية فقط)

2013: 1 دينار إسلامي = 13,907 دولار أمريكي

2012: 1 دينار إسلامي = 13,863 دولار أمريكي

2011: 1 دينار إسلامي = 13,637 دولار أمريكي

الملادق ٦

الاعتمادات بحسب الكيانات وحيث التمويل (١٣٩٥هـ - ٢٠١٨م)^١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	١٤٣٦هـ	
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادلة						
19,284.9	65.8	987.7	1,299.7	28.4	2.5	قرض
1,388.3	0.0	0.9	21.5	2.2	97.3	المساهمة في رأس المال
288.9	0.0	19.7	0.0	0.0	0.0	إيجار
8,749.2	844.8	1,580.6	857.6	47.0	242.7	بيع الأجل
437.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خطوط التمويل المخالطة
68.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المشاركة
21,499.4	164.4	567.7	2,816.4	527.1	1,938.2	الاستئناف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المضاربة
1.2	0.0	0.0	0.2	0.0	1.0	المساعدة الفنية
51,717.3	1,075.0	3,156.7	4,995.5	604.6	3,675.9	المجموع الجزئي
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص						
1,400.4	9.2	12.1	180.0	5.0	150.9	المساهمة في رأس المال
709.0	45.0	108.5	55.6	8.2	28.0	إيجار
125.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	بيع الأجل
61.7	0.0	29.4	24.7	0.0	0.0	الاستئناف
2,951.2	429.0	755.9	473.9	12.2	402.2	المضاربة
5,247.6	483.2	905.9	734.3	25.4	581.1	المجموع الجزئي
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة						
43,374.8	5,190.9	4,792.7	3,744.8	574.4	5,891.8	المراقبة
د. أخرى						
992.2	40.3	49.2	64.0	0.0	48.3	صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"
397.5	44.8	39.2	39.6	2.8	37.2	صندوق تأمين ممتلكات الأوقاف
758.7	4.6	4.4	4.2	1.7	8.2	عمليات المعونة الخاصة
773.0	123.6	57.9	70.1	40.7	59.1	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
2,967.1	39.5	108.4	120.2	42.4	131.1	الصناديق الإسلامية
721.8	20.5	6.9	11.9	2.1	10.5	صندوق الوقف
31,413.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (برنامج تمويل الصادرات ومدفعة التمويل التجاري) (بنك التمويل والwendat) (البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات)
38,023.6	273.3	266.1	310.0	89.6	294.5	المجموع الجزئي
المجموع العام	138,363.3	7,022.3	9,121.3	9,784.6	1,294.0	10,443.3

المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	١٤٣٦هـ	
هـ. عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتهان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، والإجمالي منذ التأسيس (بملايين الدولارات الأمريكية)						
41,476.6	4,784.6	3,574.3	4,827.7	492.5	4,153.2	الاتفاقات التأمينية الجديدة
52,787.3	9,030.3	7,527.2	8,017.8	549.9	5,379.8	الأعمال المؤمنة

^١ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (٢٤ ربى الآخر ١٤٤٠هـ).
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء، بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

الملاحق

طافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات¹
(بملايين الدنانير الإسلامية)

الحصة من حافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)	اعتمادات سنة 2018 بحسب الكيانات						البلد
	المجموع	أخرى ²	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	موارد "البنك" الرأسمالية العادلة		
0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		أفغانستان
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الإيابان
2.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الجزائر
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		أذربيجان
1.3	4.3	4.3	0.0	0.0	0.0		البحرين
14.4	536.6	7.9	496.3	32.4	0.0		بلغاريا
0.6	83.0	0.0	0.0	0.0	83.0		بنجلاديش
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بنغلاديش
1.9	363.2	0.1	347.8	15.3	0.0		بوروندي
1.2	84.4	0.0	84.3	0.0	0.0		الصومال
0.6	41.6	7.1	3.9	0.0	30.7		تشاد
0.2	37.2	3.9	33.3	0.0	0.0		الاتحاد الأوروبي
1.4	203.0	0.0	31.4	86.3	85.3		كوستاريكا
0.7	78.6	3.6	75.0	0.0	0.0		لبنان
8.9	687.0	0.2	680.2	6.6	0.0		مصر
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الفاو
0.6	44.9	1.7	32.4	0.0	10.9		غامبيا
0.8	51.4	2.0	0.0	0.0	49.4		غينيا
0.0	2.8	2.8	0.0	0.0	0.0		غينيا بيساو
0.0	14.7	0.4	0.0	0.0	14.3		غينيا
3.6	69.5	0.6	68.9	0.0	0.0		أندونيسيا
4.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		إيران
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		العراق
2.1	72.3	0.0	72.3	0.0	0.0		الأردن
1.1	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0		قازاخستان
0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الكويت
0.3	22.9	14.5	0.0	0.0	8.3		جمهورية قرقازستان
1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		لبنان
0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		لسلو
0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		مالطا
0.5	176.3	0.0	176.3	0.0	0.0		المالديف
1.2	114.4	24.2	85.0	5.2	0.0		مالي
1.0	32.6	0.4	32.3	0.0	0.0		مورشانيا
4.8	54.3	0.5	53.8	0.0	0.0		المغرب
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		MOZART
0.6	13.7	2.6	0.0	0.0	11.1		النجد
0.9	98.6	0.2	15.7	82.7	0.0		نجيريا
1.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		سلطنة عمان
8.7	458.0	0.2	457.8	0.0	0.0		باكستان
0.2	20.1	20.1	0.0	0.0	0.0		فلسطين
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		قطر
3.7	16.5	16.5	0.0	0.0	0.0		المملكة العربية السعودية
2.4	207.5	8.8	84.8	43.1	70.8		السنغال
0.3	16.2	1.7	0.0	0.0	14.5		سريلانكا
0.1	2.6	2.6	0.0	0.0	0.0		الصومال
1.2	0.4	0.4	0.0	0.0	0.0		السودان
0.1	0.4	0.4	0.0	0.0	0.0		سورينام
0.5	1.7	1.7	0.0	0.0	0.0		سوريا
0.4	60.3	10.9	13.9	7.2	28.3		طاجيكستان
0.4	15.2	0.1	15.1	0.0	0.0		تونس
3.2	662.5	0.6	438.2	0.0	223.7		تركيا
8.5	416.9	6.6	358.7	0.0	51.6		تركمانستان
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الإمارات العربية المتحدة
0.8	10.1	4.4	5.7	0.0	0.0		أوغندا
0.5	35.6	21.7	0.0	0.0	13.9		اليمن
1.3	121.4	0.5	22.9	29.8	68.2		السودان
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		السودان غير الأ Sudan
0.6	18.5	18.5	0.0	0.0	0.0		المشاريع القبلية
3.0	41.9	3.1	0.0	38.8	0.0		البرامج الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		طافن الاعتمادات
100	4,993.6	196.2	3,685.9	347.4	764.1		

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).

² تشمل عمليات تدقيق تمويل ملتقط الأوقاف، ونظام تمويل المدارس، ومفهوم البنك الدولي الإسلامي، ونادي التضامن الإسلامي للتنمية، وعمليات تمويل الوراثة، وعمليات المعونة الخاصة، والصناديق الأسلامية، وصندوق الوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإجتماعية بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والعلوم، المؤسسة

الملادق ٧

طافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات^١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصة من حافى الاعتمادات منذ التأسيس (%)	اعتمادات سنة 2018 بحسب الكيانات						البلد
	المجموع	أخرى ^٢	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	موارد "البنك" الرأسمالية العادمة		
0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		أفغانستان
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		آلبانيا
2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الجزائر
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		إذربايجان
1.4	6.0	6.0	0.0	0.0	0.0		البحرين
14.8	771.0	11.0	715.0	45.0	0.0		بنغلاديش
0.6	117.5	0.0	0.0	0.0	117.5		بنين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بروناي
1.8	484.4	0.1	463.0	21.3	0.0		بوركينا فاسو
1.2	117.7	0.1	117.6	0.0	0.0		الكامبوديا
0.6	58.9	10.0	5.5	0.0	43.4		تشاد
0.2	52.5	5.5	47.0	0.0	0.0		الاتحاد الأوروبي
1.3	284.1	0.0	43.3	120.0	120.8		كوت ديفوار
0.7	110.5	5.0	105.5	0.0	0.0		جيبوتي
8.9	959.5	0.3	950.0	9.2	0.0		مصر
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الغابون
0.6	62.3	2.3	45.0	0.0	15.0		غامبيا
0.7	71.9	2.7	0.0	0.0	69.2		غينيا
0.0	3.9	3.9	0.0	0.0	0.0		غينيا بيساو
0.0	20.6	0.6	0.0	0.0	20.0		غيانا
3.7	97.8	0.8	97.0	0.0	0.0		ادونيسيا
4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		ایران
0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0		العراق
2.0	100.0	0.0	100.0	0.0	0.0		الأردن
1.2	0.3	0.3	0.0	0.0	0.0		قازاقستان
0.6	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0		الكويت
0.3	32.5	20.0	0.0	0.0	12.5		جمهورية قرقازستان
1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		لبنان
0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		ليبا
0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		ملطا
0.5	250.0	0.0	250.0	0.0	0.0		المالديف
1.2	160.6	33.4	120.0	7.2	0.0		مالى
1.0	45.6	0.6	45.0	0.0	0.0		موريطانيا
4.9	78.7	0.7	78.0	0.0	0.0		المغرب
0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0		مؤمنقة
0.6	19.0	3.7	0.0	0.0	15.3		النيل
0.9	137.3	0.3	22.0	115.0	0.0		નિહ્રિયા
1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		سلطنة عمان
8.5	657.8	0.3	657.5	0.0	0.0		باكستان
0.2	28.6	28.6	0.0	0.0	0.0		فلسطين
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		قطر
3.8	23.0	23.0	0.0	0.0	0.0		المملكة العربية السعودية
2.3	291.4	12.3	120.0	60.0	99.0		السنغال
0.3	22.3	2.3	0.0	0.0	20.0		سنغافورة
0.1	3.6	3.6	0.0	0.0	0.0		الصومال
1.2	0.6	0.6	0.0	0.0	0.0		السودان
0.1	0.6	0.6	0.0	0.0	0.0		سورينام
0.4	2.5	2.5	0.0	0.0	0.0		سوربا
0.4	85.5	15.0	20.0	10.0	40.5		طاجيكستان
0.4	22.1	0.1	22.0	0.0	0.0		تونس
3.2	932.9	0.8	614.0	0.0	318.1		تركيا
8.3	594.1	9.2	513.5	0.0	71.4		تمكماستن
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الإمارات العربية المتحدة
0.7	14.1	6.1	8.0	0.0	0.0		أوغندا
0.5	49.2	30.0	0.0	0.0	19.2		اوريجستان
1.3	167.2	0.7	32.0	41.5	93.0		اليمن
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		البلدان غير الأعضاء
0.6	25.8	25.8	0.0	0.0	0.0		المشاريع الإنمائية
3.1	58.3	4.3	0.0	54.0	0.0		البرامج الخاتمة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		صافى الاعتمادات
100	7,022.3	273.3	5,190.9	483.2	1,075.0		

^١ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).

^٢ تشمل عمليات صندوق تمويل ممتلكات الأوقاف، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وعمليات تمويل الورادات، وعمليات المؤسفة الخاصة، والصناديق الأسلامية، وصندوق الوقف.

المصدر: شعبة البيوث الاقتصادي والإحصاء، بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتحليل، المؤسساتي

المدفّع 8

مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى (1395هـ - 2018م)^١

البلد	تمويل المشاريع		تمويل المساعدة الفنية		تمويل التجارة		عمليات المجموعة الخاصة		المجموع العام ^٢	
	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد
المملكة العربية السعودية	125.1	12	125.1	12	125.1	12	86.4	6	240.2	24
اليمن	593.5	6	389.1	29	1.3	1	1.3	1	389.1	29
الجزائر	501.1	11	312.4	30	1.4	1	1.4	1	813.5	41
إذربايجان	999.4	15	656.3	33	2.5	16	3.7	16	1,655.7	58
البحرين	1,517.0	13	970.0	46	1.8	24	2.7	24	2,487.0	80
بنغلاديش	2,019.4	25	1,384.3	100	33.4	273	46.7	12	3,393.7	125
بنين	710.8	21	493.0	57	3.0	8	4.5	8	1,193.8	64
بروناي	9.9	1	8.0	3	0.0	0	0.0	0	18.9	10
بوركينا فاسو	1,046.1	32	724.9	99	4.5	27	6.5	27	1,771.0	101
الكمبوديا	1,102.7	15	763.9	69	1.4	11	2.2	11	1,866.6	100
تشاد	759.9	33	507.0	62	3.7	4	5.2	4	1,267.9	75
الاتحاد الأوروبي	14.5	19	117	7	9.3	14	13.4	14	181.1	43
كوت ديفوار	9.9	9	99.4	48	1.0	8	1.4	8	411.1	55
جيوبوتي	263.4	21	180.5	40	2.7	10	3.9	10	456.0	56
مصر	2,537.3	28	1,691.4	77	4.4	222	6.6	6	9,804.1	133
الغابون	464.1	3	316.7	20	0.3	1	0.4	1	25.2	4
غامبيا	329.3	28	222.2	54	3.0	46	4.5	46	517.1	18
غينيا	947.6	34	679.9	100	12.8	6	18.4	6	48.8	6
غينيا بيساو	5.5	12	4.2	4	1.8	3	2.6	3	17.0	3
غيانا	20.0	5	14.3	1	0.5	0	0.7	0	0.0	5
تونسيا	3,180.3	22	2,139.3	109	3.0	150	4.4	15	1,900.9	44
اليمن	3,286.7	19	2,180.7	81	1.8	322	2.6	19	2,927.4	7
العراق	26.2	8	24.0	3	0.6	59	0.9	8	319.3	15
الأردن	1,020.3	25	727.5	62	3.1	339	4.4	31	1,309.0	2
قازاخستان	755.0	16	517.3	43	1.7	21	2.5	21	849.0	5
الكويت	53.6	24	36.8	10	2.0	23	2.8	23	554.3	4
جمهورية قيرغيزستان	324.5	22	222.3	36	3.9	3	5.8	3	153.6	7
لبنان	1,293.0	6	871.3	61	1.1	8	0.7	6	205.1	21
ليبا	382.5	12	276.1	18	3.1	15	4.4	15	419.9	5
مالطا	608.0	12	418.5	56	1.0	84	1.5	12	356.4	5
المالديف	155.4	9	105.9	29	1.1	15	1.6	9	369.8	3
مالي	1,118.8	26	785.9	102	5.6	18	7.9	18	518.8	12
موريطانيا	830.4	41	557.6	91	6.2	22	8.7	22	587.2	7
المغرب	2,621.1	37	1,748.5	68	5.1	125	7.2	37	4,110.9	4
مؤمنية	355.5	15	247.7	21	2.1	4	3.3	15	65.0	5
النجم	639.5	45	446.7	79	7.9	24	11.4	45	189.8	18
تنجرايا	513.4	10	339.9	20	1.5	27	2.3	27	695.7	4
سلطنة عمان	2,095.6	8	1,498.0	44	1.2	2	1.9	2	50.0	5
باكستان	2,474.8	22	1,618.7	79	1.7	279	2.1	22	9,309.8	11
فلسطين	78.1	52	55.2	20	1.1	2	1.4	2	10.2	3
قطر	330.4	1	215.8	16	0.1	6	0.1	1	54.1	0
المملكة العربية السعودية	1,746.6	40	1,170.0	86	4.4	303	6.2	40	3,542.7	4
السودانية	2,411.9	35	1,669.6	118	5.3	50	7.6	35	573.8	7
السنغال	378.1	24	259.8	44	8.1	3	11.6	24	21.0	4
سريلانكا	18.7	20	13.3	7	1.0	84	1.5	20	257.9	5
الصومال	27.5	18	13.3	7	1.0	84	1.5	18	462.6	21
السودان	1,151.5	35	766.2	104	35.9	4	41.3	35	328.3	21
سورينام	88.1	12	88.1	15	1.1	4	1.5	12	77.0	2
سوريا	334.2	15	457.1	31	15.4	25	10.5	15	137.0	9
طاجيكستان	273.6	21	393.4	42	3.8	13	5.5	21	206.5	4
توندو	345.6	6	244.1	31	1.8	9	2.1	6	144.9	2
تونس	2,064.0	17	1,384.7	69	4.7	165	7.0	17	2,293.5	4
تركيا	4,174.1	23	2,850.8	120	1.5	375	2.2	23	5,279.8	6
تركمانستان	1,098.4	4	752.8	12	0.8	0	1.0	4	0.0	1
اليمن	487.5	13	341.0	28	3.3	33	5.0	13	531.9	0
المقدونيا	680.9	22	462.9	42	2.7	7	3.9	22	56.2	9
أوغندا	1,417.8	9	940.8	61	1.1	421	7	9	421.0	4
أوزبكستان	164.0	11	134.0	30	1.0	30	1.8	11	2,385.1	8
اليمن	238.2	11	164.0	30	9.4	18	14.0	11	233.9	10
بلاد غرب آسيا	562.7	30	386.4	73	26.4	44	36.9	30	451.2	10
المشاريع القبلية	1,151.5	35	766.2	104	1.1	44	1.5	35	52.0	5
البرامج الخاطئة	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0
صففي الاتصالات	38,542.9	2878	56,698.7	2,143	1,901.0	3,714	2,818.9	3,714	78,087.0	578.9
أجمالي الاعتمادات	46,216.8	3,502	67,776.3	2,304.0	2,304.0	2,304.0	2,304.0	2,304.0	81,405.7	587.8
أجمالي الاعتمادات	16,707.4	11,507	777.1	1,649	1,649	1,649	1,649	1,649	3,987	57,203.8
المجموع العام	153,364.3	11,507	777.1	1,649	1,649	1,649	1,649	1,649	81,405.7	587.8

^١ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 هـ).

^٢ الألقام لا تتفق مع مجموعات المبالغة (ما لم يذكر خلاف ذلك) وتشمل عمليات مدنوق تمويل الصادرات، ومحفظة البنك الإسلامي، وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاعات، وضدوق التحالف الإسلامي للتنمية، وعمليات تمويل الارادات، وعمليات المجموعة الخاصة، والصناديق الاستثمارية، وصندوق الوقف.

الملادق ٩

التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادلة بحسب البلدان سنة ٢٠١٨م^١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الخضرية	أخرى ^٢	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليابان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أنذربجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنين	117.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	117.5	0.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينا فاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكامبوديا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تنزانيا	43.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.4	0.0
الاتحاد القطري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت迪فوار	120.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	120.8	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0	0.0
غينيا	69.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	69.2	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قيرغيزستان	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.5	0.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لسا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالطا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريطانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تنزانيا	15.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3	0.0
تunisia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	99.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	99.0	0.0
السنغال	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	79.8	0.0
سriاليون	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0
صومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوسيام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	40.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	40.5	0.0
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	318.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	318.1	0.0
تركيا	71.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	71.4	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.2	0.0
تونس	93.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.0	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	1,075.0	97.4	208.2	0.0	0.0	150.5	333.5	140.0	145.3	57

^١ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٤ ربى الآخر ١٤٤٠هـ).

^٢ أخرى تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعلاقات التجارية.
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء، بنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم، المؤسسة

الملاحق ٩

التوزيع القطاعي لمجموع حافى الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (١٣٩٥هـ - ٢٠١٨م)^١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي بالآلاف	نوع الائتمان	نوع الائتمان بالآلاف	نوع الائتمان والبيانات المالية	نوع الائتمان والبيانات المالية بالآلاف	نوع الائتمان والبيانات المالية والاتصالات	نوع الائتمان والبيانات المالية والاتصالات بالآلاف	نوع الائتمان والخدمات الخدمية	نوع الائتمان والخدمات الخدمية بالآلاف	نوع الائتمان والصرف	نوع الائتمان والصرف بالآلاف	آخر ^٢	المجموع	
أفغانستان														125.1	0.0
الإمارات														585.9	23.3
الجزائر														474.1	1.1
أذربيجان														937.2	0.0
البحرين														1,469.2	293.9
سلوفاكيا														1,778.5	11.1
شنغن														658.7	5.1
بروناي														6.2	6.2
لوكسمبورغ														1,005.0	1.7
الكامبوديا														1,086.1	7.5
تشاد														697.6	6.6
الاتحاد القمري														10.9	0.0
لوكسمبورغ														1,418.1	0.0
جيبوتى														204.0	0.0
مصر														2,358.1	79.7
الغابون														464.1	0.0
غامبيا														281.7	1.5
غينيا														864.7	11.1
غينيا بيساو														2.6	0.0
غيانا														20.0	0.0
أندونيسيا														3,091.8	85.1
إيران														3,122.2	22.5
العراق														26.2	0.0
الأردن														970.5	10.9
قازاقستان														711.0	166.8
الكويت														3.3	3.3
جمهورية إقليم كردستان														247.3	0.0
لبنان														1,236.2	0.0
لسا														333.5	0.0
مالطا														547.4	66.6
المالديف														106.1	13.4
مالي														1,007.9	0.5
موريتانيا														722.9	3.2
المغرب														2,605.3	5.6
موزمبيق														337.0	0.0
النجر														551.9	8.9
نيجيريا														455.4	58.1
سلطنة عمان														2,095.6	5.0
باكستان														2,317.8	97.5
فلسطين														61.9	7.6
قطر														308.0	11.8
المملكة العربية السعودية														1,210.7	79.4
السنغال														2,290.7	20.5
سيريلانكا														311.7	0.0
صومال														18.7	5.3
السودان														954.5	31.7
سورنام														108.4	0.0
سوريا														412.7	8.7
طاجيكستان														359.4	0.7
تونس														315.7	0.0
تركيا														2,011.2	29.5
تركمنستان														4,074.7	882.0
الإمارات العربية المتحدة														1,098.4	0.0
أوغندا														374.5	10.0
أوزبكستان														611.5	10.0
اليمن														1,394.6	54.1
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57														51,226.5	2,166.8
														11,528.9	6,802.8
														656.8	3,040.4
														13,909.8	3,333.3
														3,543.9	6,243.7

^١ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٤٢ رقم الأخ).

^٢ "آخر" تشمل النشطة المتعلقة بالأعمالية والإدارية العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء ببنك الإسلام للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعليم المؤسسي

ملاحظات



ملخصات

© البنك الإسلامي للتنمية

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو
نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، ومنها التصوير والتسجيل، إلا بإذن خطّي
من صاحب حقوق الطبع والنشر، كما يجب الحصول على إذن خطّي قبل
تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع آليٍّ كانت طبيعته
وينبغي توجيه طلبات الحصول على الإذن إلى: idarchives@isdb.org

تهممهم وإخراج "شركة بلاكود كريتييف المحدودة"
و"البنك الإسلامي" (www.weareblackwood.com)

(نسخة 1000) 2018

ركائز أنشطة “البنك”

- إقامة الشراكات
- إضافة القيمة
- الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- النهوض بالتنمية العالمية
- تعزيز التعاون

اتصل بنا

البنك الإسلامي للتنمية
شارع الملك خالد 8111 النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 2444-23332

المملكة العربية السعودية
(+966) 12 6361400 
(+966) 12 6366871 
idbarchives@isdb.org 
www.isdb.org 